الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945- قالمة -

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة مقارنة بين النساء المقاولات الجزائريات والتونسيات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع تنظيم و عمل

إعداد الطالب:

بن شويب نورالدين

إشراف الأستاذة:

د.بن صويلح ليليا

السنة الجامعية

2018 -2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أتقدم بفائق شكري واحترامي للدكتورة المشرفة" **ليليا بن صويلح**" على قبولها الإشراف على هده المذكرة وعلى توجيهاتها القيمة أثناء إنجازها وعلى دعمها وتشجيعها المتواصل.

كما أتوجه بامتناني لكل من قدم لي يد العون على إتمام هذا العمل.

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع لكل

من قدم لي يد العون والمساعدة في إتمامه

و إلى كل طلبة العلم

المحتويات	رقم الصفحة
الفهـــــــــــــــــــــــرس	/
قائمة الأشكـــــــــال	أ
قائمة الجـــــــــداول	ب
مقدمـــــــــــــــة	د
الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة	**01**
أولا: إشكالية الدراسة	**03**
ثانيا: فرضيات الدراسة	**05**
ثالثا: أسباب اختيار الموضوع	**06**
رابعا: أهمية وأهداف الدراسة	**07**
خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة	**08**
سادسا :الدراسات السابقة	**16**
الفصل الثاني: سوسيولوجيا المرأة المقاولة	**24**
أولا: التطور التاريخي للمفهوم	**26**
ثانيا: أساسيات حول المقاولة	**28**
ثالثا: المداخل النظرية في المقاولة	**31**
رابعا: المرأة المقاولة منظور جندري	**36**
خامسا: الجهود الدولية لتمكين المرأة	**39**
سادسا المرأة المقاولة في الجزائر وتونس	**42**
الفصل الثالث: المرأة والتنمية المستدامة	**47**
أولا: التطور التاريخي للتنمية	**49**
ثانيا:أساسيات حول التنمية	**52**
ثالثا: دور المرأة في التنمية	**54**
رابعا: المداخل النظرية في التنمية	**57**
خامسا: الجهود الدولية لتفعيل التنمية المستدامة	**62**

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	**67**
أولا: منهج ومجالات الدراسة	**69**
ثانيا: عينة الدراسة	**72**
ثالثا: أدوات جمع البيانات	**73**
رابعا: عرض وتحليل البيانات الأولية	**75**
خامسا: نتائج الدراسة	**101**
خاتمـــــــــــة	**105**
قائمة المراجـــــــــع	**107**
الملاحـــــــــــق	/

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نظرية السلوك المخطط	32
02	تكوين الحدث المقاولاتي	33
03	النموذج الموحد	34
04	ركائز التنمية المستدامة	53
05	خصائص المنهج	69
06	أنواع المناهج	70
07	المجال المكاني للدراسة	72

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مفهوم التنمية	51
02	بيانات حول السن والحالة العائلية	75
03	المستوى التعليمي لأفراد العينة	77
04	طبيعة ونوع نشاط أفراد العينة	78
05	دافع الانجاز للمشاريع	80
06	الوضعية الاجتماعية لأفراد العينة	81
07	المحيط الاجتماعي لأفراد العينة	82
08	مساهمة المشاريع المنجزة في خلق مناصب عمل جديدة	83
09	مساهمة المشاريع المنجزة في توظيف خريجي الجامعات	84
10	مساهمة المشاريع المنجزة في التقليل من المشاكل الاجتماعية	85
11	ملائمة الأجور للمتطلبات المعيشية للعمال	86
12	تكوين الأفراد وتعليمهم	87
13	السعي لتطوير المشاريع المنجزة	88
14	المساهمة في زيادة الإنتاج وتحسين الخدمات	89
15	الأسواق التي تسوق فيها مخرجات المشاريع المنجزة	90
16	إمكانية الانفتاح على الأسواق العالمية	91
17	الخلفية المعرفية لمفهوم الجودة	92

18	المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية	93
19	ملائمة المشاريع المنجزة للطموحات والرغبات	94
20	تلقي أفراد العينة الدعم من الأسرة والأقارب	95
21	دعم المجتمع للمرأة المقاولة	98
22	التحديات الإدارية التي تواجهها المرأة المقاولة	97
23	توجه المرأة المقاولة عند التعرض لضائقة مالية	98
24	تلقي الدعم والمرافقة من الهيئات الرسمية	99
25	المشكلات التي تواجه المرأة المقاولة	100

بعد التطور التكنولوجي الحديث و ظهور مفهوم العولمة ، شهدت مختلف دول العالم تطورا كبيرا في مختلف المجالات ، خاصة المجال الاستثماري الخاص باستغلال و تطوير المرأة المقاولة لأجل تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاديات المحلية لهذه الدول ، حيث تلعب المرأة دورا بارزا و فعالا في تحقيق الاستدامة سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي مما يجعلها تكتسي أهمية بالغة على مختلف الأصعدة.

لعل بروز المرأة المقاولة في مختلف المجالات و تمكينها و محاولة إرساء دورها السوسيو–اقتصادي في المجتمع على مختلف الأصعدة و بروز هذه الأخيرة كدعامة أساسية في المجتمعات من خلال تجاوزها مختلف التحديات و العقبات التي تقف حائلا في وجهها ، سعت مختلف الدول من عقدين تقريبا إلى محاولة الترويج لمفهوم التنمية على مختلف الأصعدة و المستويات سواء المحلية منها أو الوطنية و حتى الدولية ، ما عجل بظهور مصطلح الاستدامة أو التنمية المستدامة الذي يركز على مختلف الجوانب سواء اجتماعية كانت أو اقتصادية و حتى البيئية منها ، وتم التأكيد من خلال مختلف الجهود الدولية على محاولة تبني هذا النمط الجديد لأجل تقديم دفعة نوعية اجتماعية و اقتصادية لأي مجتمع كان ، لفرض تحقيق الرقي و الازدهار و تحسين نوعية الحياة ، و بالتالي فالتنمية المستدامة تمثل أحد الدعائم الرئيسية لتحقيق التقدم و التطور و التوازن بين مختلف أنحاء المعمورة من حيث النمو ، وذلك من خلال تقديم برامج تساهم في عملية القضاء على البطالة ، تحسين نوعية الحياة و تحقيق المساواة بين مختلف الفئات دون تهميش دور المرأة في عملية التنمية المستدامة سواء في الشق الاجتماعي أو الاقتصادي و بالتالي تفعيل دورها الاستراتيجي من أجل الدفع بعجلة النمو و الازدهار.

و من هذا المنطلق سعت الجزائر و تونس كغيرها من دول العالم إلى محاولة تحقيق النمو و الرقي و التقدم في مختلف المجالات و على جميع الأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية و حتى البيئية و السياسية و الثقافية و ذلك من خلال تبني إستراتيجية سويسو–اقتصادية هادفة تسعى إلى تفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال تبنيها لمنظومة العمل الدولية ، و موالاتها للعديد من الاتفاقيات التي تقضي بوجوب و ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة و الرجل ، وإعطاء العديد من الحقوق للمرأة لأجل مزاولة نشاطها المقاولاتي في مختلف الأنشطة و المهن ، وبالتالي الدفع بالمرأة إلي إنشاء مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة ، و محاولة تقديم الدعم المادي و المعنوي و القانوني الكافي لأجل توفير الجو الملائم للنهوض بالمرأة و تمكينها و إشراكها في عجلة النمو باعتبارها أحد الركائز الأساسية في ذلك.

و لقد عمدت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة وفقا لمنظورين أساسين يمثلهما الجانب الاجتماعي و الاقتصادي ، ومحاولة تسليط الضوء على الأدوار

المختلفة للمرأة الجزائرية في ذلك مقارنة بنظيرتها التونسية ، وبناء على ذلك تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول موضحة كالتالي:

الفصل الأول : تضمن إشكالية الدراسة و فرضياتها ، أسباب اختيار الموضوع و أهداف ذلك ، ومن ثم تحديد أهم المفاهيم التي تناولت الموضوع.

الفصل الثاني: و الذي تم التركيز من خلاله على المقاول كمفهوم ، حيث تم التعرض إلى التطور التاريخي للمفهوم ، وأهم الأطر النظرية المفسرة لذلك ، والتعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالمواثيق الدولية الداعمة للمرأة في هذا المجال وفقا لمنظور دولي ومحاولةو إبراز أهم الأساسيات المتعلقة بالمقاول.

الفصل الثالث: تم التطرق من خلاله إلى موضوع التنمية المستدامة أين تم التركيز على التطور التاريخي للمفهوم ، وأهم الجهود الدولية لتفعيل التنمية المستدامة ن والتعرض إلى أساسيات حول التنمية ، إضافة للتأطير النظري حول التنمية من خلال تسليط الضوء على أهم النظريات التي تناولت و ركزت على الموضوع.

الفصل الرابع: و الذي تم من خلاله استعراض إجراءات البحث الميداني من خلال الإشارة إلى منهج الدراسة و مجالاتها ، عينة الدراسة و أهم الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات و البيانات ، تم محاولة تحليل البيانات التي تم جمعها ، وأخيرا عرض النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء الفرضيات و الدراسات السابقة و النظريات التي تم الإشارة إليه

الفصل الأول : الإطار االتصوري للدراسة

تمهيد

أولا :إشكالية الدراسة

ثانيا : فرضيات الدراسة

ثالثا :أسباب اختيار الموضوع

رابعا : أهمية وأهداف الدراسة

خامسا : تحديد مفاهيم الدراسة

سادسا : الدراسات السابقة

خلاصة

تمهيد

لا يمكن لأي باحث الشروع في دراسة ظاهرة ما دون أن تكون تلك الظاهرة قد أثارت في نفسه جملة من التساؤلات و الاستفسارات التي تستدعي البحث و التقصي عنها في إطار موضوعي ، حيث يحدد الباحث الأبعاد و الأهداف تحديدا واضحا و دقيقا ، و عليه فقد خصص هذا الفصل لطرح الإطار العام للدراسة متضمنا الإشكالية ودواعي اختيار الموضوع، أهميته، الأهداف المرجوة منه ، كما التعرض إلى أهم المفاهيم الأساسية الواردة في هذه الدراسة قصد ضبطها ضبطا دقيقا و إزالة أي لبس قد يكتنفها ، كما تم التطرق أيضا في هذا الفصل إلى الدراسات السابقة لما تكتسبه من أهمية باعتبارها أحد الركائز التي تساعد الباحث في ضبط إشكالية بحثه و فرضياتها ناهيك عن كونها تشكل خلفية نظرية أساسية لأن المعرفة العلمية لا تنطلق من العدم.

الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة

أولا: إشكالية الدراسة

لا شك في أن جميع دول العالم تسعى لتحقيق التنمية المستدامة سواء ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي أو الاقتصادي ، أو العمل على تحقيق القيمة المضافة لأي اقتصاد " حيث تعتبر التنمية ظاهرة نشأت و تطورت مع نشأة البشرية ، غيرا أنها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما واسعا من الباحثين في مختلف الميادين سواء الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية و حتى الثقافية منها ، واعتبرته المنظمات العالمية على رأسها هيئة الأمم المتحدة حقا مكرسا لكل الشعوب و الدول النامية " [1]

و في هذا الإطار و على الصعيد الدولي تقر كل الهيئات الدولية و المنظمات الحقوقية بأهمية ودور المرأة في الجانب الاجتماعي ، الاقتصادي و السياسي و المشاركة الفعالة في العملية التنموية المستدامة، حيث تعتبر المرأة أحد الركائز الأساسية في عملية الإبداع و الإنتاج كونها تقوم بدور محوري و أساسي في تحقيق الأهداف السوسيو– اقتصادية في مختلف المشاريع و خطط الارتقاء و التطور عبر مختلف الدول و المجتمعات .

و تجدر الإشارة هنا إلى تزايد الاهتمام بموضوع المرأة يوم بعد يوم على المستوى الدولي، الإقليمي و المحلي، و الذي لا يمكن أن يتحقق دون تكريس منظومة حقوقها، و هذا الاهتمام راجع بالدرجة الأولى إلى زيادة وأهمية دورها في المجتمع.

حيث تعتبر حقوق المرأة و مساواتها بالرجل من أهم المواضيع التي يجب على دول العالم الاهتمام بها نظرا لارتباطه الوثيق بما يعانيه العالم من الممارسات التي تتعرض لها المرأة و تقف حائلا أمامها في تأدية دورها الاستراتيجي في عملية التنمية و التقدم. [2]

---

1)– رحالي حجيلة ، بوخالفة رفيقة: **التنمية من مفهوم الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر** ، مقال منشور ، المركز الجامعي تيبازة ، 2015 ، ص 20

2)– د.ليليا بن صويلح: **المرأة في الاتفاقيات الدولية** ، محاضرة سنة ثانية ماستير ، مقياس المرأة و العمل ، قسم علم الاجتماع، جامعة8 ماي 1945 ، قالمة ، 2017–2018

حيث جاء في الصفحة الأولى من بيان الأمم المتحدة ما يلي: " إن التنمية الشاملة التامة و الكاملة لبلد ما ورفاهية العالم و قضية السلم، تتطلب جميعها أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين " [1]

لقد حظي موضوع المرأة و الاهتمام بحقوقها في الجزائر مجال بالغ الأهمية ، فبعد الاستقلال باشرت الدولة خططها و برامجها التنموية لإرساء معالم نموذجها التنموي ، فكانت الانطلاقة من التعليم و التأكيد على ضرورة تكريسه حقا دستوريا ، و ذلك لغرض تمكينها من الولوج في مختلف المجالات ، " و مع انتهاج الدولة للنظام الرأسمالي القائم على أساس الخوصصة ، و الذي أدى إلى طرد العديد من العمال من القطاع العام ، و في ظل الأوضاع المزرية أصبح لزاما على المرأة الخروج للعمل من أجل المساهمة في تحسين الظروف العائلية ، فسياسة الانفتاح على السوق و التغيرات التي حدثت في القطاع المؤسساتي من خلال انتهاج إستراتيجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دعمت المبادرة الخاصة في إنشاء مؤسسات اقتصادية تهدف إلى الربح و دعم الاقتصاد المحلي"[2]

و بما أن المرأة عامل مهم من عوامل التنمية أضحت معالم التوجه الرسمي والقانوني في الجزائر يؤكد على ضرورة ولوج النساء الجزائريات في الاقتصاد الحديث و هو اقتصاد الأعمال و المقاولة، و كذا تشجيع المرأة على إنشاء مؤسسات خاصة للمساهمة في تفعيل الاقتصاد الوطني و ذلك " بالاعتماد على ما أقرت به مختلف المواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية و السياسية و حقوق المرأة " [3] حيث اعتمدت الجزائر على العديد منها كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، حيث تمت الموافقة في 1996/01/22 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" [4]

و في ظل ذلك سعت العديد من الدول خاصة العربية منها إلى تدعيم دور المرأة الاجتماعي و الاقتصادي من أجل النهوض بالقطاع المؤسساتي فعلى غرار الجزائر ركزت الدولة التونسية على اتخاذ نهج اقتصادي يساهم هو الآخر في استحداث مقاولات خاصة وبروز العنصر النسوي و ذلك جلي من

---

1)-الامم المتحدة: **اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز**، ص1

2)- شلوف فريدة، **المرأة المقتولة في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص61

3)- نهى قرطاجي، **المرأة في الاتفاقيات الدولية**، www.saaid.net، تمت زيارة الموقع بتاريخ 13 جانفي 2018

4)- حجيمي حدة، **الحماية القانونية للمرأة في الجزائر**، رسالة ماجستيرفي القانون، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص7

خلال المؤتمرات المنعقدة في كلا البلدين ، حيث احتضنت الجزائر مجموعة من المؤتمرات من بينها المؤتمر الدولي الذي نظمت فعالياته في جامعة الجزائر في 2017/04/26 و احتضنت تونس هي الأخرى العديد من المؤتمرات كان آخرها المؤتمر الدولي حول المرأة العربية تتحد من أجل السلام في 2017/12/21

ومن خلال هذا الطرح و في ظل ما تم التطرق إليه حول موضوع المرأة و الدور المحوري الذي تقوم به داخل المجتمع سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي سيتم التركيز على واقع المرأة المقاولة الجزائرية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة و مقارنة ذلك مع نظيرتها التونسية لإبراز أوجه الاتفاق و الاختلاف ذلك بغرض الارتقاء بالمرأة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المرجوة ، و في هذا الصدد تندرج إشكالية هذه الدراسة ممثلة في التساؤلات التالية :

السؤال الرئيسي :

كيف تساهم المرأة المقاولة الجزائرية والتونسية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

الأسئلة الفرعية :

كيف يمكن بحث دور المرأة المقاولة الجزائرية والتونسية في تحقيق التنمية الاجتماعية ؟

كيف يمكن تحليل الدور الذي تلعبه المرأة المقاولة الجزائرية والتونسية في إحداث التنمية الاقتصادية ؟

كيف يمكن تفسير أهم التحديات التي تعيق المرأة المقاولة في الجزائر وتونس ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

تعتبر الفرضية الخط الموجه للبحث حيث تساعد في توجيه الباحث نحو الوقائع ، كما تمكن من تقديم تفسيرات مؤقتة تشير إلى طريقة التفكير في العلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة و المتمثلة في المتغير المستقل و المتغير التابع الخاص بالتنمية المستدامة ، حيث تم الانطلاق من فرضية عامة تندرج ضمنها مجموعة من الفرضيات الجزئية التي تساهم في توجيه البحث العلمي .

من هذا المنطلق ساهمت إشكالية الدراسة في بلورة مجموعة من القضايا صيغت على ضوئها الفرضيات التالية :

الفرضية العامة للدراسة :

تساهم المرأة المقاولة الجزائرية والتونسية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الفرضيات الجزئية :

الفرضية الأولى: تساهم المرأة المقاولة الجزائرية والتونسية في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تلبية احتياجات المجتمع

الفرضية الثانية: تلعب المرأة المقاولة الجزائرية والتونسية دور محوري في عملية التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج المحلي

الفرضية الثالثة : تختلف و تتعدد المعيقات التي تقف عائقا أمام المرأة الجزائرية والتونسية في ممارسة النشاط المقاولاتي منها المجتمعية و الإدارية والمالية.

ثالثا : أسباب اختيار الموضوع

انطلاقا من التحولات السوسيو– اقتصادية الحاصلة في المجتمع الجزائري خاصة ما تعلق بموجبه التحول الاقتصادي نحو إرساء النظام الحر والتعددية القائم على نهج اقتصاد السوق ، برز بموجبه نموذج المرأة المقاولة كشكل جديد و فعال داخل المجتمع و ذلك من خلال اعتماد الدولة الجزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة فاعلة في صنع التنمية باعتبارها أحد الحلول الرئيسية في إحداث نقلة نوعية على مستوى الاقتصاد الوطني ، و في ضوء ذلك عالجت مجموعة من الدراسات هذا الموضوع الهام الذي يبرز دور المرأة المقاولة في المجتمع إلا أنها أبقت المجال مفتوحا للعديد من المستجدات و لهذا تبرز أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يلي :

أ – أسباب ذاتية:

تتمحور الأسباب الذاتية حول:

- حداثة الموضوع وارتباطه الوثيق بتخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل
- الرغبة الشخصية و الطموح إلى إنشاء مؤسسة خاصة مستقبلا
- محاولة الوقوف على واقع المرأة داخل المجتمع العربي ممثلة في الجزائر وتونس كنموذج، وما يمكن أن تصادفه من معيقات في ظل هيمنة مجموعة العادات والتقاليد التي كثيرا ما تمنح سيطرة استغلالية ذكورية .

ب – أسباب موضوعية :

تتجسد الأسباب الموضوعية في التالي :

- محاولة تسليط الضوء على دور المرأة المقاولة في إحداث التنمية الاجتماعية.
- محاولة تبيان الدور الفعال الذي تلعبه المرأة المقاولة في المجتمع من خلال إبراز دورها المحوري في عملية التنمية الاقتصادية.
- محاولة الوقوف على أهم الصعوبات التي تعيق نشاط المرأة المقاولاتي في المجتمع الجزائري والتونسي رغم الإجراءات القانونية التي تدعم حقوقها.

رابعا : أهمية و أهداف الدراسة

لكل بحث علمي أهمية بالغة سواء في القيمة العلمية أو العملية و ذلك ما يخوله لأن يكون مجالا للدراسة و التحليل و التفسير ، و لأن موضوع المرأة المقاولة يعد من المواضيع الهامة سواء في الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي كونه أحد العوامل الرئيسية في العملية التنموية ، و بما أن البحث السوسيولوجي أو أي دراسة كانت تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف ، تم السعي لدراسة هذا الموضوع لغرض بلوغ مجموعة من الأهداف يمكن تجسيدها في التالي :

- الكشف عن واقع المرأة المقاولة في المجتمع الجزائري والتونسي و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات المختلفة اقتصادية كانت أو اجتماعية.

- الوقوف على أهم التحديات و المعيقات التي تقف عائقا أمام المرأة في ممارسة نشاطها المقاولاتي.

- مقارنة المرأة المقاولة الجزائرية بنظيراتها التونسية، مع إبراز ظروف كل منهما في ظل المتغيرات الاجتماعية و الثقافية و المهنية.

- محاولة الوصول إلى حلول من شأنها المساهمة في فتح المجال أمام المرأة المقاولة و تمكينها الفعلي في هذا المجال من أجل النهوض و الرقي بالاقتصاد الوطني.

خامسا : تحديد مفاهيم الدراسة

إن القيام بدراسة حول المرأة المقاولة و دورها في إحداث التنمية المستدامة يقودنا بالضرورة لتحديد بعض المفاهيم الأساسية، و ذلك نظرا لأهميتها في معالجة و فهم الموضوع ضمن أطر الأهداف المحددة له ، حيث تعد هذه المرحلة من أهم مراحل البحث العلمي و التي تستوجب الوقوف على المفاهيم التالية :

1 – مفهوم المرأة :

تعرف المرأة بأنها الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض ، و لفظة المرأة في اللغة مشتقة من الفعل **(مرأ)** و تعني كمال الإنسانية و من هذا كان المرء هو الإنسان و المرأة هي مؤنث الإنسان ، ويقصد أيضا بلفظ امرأة كل أنثى بصرف النظر عن العمر و الحالة الاجتماعية و الدور الاجتماعي و الوظيفي. [1]

وليس لكلمة امرأة جمع في اللغة العربية ، و لذا استحدث العرب لفظة أخرى هي في أصلها صفة خاصة بالمرأة دون الرجل و هي لفظة (نساء ، نسوة) و هي جمع نسيء و نسوء ، و هي المرأة الحامل أو المرجو حملها [2]

كما حاول الكثيرون تعريف المرأة لكونها المخلوق الذي يشغل الجميع أينما حلت و أينما وجدت حيث عرفها الكثير من العلماء و الأدباء و الفلاسفة و كل حسب اختصاصه و منهم من التجأ إلى الفن و عرفها بالعواطف ، و منهم من ذهب إلى المجتمع و الواقع و موقع المرأة في هذا ، و منهم من ذهب إلى العلم ليدرس التكوين السوسيولوجي و النفسي و العضوي للمرأة و استعمل مختلف العلوم لغرض تعريفها . فأختصرها " **شكسبير**" في قوله المرأة كوكب يستنير به الرجل و من غيرها يبيت في الظلام.

و ذهب " **بلزاك**" لتعريف المرأة بأنها مخلوق بين الملائكة و البشر ، أما الواقعيين و الاجتماعيين فاختلفت رؤيتهم لها ، منهم من يراها بعين التخلف و لا يعتبرها سوى أداة وجدت لأغراض مختلفة كالحمل و الإنجاب ، ومنهم من يرى أن المرأة هي نصف المجتمع استنادا إلى الواقع ، و يرى "**حسين عبد الحميد رشوان**" أن المرأة هي ذلك النوع الثاني للجنس الإنساني ، فالمرأة هي نصف المجتمع فهي الزوجة و الأم و البنت.[3]

و بالتالي كتعريف إجرائي للمرأة يمكن اعتبارها كيان إنساني مستقل لها حقوق وواجبات متساوية مع الرجل في مختلف مجالات الحياة .

---

1)– طاهر محسن هاني: **المرأة والتنمية**، مجلة كلية العلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، 2017، ص253

2)– إرادة زيدان الجيدوري: **صور المرأة في الكتب المدرسية**، مجلة كلية الاعلام، جامعة بغداد، العراق،2016، ص148

3)– جمال التميمي: **مفهوم المرأة بين نص التنزيل وتأويل المفسرين**، دار الفارابي، لبنان، 2012، ص ص 84–95

2 – مفهوم المقاول :

جاءت كلمة مقاول في معجم الرائد كالتالي:

اسم فاعل من قاول، وهو اسم من يتعهد بالقيام بعمل معين مستكمل لشروط خاصة نظير مال معلوم، كبناء بيت أو إصلاح طريق. [1]

كما اختلفت و تعددت التعاريف التي تناولت المقاول فحسب " **جوزيف شومبيتر**" "المقاول هو ذلك الشخص الذي يملك صفة الإبداع و الإبتكار و هو شخص نادر ذو موهبة و هو محرك التطور الاقتصادي وصاحب فكرة تتوفر لديه الإرادة نحو النجاح، و هو المنشأ و المتعهد و صاحب العمل ، وهذا المصطلح يشمل النساء مثل الرجال وبالتالي فالمقاول وفق نظرة **شومبتير** هو ذلك الفرد الذي تتوفر فيه مجموعة من الخصائص لإدارة مشروع خاص به ، وفي ذات الصدد يرى "**بيتر دراكر**" أن المقاول هو ذلك الشخص الذي بإمكانه أن ينقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية مرتفعة (التركيز على الجانب الاقتصادي) ، أما "**كايتون**" فيعتبر المقاول بأنه ذلك الشخص الذي يتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابه الخاص و هو الشخص الذي ينتج منفعة جديدة لحسابه الخاص من أجل خلق منتج جديد[2]

في حين يري عالم الاجتماع "**ماكس فيبر**" أن نجاح المؤسسة يتوقف على عنصر أساسي و فعال هو المقاول و عبر عن ذلك من خلال " أن سيرورة و ديمومة المؤسسة أو التنظيم تدور حول فاعل مركزي هو المقاول الذي يتميز بتلك الشخصية الكاريزماتية و المستعدة للمخاطرة من خلال المبادرة ،إضافة تقديس العمل واعتماد مبدأ الربح [3] و بالتالي فقد ركز "**فيبر**" في هذا التعريف على الجوانب الاجتماعية للمقاول من خلال محاولة فهم سلوكه " كذلك نجد اهتماما لدى " **دوسان سيمون**" بالفرد المقاول ، فيرى أن العلم و الحرية و العمل حسب رأيه هي العناصر المفسرة لظهور بما يسميهم بالقادة الجدد للمجتمع الحديث أي مقاولوا التصنيع و التجارة"[4].

---

1)– جبران مسعود: **الرائد معجم ألف بائي في اللغة والإعلام**، دار العلم للملاين، لبنان، 2005، ص224

2)– قائد منى: **النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي والغير رسمي**، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013–2014، ص14

3)– الزهرة عباوي: **المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط المقاولاتي**، رسالة ماجستر في العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2014–2015، ص11

4)– يعقوب الشيحي: **المقاول وتسيير المؤسسة**، اطروحة دوكتراه في علم الاجتماع، جامعة تونس، 2002–2003، ص47

من خلال مجموع التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى تحديد مفهوم إجرائي للمقاول و ذلك من خلال اعتباره ذلك الشخص الذي تتوفر فيه مجموعة من الشروط أهمها الإبداع و المخاطرة لأجل إنشاء مشروع معين يعود عليه بالربح و المنفعة.

و بهذا يصبح مفهوم المرأة المقاولة يعبر عن مجموع النساء القادرات على انجاز وتسيير مؤسساتهن الخاصة، ذلك ما يتطلب مجموعة من الخصائص الواجب توفرها في شخصهن لأجل تحقيق الأهداف المرجوة.

3)- مفهوم التنمية :

اتخذ مفهوم التنمية دلالات مختلفة حيث يعني هذا اللفظ في اللغة الانجليزية Développement و الذي أصله من الفعل Développe أي زاد و نمى ، و النشوء فيما ينمو نموا ، كما في القول " نمى المال و نمى الحديث " أي اسند له و رفعه ، ونمى الرجل إلى أبيه أي نسبه وانتمى إليه أي انتسب [1]

لقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية باعتبارها مجموعة من الرسائل و الطرق التي تستخدم قصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية [2] و في هذا الصدد عرف علم الاجتماع "**كارل ماركس**" التنمية باعتبارها عملية ثورية تتضمن تحويلات شاملة في البناءات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و القانونية فضلا عن أساليب الحياة و القيم الثقافية ، وقد ذكر ماركس أن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد أقل تقدما [3]

لقد أكد عالم الاجتماع "**ماكس فيبر**" أن مفهوم التنمية لا يستقيم بغير أصل واحد و هو أن يكون العالم ككل دولة واحدة ذات بناء وظيفي واحد و في ظل اقتصاد موحد ، فإن تحقق ذلك أمكن توحيد أفكار شعوب الأرض اقتصاديا و ثقافيا و سياسيا و بذلك فإن عملية التنمية مسيرة للناس جميعا [4] في حين ذهب " **بيركي**" فيرى أن التنمية عبارة عن محاولة محاكاة دول الجنوب لدول الشمال من حيث مستوى المعيشة. [5]

---

1)- محمد محمود محمد، احمد ناجي: **التنمية في ظل عالم متغير**، دار زهراء الشرق، مصر، 2007، ص12

2)- سهير حامد: **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق للنشر، الأردن، 2007،ص24

3)- محمد شفيق: **التنمية والمشكلات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص14

4)- مؤنس رشاد الدين: **قاموس المرام في المعاني والكلام**، دار ازوري العلمية، الأردن، 2002، ص73

5)- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم،**التنمية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004، ص16

في حين ترى " **دولي سيرز**" أن التنمية تشتمل على تحقيق إمكانيات الذات الإنسانية من خلال الحد من الفقر ، البطالة ، عدم المساواة ، و الاستقلال الثقافي للذات [1] .

بينما ذهب "**شومبيتر**" لاعتبار أن التنمية تمثل الناتج الفوري الذي يعمل في داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة و هي بذلك عبارة عن عملية متغيرة تحدث بصورة مخطط لها بفعل عوامل ثابتة [2]

بالتالي من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول بأن التنمية هي عملية تشمل جميع القطاعات سواء القطاع الاجتماعي، الاقتصادي أو الثقافي، لغرض الوصول إلى الرفاهية و تلبية مختلف الحاجيات و القضاء على التخلف.

4)- مفهوم التنمية المستدامة :

لقد تم الإشارة سابقا إلى التعريف اللغوي للتنمية ، و هنا سيتم الإشارة إلى لفظ "المستدامة" لغة و الذي هو مشتق من الفعل استدام و الذي أصله "دوم" و المعاني متعددة منها التأني في الشيء وطلب دوامه و المواظبة عليه [3]

أشار مؤتمر "**ريو دي جانيرو**" لمفهوم التنمية المستدامة بأنها ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو و الحاجات التنموية و البيئة لأجيال الحاضر و المستقبل و لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ، و لا يمكن التفكير بمعزل عنها.[4]

أما تقرير " **بورتلاند**" الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة و التنمية 1987 بعنوان " مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأن ها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع حاجياتها [5]

---

1)- سمير حامد: المرجع السابق ، ص 21

2)- محمود يونس، عبد المنعم محمد مبارك: **اقتصاديات التنمية و التخطيط**، دار النهضة العربية، لبنان ، دت ،ص196

3)- ابن منظور: **لسان العرب**، مادة (دوم) ، دار صادر، ط1، لبنان، 1990، ص 125

4)- وسام درويش: **إستراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص 71

5)- فاروق احمد مصطفى : **التنمية المستدامة و السياحة** ، دار المعرفة ، مصر ، ص 76

لقد بين "**روتمانس**" و "**كروس كيرث**" أن التنمية المستدامة بأنها ظاهرة جيلية ، أي عملية تحول جيل إلى جيل آخر و تحدث وفق مرحلة زمنية لا تقل عن جيلين (الزمن المكاني بين 25 و 50)[1]
و بالتالي و من خلال ما تم التطرق إليه و الإشارة يمكن الذهاب للقول أن التنمية المستدامة هي عملية يتم من خلالها العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للأجيال الحالية بشكل لا يضر مصالح الأجيال القادمة.

5)- مفهوم التنمية الاجتماعية :

لقد ذهب مؤتمر " **كامبريدج**" 1948 في تعريفه للتنمية الاجتماعية باعتبارها حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي ، في حين ترى " الأمم المتحدة" أن التنمية الاجتماعية تمثل مجموعة من المداخل و الأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات للعمل و تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية و الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبادأة و القيادة في المجتمع المحلي باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغيير.[2]

و يذهب " **ريتشارد وورد**" لاعتبار التنمية الاجتماعية منهجا علميا وواقعيا لدراسة و توجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منها و ذلك بهدف إحداث التكامل و الترابط بين مكونات المجتمع ، كما يرى "روب" أن التنمية الاجتماعية تمثل تكيف يهدف لتغيير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف.[3]

إن التعاريف السابقة تدفعنا لاستخلاص تعريف إجرائي حول مصطلح التنمية الاجتماعية، حيث يمكن القول أنها تمثل عملية هادفة ، تهدف إلى تلبية احتياجات أفراد المجتمع الضرورية بالشكل الذي يسمح لهم باستثمار قدراتهم و توظيف إبداعاتهم.

1)- وسام درويش، المرجع السابق، ص78
2)- محمود محمد محمود، أحمد ناجي: المرجع السابق، ص14-15
3)- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، المرجع السابق، صص19-21

6)- مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد اتخذ مفهوم التنمية الاقتصادية مجموعة من الدلالات الاصطلاحية ، حيث ذهب عالم الاجتماع " **ايميل دوركايم**" في تعريفه للتنمية الاقتصادية من منطلق أنها عملية يتم من خلالها التحول من العلاقات الاقتصادية المحدودة للمجتمع التقليدي إلى المؤسسات الاقتصادية التجديدية المعقدة للمجتمع الحديث و ذلك بالاعتماد على تغير منسق من القيم و المواقف وأعراف الأفراد .

و في السياق ذاته يرى "**باور**" أن التنمية الاقتصادية تمثل عملية تعتمد على القدرات و المواقف البشرية و على المؤسسات و الترتيبات الاجتماعية و السياسية المستمدة منها و على التجربة التاريخية و بدرجة أقل على الاتصال بالعالم الخارجي و على الموارد الطبيعية [1] ، في حين يذهب " **كروث**" في تعريفه للتنمية الاقتصادية بأنها عملية تقدم للمجتمع، من خلال استنباط أساليب إنتاجية جديدة و رفع مستويات الإنتاج وذلك عن طريق إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق التنظيمات. [2]

وبالتالي استنادا للتعاريف السابقة يمكن اعتبار التنمية الاقتصادية عملية يتم من خلالها التكامل بين مختلف القطاعات س واء الاجتماعية أو الاقتصادية و حتى الثقافية ، بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة .

7)- مفهوم التمكين:

يراد بلفظ التمكين في اللغة المنزلية الرفيعة و القدرة ، فمكن فلان عند الناس يمكن مكانة عظم عندهم فهو مكين و الجمع مكناء و تمكن عند الناس يمكن مكانة عظم عندهم و هو مكين و تمكن عند الناس شأنه و المكانة المنزلة ورفعة الشأن ، و التمكين مصدر الفعل (مكن) و بذلك يجوز القول إن التمكين يأخذ معنى الاستقرار المؤكد الراسخ و يحمل معنى التوكيد.[3]

كما اتخذ هذا المصطلح مجموعة من الدلالات تعرض لها العديد من المفكرين واختلف آرائهم حول ذلك إلا إنها في الغالب تجمع بين إعطاء الصلاحية و الحرية في مجال الوظيفة المحددة لكل فرد وفي هذا الإطار عرف كل من "**مورال وميرديف**" التمكين بأنه العملية التي يتم فيها تمكين فرد ليتولى القيام بمسؤوليات أكبر من خلال التدريب و الثقة و الدعم العاطفي[1] كما عرفه "**دافت**" بأنه منح الأفراد

---

1)- سهير حامد : المرجع السابق ، ص 25

2)- وسام درويش: المرجع السابق، ص205

3)- حذيفة تقي الدين الخطيب : **التمكين أسسه و أساليبه**، دار الكتب الوطنية ،الإمارات ،2009 ، ص 14

العاملين القوة و الحرية و المعلومات لصنع القرارات و المشاركة في اتخاذها ، بينما عرفه "**براون وهارف**" بأنه إستراتيجية تهدف إلى تحرير القدرات الكامنة لدى الأفراد و إشراكهم في عمليات بناء المنظمة [1] .

و قد ذهب "**روبنز**" في تعريفه للتمكين باعتباره منح العاملين السلطة اللازمة و حرية العمل لأجل جعلهم قادرين على خدمة المنظمة بفعالية[2] . في حين أشارت "**جلينا و ميسشاين**" إلى مفهوم التمكين من خلال الشعور بالسيطرة و الفعالية الذاتية التي تنبثق عندما يتم منح الأفراد القوة في التصرف في المواقف التي يواجهونها.[3]

و بالتالي من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن التمكين هو عملية تهدف إلى فتح المجال للفرد (ذكر أو أنثى) للمشاركة بكثافة في الأنشطة الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية و الثقافية داخل المجتمع لأجل تحقيق التنمية المستدامة.

8)- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقد كانت هناك العديد من المحاولات لأجل تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من بين هذه المحاولات نجد تعريف الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (فرنسا) و التي تعرفها كالتالي :

بأنها تلك المشاريع التي يتولى فيها قادتها شخصيا مباشرة المسؤوليات المالية ، الاجتماعية التقنية و المعنوية، مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة، و قد عرف الاتحاد الأوروبي و ميز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قانون 1996/04/30 كالتالي :

---

1)- معمر عقيل عبيد: **دور إدارة المعرفة في تمكين العاملين في المؤسسات العامة**، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ،العدد 29 ، كلية الإدارة و الاقتصاد،جامعة واسط، العراق ،2015 ، ص 278

2)- باسم عبد الحسين: **اثر تمكين العاملين في الالتزام التنظيمي**، مجلة كلية بغداد، العدد 34 ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الرصافة ، العراق ،2012 ، ص264

3)- سيف الدين عماد احمد: **اثر التمكين في التطوير التنظيمي**، مجلة كلية بغداد، العدد 36، جامعة النهرين، العراق 2012، ص 165

أ – المؤسسة الصغيرة :

- تشغل أقل من 50 شخص
- رقم أعمالها لا يتجاوز 8 مليون أورو سنويا
- الميزانية السنوية لا تتجاوز 5 مليون أورو.

ب– المؤسسة المتوسطة :

- تشغل أقل من 250 شخص
- رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو
- الميزانية السنوية لا تتجاوز 27 مليون أورو.[1]

وقد اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة إلى أخرى فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في البلدان المتطورة قد تختلف تصنيفاتها في بلدان أخرى نامية أو سائرة في طريق النمو ، و من خلال ذلك يمكن استعراض بعض التعاريف حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجموعة من الدول كالتالي :

أ/ في الجزائر :

لقد عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار ، كما تتوفر على الاستقلالية، حيث لا يملك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.[2]

---

1)– خبابة عبد الله: **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، دت، ص ص 62–64

2)– رابح خوني: **ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري** ، رسالة ماجستر، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2002 –2003 ، ص 12

ب/ في بريطانيا :

لقد تم تعريف المشروعات المتوسطة في بريطانيا انطلاقا من مجموعة من المؤشرات هي كالتالي:

- حجم الأموال المستثمرة لا يتعدى 7 مليون جنيه إسترليني
- حجم المبيعات لا يتجاوز 104 مليون جنيه إسترليني
- لا يقل عدد العاملين عن 50 عاملا و تكون حصة المؤسسة من السوق محدودة [1]

ج/ الولايات المتحدة الأمريكية :

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها المشروعات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه.[2]

فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة فالولايات المتحدة الأمريكية تمثل تنظيمات يتم إنشائها من طرف مقاول بغض النظر عن جنسه وتعود ملكيتها وإدارتها لشخصه فقط.

واستنادا إلى مجموع التعاريف السابقة يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها مشروعات يتم تسييرها من قبل أفراد (ذكر أو أنثى) تهدف إلى تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

سادسا : الدراسات السابقة :

تمثل الدراسات السابقة أحد الخطوات الأساسية في البحث العلمي لما لها من أهمية بالغة في هذا المجال " فعلى الباحث الاطلاع على الدراسات السابقة بل و دراستها دراسة نقدية ليبين مدى صلتها بالموضوع و ما جاء فيها من تفسيرات و شروح و استنتاجات ، و ذلك لغرض إيجاد المبررات المقنعة لدراسة الموضوع الذي تم اختياره"[3] ، وانطلاقا من ذلك سيتم التطرق إلى أهم الدراسات الاجتماعية التي تناولت موضوع المرأة المقاولة و ذلك كالتالي :

---

1)- رقية حساني: **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها** ، إتراك للطباعة ،مصر ،2008 ، ص 27

2)- خبابة عبد الله: المرجع السابق، ص114

3)- قصي الحسين: **كتابة البحوث العلمية و الأكاديمية** ، دار الهلال ،لبنان ،2008 ، ص 57

أ – الدراسة الأولى : دراسة يعقوب الشيحي 2002–2003 [1]

حيث جاء موضوعها كما هو موضح في التالي : **المقاول وتسيير المؤسسة** "**رسالة دكتوراه**"، هدف الباحث من خلالها إلى دراسة علمية للمقاولين في ولاية صفاقس، وذلك انطلاقا من سلوكياتهم في مبادئ و أساليب التسيير و تفسيرها من خلال التعامل مع المقاول الذي يعد الفاعل المركزي في المؤسسة، و انطلاقا من تحليله للبيانات و المعلومات التي تم جمعها توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج جاءت كالتالي :

- هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في تسيير المؤسسة من طرف المقاولين و التي تبرز من خلال: العمر، التعليم، المهن السابقة و التجارب.
- للمقاول مجموعة من المبادئ تتحكم في سلوكياته في مجال تسيير المؤسسة هي المهنية و التخصص إضافة إلى المسؤولية المقاولاتية .
- تشمل عناصر نجاح المؤسسة عند المقاولين ما يلي : المال و المسؤولية ، مسؤولية المجموعة و انسجامها و التخطيط و التنبؤ و التجديد التكنولوجي إضافة إلى التحكم في التسويق.

لقد تناولت هده الدراسة موضوع المقاول وتسيير المؤسسة في ولاية صفاقس التونسية من خلال محاولة تسليط الضوء على أهم العوامل المتحكمة في نجاح المؤسسة بالاعتماد على مجموع من المؤشرات وسلوكيات المقاولين ، وهي بذلك تلتقي مع الدراسة الحالية والتي تهدف للكشف عن الدور المحوري الذي يقوم به المقاول في مجال تسيير المؤسسة لغرض الارتقاء بها ونجاحها.

1)– يعقوب الشيحي: **المقاولة و تسيير المؤسسة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة تونس، 2002–2003

ب – الدراسة الثانية : دراسة شلوف فريدة 2008–2009 [1]

جاءت الدراسة لتسليط الضوء على واقع المرأة المقاولة في الجزائر، و يتضح ذلك جليا من خلال عنوانها و الذي تمثل في التالي: **المرأة المقاولة في الجزائر** ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل سوسيولوجي أقرب إلى الواقع حول هذا الموضوع ، إضافة للإطلاع بشكل علمي و عملي على ظاهرة المرأة المقاولة في الجزائر ورصد مختلف الجوانب المختلفة في حياتها الاجتماعية و مدى تأثير الوسط العائلي و الأسري على توجهاتها خاصة في مجال المقاولة.

و لقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة لمجموعة من النتائج جاءت كالتالي :

- إن أساس توجه المرأة للعمل المقاولاتي هو الشهادة العلمية المحصل عليها.
- تختلف و تتباين دوافع المرأة في اتجاهاتها نحو العمل المقاولاتي و يعتبر دافع الحاجة من أهم العوامل الدافعة للمرأة للولوج في العمل المقاولاتي .
- تعتمد المرأة المقاولة على السلف من الأسرة أو الأصدقاء عوضا عن البنوك في تمويل مشاريعهن.
- تتعدد المصاعب و المعوقات التي تواجه المرأة المقاولة في نشاطها حيث يعد المجتمع أول التحديات خاصة ذهنية الرجل المتسلط.

لقد تناولت هذه الدراسة واقع المرأة المقاولة في الجزائر و هي بذلك تتقاطع مع دراستنا الحالية من خلال تسليط الضوء على أهم المعوقات و التحديات التي تكون عائقا أمامها في تحقيق دورها الاجتماعي و الاقتصادي و الذي من شأنه أن يكون عاملا مهما في تحقيق التنمية المستدامة.

1)– شلوف فريدة: **المرأة المقاولة في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008–2009 .

ج- الدراسة الثالثة: دراسة مناد لطيفة 2011-2012 [1]

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان **المرأة المقاولة و المشاركة الاقتصادية في الجزائر** ، و ذلك لأجل بحث تطور العمل النسوي ودوافعه و العوامل المؤثرة فيه و التحديات التي تعيقه، إضافة لمحاولة التعرف على أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي اتجهت نحو تطوير العمل المقاولاتي في الجزائر، ومحاولة فهم واقع وخصائص المقاولة النسوية في الجزائر، و تفسير التحديات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية التي تعيق تطور المقاولة النسوية في الجزائر.

و توصلت الباحثة من خلال إجراء هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال جمعها للمعلومات و البيانات و تحليلها و تفسيرها لغرض فهمها ، فوجدت إن الاستقلالية التي تبحث عنها المرأة هي استقلالية معنوية ، موجهة لمساعدة الآخرين سواء العائلة أو المجتمع ، كما يلعب تشجيع الأسرة دورا هاما في إنشاء المرأة لمؤسستها و مزاولة نشاطها ، ورغم أن المجتمع و تمسكه بعاداته و تقاليده و أعرافه إلا انه في نهاية الأمر يتقبل عمل المرأة في المجال المقاولاتي.

لقد تطرقت الباحثة من خلال دراستها إلى موضوع المرأة المقاولة و المشاركة الاقتصادية في الجزائر حيث ركزت على مجموعة من الجوانب كان أهمها مدى مشاركتها في الجانب الاقتصادي و ذلك من خلال إنشائها لمشاريعها الخاصة ، و من هذا المنطلق تشترك هده الدراسة مع الدراسة الحالية في الجانب الاقتصادي الذي يعتبر بعد أساسي من إبعاد التنمية المستدامة و ذلك نظرا للدور المحوري الذي تلعبه المرأة المقاولة فيه.

1)- مناد لطيفة: **المرأة المقاولة و المشاركة الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستر ، قسم علم الاجتماع ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013-2014

د- الدراسة الرابعة : دراسة قائد منى 2014/2013 [1]

جاءت تحت عنوان **النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي و الغير الرسمي**، و قد هدفت الدراسة لمجموعة من الأهداف، أهمها محاولة التعرف على الخصائص الديمغرافية للنساء المقاولات في القطاع الرسمي و الغير الرسمي، و محاولة بحث خصائص المقاولات النسوية في القطاع الرسمي و الغير رسمي ، إضافة للتعرف على أسباب بقاء النساء المقاولات في القطاع الغير الرسمي.

و قد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف يمكن إبرازها في التالي:

- يوجد اختلاف بين الخصائص الديمغرافية للنساء المقاولات في القطاع الرسمي و الغير الرسمي.
- يوجد اختلاف بين خصائص المقاولات النسوية في القطاع الرسمي و الغير الرسمي.
- السبب الرئيسي لبقاء النساء المقاولات في القطاع الغير الرسمي يعود لعدم تشجيع المحيط الاقتصادي.

و قد جاءت هذه الدراسة بعنوان النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي و الغير رسمي و تشير هذه الدراسة لموضوع مهم و هو توجه النساء المقاولات إلى انجاز مشاريعهن ضمن اطر غير قانونية و بالتالي يؤثر ذلك بشكل مباشر على العملية التنموية، و من هذا المنطلق نسعى من خلال هذه الدراسة لمحاولة بحث أهم الدوافع التي تدفع المرأة المقاولة للأطر الغير قانونية في ممارسة مشاريعها.

1)- قائد منى: **النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي و الغير رسمي** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2013-2014

هـ – الدراسة الخامسة : الزهرة عباوي 2015/2014 [1]

ركزت هذه الدراسة على موضوع **المسارات الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة و علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي** ، و هدفت من خلال ذلك لمحاولة الوقوف على دور المسارات الاجتماعية و الثقافية و تأثيرها في ولوج المرأة إلى عالم المقاولة ، و محاولة معرفة علاقة الأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة باختيارها لمشاريعها، إضافة إلى محاولة التعرف على الآليات و الميكانيزمات المساعدة على ظهور النساء المقاولات في الجزائر .

و تمكنت الباحثة من الوصول إلى مجموعة من النتائج يمكن إبرازها في التالي:

- الموروث الثقافي و الاجتماعي للمرأة المقاولة هو الذي يوجهها لاختيار المشروع.
- تمتلك المرأة المقاولة مجموعة من القدرات الفردية و الجماعية اللازمة لإنشاء مشروعها.
- يرتبط التوجه نحو نشاط اجتماعي معين بمدى تشجيع المحيط الاجتماعي و الثقافي للمرأة المقاولة.
- تتوجه النساء المقاولات إلى نشاطات اجتماعية تحاكي اهتماماتها النسوية.

لقد جاءت هذه الدراسة بعنوان المسارات الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي حيث ترتكز على مدى تأثير المجتمع و الأسرة في اختيار النشاط المقاولاتي للمرأة ، و بالتالي إن نوع النشاط الذي تقوم به المرأة المقاولة يؤثر بشكل مباشر في العملية التنموية ، فنوعية المشروع سواء كان إنتاجي أو خدماتي له تأثيرات أساسية في إحداث نقلة نوعية للاقتصاد الوطني، وهذا ما سيتم التركيز عليه من خلال هده الدراسة، أين سيتم بحث نوعية المشاريع المنجزة من طرف النساء المقاولات في الجزائر وتونس وتأثيراتها في تحقيق التنمية المستدامة في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي.

1)– الزهرة عباوي: **المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط المقاولاتي**، رسالة ماجستر في العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2014–2015، ص11

و-الدراسة السادسة: Marie Biscotto[1]

جاءت هده الدراسة تحت عنوان **سوسيولوجيا الجندر** ، وهدفت من خلالها الباحثة التركيز على الجندر كمفهوم علمي خاصة في ظل التطورات اللمجتمعية الحاصلة، محاولة إبراز التطور التاريخي للمفهوم وعلاقته بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات خاصة المجتع الفرنسي، ودلك نظرا للتمييز الحاصل بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات خاصة المجال الاجتماعي والاقتصادي.

وتمكنت الباحثة من الوصول إلى مجموعة من النتائج كان أهمها مايلي:

- إن الجندر(النوع الاجتماعي) يأخذ انتشار كبير خاصة في الخطابات السياسية والإعلامية في السنوات الأخيرة
- للنوع الاجتماعي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية داخل المجتمعات
- لا يقتصر اهتمام الجندر على الجوانب الاجتماعية فقط بل تخطى ذلك إلى مواضيع أخرى خاصة العمل
- تؤثر العادات والتقاليد على النوع الاجتماعي داخل المجتمعات في مختلف المجالات أهمها مجال العمل والمهنة

لقت جاءت هذه الدراسة معالجة لموضوع مهم وهو سوسيولوجيا الجندر، أين تم التركيز على النوع الاجتماعي وإشكالية التمييز بين الرجل والمرأة خاصة في مجال العمل ، حيث تهتم الدراسة الحالية بالتركيز على عمل المرأة في مجال كان حكرا على الرجال فقط وهو مجال المقاولة، وبالتالي محاولة إبراز أهم التحديات التي تقف عائقا أمامها لعل أبرزها التمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي.

1)- Marie Biscotto : **sociologie du genre**, Cursus Armand colin, Paris, France, 2014

خلاصة:

من خلال الطرح المقدم في محتوى هذا الفصل ، و تحديد الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة يمكن فتح المجال للبحث حول موضوع المرأة المقاولة التونسية والجزائرية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة و التطرق أيضا لمختلف النظريات و الاتجاهات الفكرية المفسرة لهذه الظاهرة ، التي تعتبر فيها المرأة المقاولة عاملا مهما و أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه في مجال التنمية و التطور الاجتماعي و الاقتصادي و المجالات الأخرى.

الفصل الثاني : سوسيولوجيا المرأة المقاولة

تمهيد

أولا : التطور التاريخي لمفهوم المقاولة

ثانيا : أساسيات حول المقاول

ثالثا : المداخل النظرية في المقاولة

رابعا : المرأة المقاولة منظور جندري

خامسا : الجهود الدولية لتمكين المرأة

سادسا : المرأة المقاولة في الجزائر وتونس

خلاصة

تمهيد

لقد تزايد مؤخرا الاهتمام بالنشاط المقاولاتي وخاصة المقاولة النسوية ، كونها أضحت أحد الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية و النمو و إنشاء مناصب العمل ، إضافة إلى تحقيق الثروة و الإبداع ، و ذلك في مختلف دول العالم سواء العربية أو الأجنبية ، ورغم المشاركة الكبيرة للمرأة في مختلف المستويات داخل مؤسسات المجتمع ، إلا أن نسبة مشاركتها في مجال الأعمال وإنشاء المؤسسات ما تزال بنسب ضئيلة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى أبرز المحطات الفكرية المتعلقة بالمرأة المقاولة، و التعرف على الجهود الدولية التي تعمل على دعم و تمكين المرأة في هذا المجال، ثم التطرق إلى أهم تصنيفات المقاولة، وأبرز خصائصها، و ذلك تماشيا مع أهداف الدراسة و تساؤلاتها البحثية

الفصل الثاني : سوسيولوجيا المرأة المقاولة

أولا : التطور التاريخي لمفهوم المقاولة

إلى وقت قريب لم تكن الدراسات تعطي أهمية كبيرة لمكانة المرأة في المجتمع و كانت تقلل من شأن دورها في الحياة العامة، و بناء على ذلك لم يكن عمل المرأة أو مشاركتها في التنمية تحظى باعتراف الباحثين و الدارسين.

إن التمايز الحادث في توقعات المجتمعات الإنسانية اتجاه اختلاف سلوك المرأة و الرجل ظل قائما و مستمرا طوال مختلف مراحل التاريخ البشري، لكن درجة هذا التمايز اختلفت من مجتمع إلى آخر و من زمن إلى آخر. [1]

و بالتالي فمنذ القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر كان النظام في أوروبا عامة وفي انجلترا خاصة ، قائما على أساس المقاطعات ، يعمل فيها عبيد أرقاء أو فلاحين أقنان ، أما الأحرار فكانوا يعملون تارة في الزراعة وتارة أخرى أعمال حرفية و عسكرية ، فأسلوب الإنتاج الإقطاعي أدى إلى التحديث في استخدام أدوات و طرق الزراعة ، إضافة إلى اهتمام الفلاحين بتحسين و تطوير الإنتاج.
لقد أدت انتفاضة الفلاحين التي شهدتها أوربا الإقطاعية إلى نشوب حرب في كل من فرنسا انجلترا و ألمانيا ، فاستفادت البورجوازية الأوروبية من الانقلاب على النظام الإقطاعي بعد تحالف تم بينها و بين الأقنان ضد تعسف أمراء الإقطاع ، وزاد نفوذ البورجوازية المالكة لرأس المال و الطبقة العاملة أو الشغيلة و التي اقتصرت وظيفتها على الإنتاج باعتبارها المالكة لقوة العمل. [2]

1)- شلوف فريدة : المرجع السابق ، ص 44

2) – عبد الرحمان يسري: **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص 155

فقبل الثورة الصناعية لم يكن المقاول مفاوضا وصاحب ورقة ، بل كان ذلك الذي يقدم على المخاطرة الاقتصادية ، أما في النظام الرأسمالي يفسر "فيبر" هذه الظاهرة بالرأسمالية التي تعني النظام الذي يقوم على المقاولة الصناعية و حيث الهدف هو تحقيق الحد الأقصى من الأرباح بفضل التنظيم العقلاني للعمل و الإنتاج ، أي أنه لقاء بين الرغبة في الربح والنظام العقلاني اللذان يشكلان هذه الظاهرة المنفردة والأصيلة للرأسمالية الغربية [1] وتعد المرحلة الاحتكارية التي تمثل تيار نيوكلاسيكي في الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي أخذ سبيله إلى التطبيق في البلدان الرأسمالية مؤخرا ، و التي من ميزاتها تأثيرها الواضح على اقتصاديات الدول ، خاصة المجتمعات النامية منها ، فبعد سقوط الإيديولوجية الماركسية – و بحلول الإيديولوجية الليبيرالية برز الاقتصاد الحر ، وأصبحت الدول نفسها مضطرة لإحداث تغيرات هيكلية تسمح لها بالدخول لاقتصاد السوق ، كما برزت هنا فئة المقاولين و مؤسساتهم الخاصة الساعية للحصول على المكانة الاقتصادية و الاجتماعية و تعزيز التكامل الاقتصادي [2] .

و بالتالي فإن نشأة المقاول و مؤسسة الإنتاج الرأسمالية تطورت بأشكال و بدرجات متفاوتة و لم تأخذ هذه النشأة شكل نقل مباشرة في جميع البلدان و بنفس الدرجة، بل إن تأثير الوسائط السوسيولوجية هو الذي سرع تلك النشأة في بعض البلدان قبل الأخرى.

إن بداية التنظير السوسيولوجي للمقاول يمكن ربطها بعالم الاجتماع "**ماكس فيبر**"، حيث تميز ظهور المقاول بحضور ضعيف في المقاربات الشمولية للمؤسسة ذات التوجهات الماكرو–سوسيولوجية كما ظهر المفهوم في المقاربة الماركسية و الدوركايمية و نظريات التنظيم فهي نسق يشتغل لتأدية وظائف و نظريات التنظيم وهي انعكاس لنمط الإنتاج السائد و تناقضاته.

إن المؤسسة تعكس قيم ثقافة المجتمع ورموزه ، فالمقاول وقع الاهتمام به أكثر في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي مع " **شومبتر**" و مع " **فونياك**" احد رموز المدرسة النمساوية، لقد أعاد "**فيبر**" للمقاول حضوره للمؤسسة اهتماما بالمقاول و التنظيم أي بالبنية و الفرد، و لكننا و مع ذلك نجد اهتماما لدى " **دوسان سيون**" بالمقاولين ، فالعلم و الحرية و العمل حسب رأيه هم العناصر المفسرة لظهور ما يسميهم بالقادة الجدد للمجتمع الحديث [3]

1)– عبد الرحمان يسري : المرجع السابق ، ص 155
2)– الزهرة عباوي : المرجع السابق ، ص 90
3)– يعقوب الشيحي : المرجع السابق ، ص 33–3 33

ثانيا: أساسيات حول المقاول و المقاولاتية

قبل ظهور التصنيفات الحديثة ، كانت المقاولات تصنف بشكل بسيط فكانت تشمل :

أ – المقاولة التجارية: هي مقاولة متخصصة في شراء و إعادة بيع سلع بشكل مباشر ، أي دون اللجوء إلى أي طريقة لتحويلها إلى سلع أخرى جاهزة ، سواء البيع بالجملة أو نصف الجملة أو بالتقسيط.

ب – المقاولة الصناعية: و هي التي تقتني مواد أولية أو نصف مصنعة و تصنعها فتنتج من خلالها منتجات تامة الصنع، جاهزة للاستهلاك أو الاستعمال في تصنيع منتجات أخرى و يتم بيعها في السوق.

ج – المقاولة الفلاحية : و هي التي تزاول نشاطها الاقتصادي بالميدان الفلاحي حيث تنتج منتجات فلاحية .

د – مقاولة المهن الحرة : و هي التي تقوم بإنتاج و بيع سلع غير محسوسة أو ما يسمى بالخدمات كالنقل و الفندقة و الخدمات البنكية .

هـ – مقاولة المهن الحرة: و هي التي تقوم بنشاط مهني مطابق لمهنة حرة مقننة ذات نفع عام كمكاتب الدراسات الحرة و مكاتب التوثيق.

أما التصنيف الحديث للمقاولة فهو يعتمد أساسا على مجموعة المعايير منها:

أ – التصنيف حسب القطاعات : يعتمد على معيار القطاع الاقتصادي و بالتالي يمكن التمييز بين مجموعة من المقاولات فنجد القطاع الأولي الذي يشمل الفلاحة و الصيد البحري ، و القطاع الثانوي الذي يضع الصناعة و البناء و القطاع الخدماتي كالتجارة و النقل.

ب– التصنيف حسب الحجم: يأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار حجم المقاولة، و على هذا الأساس يمكن التمييز بين الأنواع التالية من المقاولات:

- المقاولات الصغيرة جدا : تشغل أربعة عمال على الأكثر
- المقاولات المتوسطة: تشغل بين 20 إلى 100 من العمال
- المقاولات الكبرى : تشغل أكثر من 100 عامل. [1]

1)– تعريف و تأسيس المؤسسة: www.blastek.blogspop.com ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/04/11

ج – التصنيف حسب الملكية: يعتمد هذا التصنيف على نوعية الجهات التي تمتلك أصول المقاولة، و على هذا الأساس تصنف المقاولات إلى:

- مقاولات خاصة: مقاولة يملكها قطاع خاص سواء فرد أو عائلة.
- مقاولات عمومية: يملكها القطاع العام
- مقاولات شبه عمومية: وهي مقاولات يمتلك أسهمها القطاع العام و القطاع الخاص بنسب متفاوتة.[1]

كما تتميز المقاولاتية بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في التالي :

- رأس مال كافي، الأمر الذي يجلب الأفراد الذين يميلون للإبداع و الابتكار و يرغبون في الإشراف المباشر على أموالهم.
- الملكية الفردية أو العائلية أو الشراكة المحدودة ، فكلما كان رأس المال منخفضا كان بإمكان الشخص امتلاك مشروع يتماشى و قدراته .
- استقلالية الإدارة بحيث يكون صاحب المقاولة هو مديرها.
- قلة المستويات الهرمية اعتبارا بعدد العاملين مما يساعد على اتخاذ القرارات بسهولة و سرعة كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها.
- سرعة التكيف مع الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية.

انطلاقا من هذا الخصائص يمكن إبراز مجموعة من الخصائص و السمات للمقاول و التي تمثل تفاعل جملة من الظروف المتغيرات البيئية ، العائلية ، النفسية ، الاجتماعية و الشخصية و من بين هذه الخصائص نجد :

- الاستعداد و الميل نحو المخاطرة سواء كانت عند بدأ المشروع أو أثناء تشغيله ، ويلاحظ انه كلما زادت درجة الرغبة في النجاح يزداد الميل و الاستعداد نحو المخاطرة.
- الرغبة في النجاح
- الثقة بالنفس
- الاندفاع للعمل والالتزام به. [2]

1)– تعريف وتأسيس المقاولة ، المرجع السابق

2)– براهيمي نوال ، بن قراري عبلة: **أثر خصائص المقاولة في نية الطلبة المقاولين** ، الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية عند الشباب ، جامعة بسكرة ، 25/24/23 أفريل 2013 ، ص 7

كما حدد " **روبرت بابين**" وآخرون حد أدنى من المواصفات التي ينبغي توفرها في المقاول نوجزها في :

- الطاقة والحركية إضافة إلى الإبداع و الابتكار.
- الصبر و المرونة في حل المشاكل وتحقيق النتائج
- الطموح و الثقة في النفس والقدرة على احتواء الوقت
- تحمل الخطر و إمكانية قياسه و التنبؤ به.
- تقبل الفشل[1]

بعد تحديد مجموعة الخصائص التي تميز المقاول و المقاولاتية وتبيان أهم التصنيفات التي تميز بين مختلف أنواع المقاولات اعتمادا على مجموعة من المعايير المحددة يمكننا إبراز أهم الأهداف التي تسعى المقاولة لتحقيقها .

حيث انه تختلف الوظيفة الأساسية للمقاولة حسب طبيعة المقاولة نفسها، وحسب وجهات النظر وتطلعات المساهمين و العمال و الإدارة، من بين الوظائف الإجرائية التي تمارسها المقاولة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

أ – خدمة السوق : ويظهر ذلك من خلال إنتاج و تسويق سلع و خدمات مطابقة للطلب الفعلي ، فلا يمكن لأي مقاولة أن تصمد في خضم المناخ الاقتصادي السائد إلا باعتبار خدمة السوق من أولوياتها المركزية.

ب – تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح : الحصول على أرباح مالية يعتبر بالنسبة للمقاولة أهم هدف تسعى إلى تحقيقه. [2]

1)– براهيمي نوال ، بن قراري عبلة: المرجع السابق ، ص 7

2)– الجودي محمد علي : **تطوير المقاولاتية من خلال التعليم** ، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، 2015/2014 ، ص 24

ج – تعظيم المنفعة الاجتماعية إضافة إلى تعظيم الربح ، ينتظر من المقاولة تعظيم المنفعة الاجتماعية و ذلك من خلال تحسين وضعية المجتمع، من خلال مجموع الخدمات والمنتجات التي تقدمها المشاريع المنجزة سواء في الجانب الاجتماعي او الاقتصادي.

د – إيجاد مركز تنافسي جيد في السوق

لكي تصل المؤسسة إلى مركز تنافسي في السوق يجب أن تنافس غيرها من المؤسسات في أبعاد المنافسة و المتمثلة فيما يلي: السعر المناسب, النوعية المناسبة, الكمية المناسبة, الوقت المناسب, طريقة الدفع المناسبة, ووجود مواقع معلوماتية مناسبة. [1]

ثالثا : المداخل النظرية في المقاولة

لقد فرضت المقاولاتية نفسها كمفهوم و مجال للبحث العلمي على مستويات التنظيم و التطبيق ، وبالتالي سيتم من خلال هذا العنصر الوقوف على مختلف النظريات التي اهتمت بهذا الموضوع :

أ – نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen

تنص هذه النظرية على أن توجهات الفرد هي التي تحدد سلوكه و ذلك من خلال ثلاث مجموعات من المتغيرات ، ويعرف التوجه المقاولاتي على انه مراحل معرفية تتفاعل فيها إرادة الفرد مع العوامل المحيطة و تتمثل هذه المتغيرات في:

1 – المواقف المرافقة للسلوك وهي تتضمن التقييم الذي يقوم به الفرد للسلوك الراغب في القيام به، و تعتمد على النتائج المحتملة التي ينتظرها الفرد في هذا السلوك .

2 – المعايير الذاتية و التي تنتج من الضغط الاجتماعي الذي يتعرض له الفرد من عائلته وأبويه و كذلك أصدقائه فيما يخص رأيهم في المشروع الذي يريد انجازه.

3 – إدراك الرقابة على السلوك وتتضمن هذه المتغيرة الأخذ بعين الاعتبار درجة المعارف التي يمتلكها الفرد ومؤهلاته الخاصة كذلك الموارد و الفرص الضرورية اللازمة لتحقيق السلوك المرغوب.[2]

---

1)– الجودي محمد علي : المرجع السابق ، ص 8

2)– سلامي منيرة: **اثر التكوين على التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة،2015–2016، ص4

شكل رقم (01) نظرية السلوك المخطط

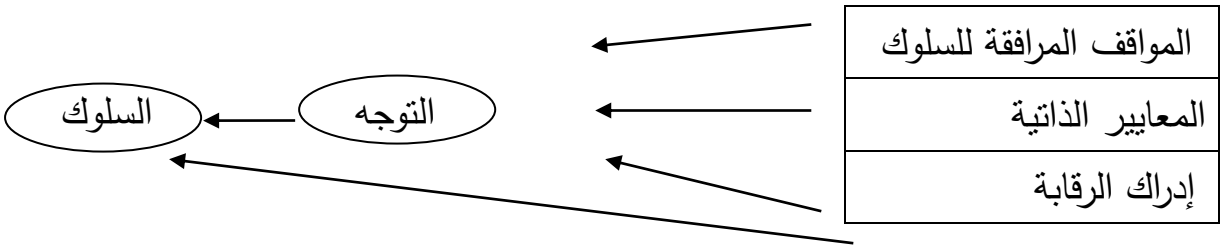

المصدر : سلامي منيرة: **اثر التكوين على التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر** ، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، ص4

ب- نظرية تكوين الحدث المقاولاتي لـ Shapero و Sokol

تقوم الفكرة الأساسية للنموذج انه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير و مهم لتوجهه في الحياة مثل اتخاذ القرارات خاصة في إنشاء مؤسسته الخاصة فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف أو كسر الروتين المعتاد.[2]

وهناك مجموعتان رئيسيتان تسبقان قرار إنشاء مؤسسة :

1 – إدراك الرغبة : وهي تضع العوامل الاجتماعية و الثقافية التي تؤثر على نظام القمع للأفراد ، فكلنا يولي المجتمع أهمية للإبداع و المخاطرة والاستقلالية الذاتية ، كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة.

2 – إدراك إمكانية الانجاز : حيث تنشأ إمكانية الانجاز من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم و المساعدة المتوفرة لديه لتحقيق فكرته ، فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على توجه الفرد نحو المقاولة ، و هذا الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات خاصة أو مساهمات العائلة ، و من خلال أفراد المجموعة.[2]

1)- برو هشام: **ترقية روح المقاولاتية في الجزائر**، محاضرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2018

2)- الزهرة عباوي : المرجع السابق ، ص 52

شكل رقم (02) نموذج تكوين الحدث المقاولاتي

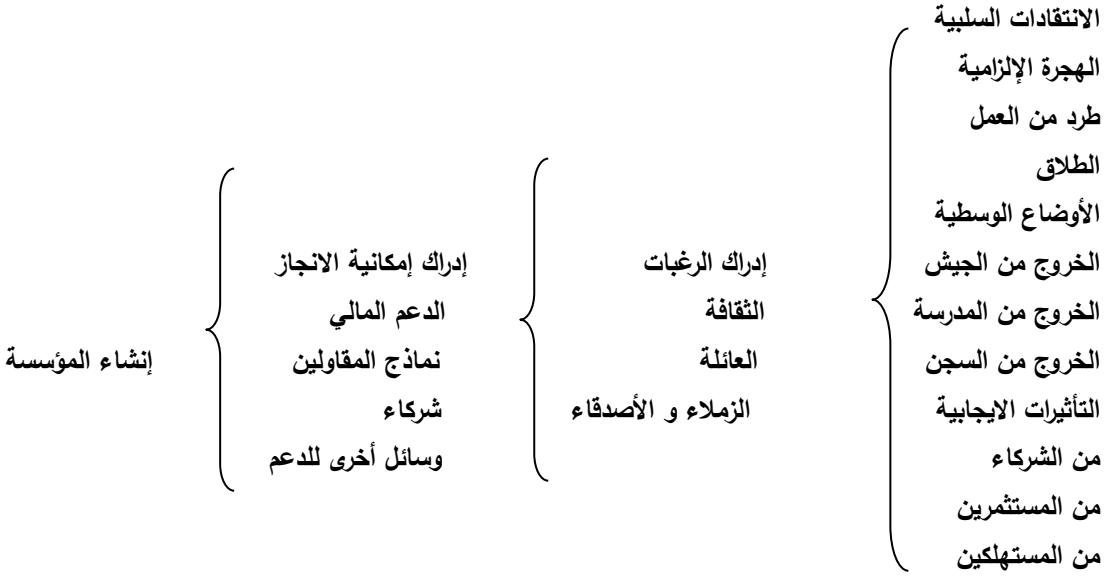

المصدر : سلامي منيرة: **اثر التكوين على التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، ص4

3 – النموذج الموحد لنظرية Ajzen و نموذج Sokol وShapero

و الذي تفسيره يعني أن الرغبات يؤثر عليها كل من موقف الفرد تجاه فكرة إنشاء مؤسسة و الذي يستند على قيمة المهنية أي المميزات المهنية التي يطمح إليها ، ونظرته للمقاولة أي الحاجيات التي يمكنه إرضائها من خلال النشاط المقاولاتي بالإضافة لتأثير متغيرة المعيار الاجتماعي و التي تتكون من مواقف الأشخاص المهمين له في حال اتخاذه لقرار إنشاء مؤسسة .[1] و من خلال النموذجين نلاحظ أن هناك تطابقا كبيرا بينهما.

1)– مروة احمد، نسيم إبراهيم: **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2008،ص25

الشكل التالي يوضح ذلك : شكل رقم (03) النموذج الموحد

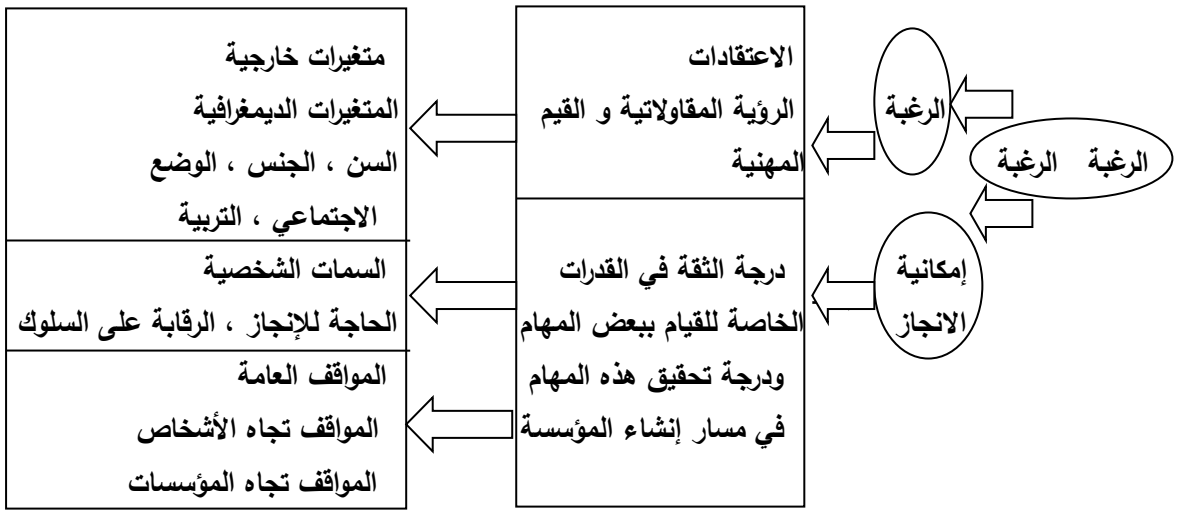

المصدر : سلامي منيرة: **اثر التكوين على التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، ص4

لقد أصبح مفهوم المقاول مفهوما علميا يشير إلى ظاهرة ملكية و تسيير مؤسسة الإنتاج ، و إن كان من الصعب إيجاد تفسير عام لظاهرة المقاول فإن هناك ثلاث مقاربات رئيسية في حقل التنظيم و البحث تركز كل منها على وجه أو مظهر من الفعل المقاولاتي و إن كان يصعب الفصل أحيانا بين الثلاث نظريات أو العناصر المكونة لهذا الفعل. [1]

المقاربة الأولى : الإنشاء

تتركز هذه المقاربة على مفهوم الإنشاء ، حيث يرى "**GARTNER** " فما يميز المقاول عن غيره هو إنشاؤه للتنظيمات ، فبناء وإنشاء تنظيمات إنتاج جديدة و مستقلة " هو جوهر الفعل المقاولات ياي إنشاء مؤسسة جديدة لا توجد مثيلتها من قبل"حيث ينطلق الفعل المقاولاتي أساسا من إنشاء وبعث المؤسسات أي تنظيمات الإنتاج الحديثة ، وتبدأ من وجود فرصة أو حاجة لم يقم تلبيتها بعد فما يحدد المقاول هو سلوكه الذي يتمثل في استعمال إمكانيات ووسائل بغاية إنشاء أو تطوير حلول تمكن من الاستجابة لحاجات الأفراد ، فقاعدة المقاولة هي إدراك و التعامل مع التغيير و التطوير كظاهرة عادية يتعامل معه المقاول نفسه ويستعمله كفرصة .

كما يقارن " **دراكر**" المقاول بمفهوم آخر هو "روح المؤسسة" الذي يجعل من هذا المقاول طاقة للخلق و الإبداع و التجديد في الإنتاج وتقنياته فالمقاولة هي سلوك يستند إلى نظرية للاقتصاد و المجتمع ، هذه

1) – صندرة سايبي : **المقاولاتية وسيرورة المؤسسة**، محاضرات في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2017

النظرية تعتبر التغيير ظاهرة طبيعية و أن المهمة الكبرى للمقاول هي خلق وإنشاء شيء مختلف و جديد.

المقاربة الثانية : التجديد

يركز " **جوزيف شومبتير**" على ميول و إمكانيات واستعدادات الأفراد وينطلق في تحديده للمقاول من فكرتين أساسيتين :

الأولى : انه إذا كان مفهوم الطبقة يعبر عن مجموعة من الوقائع أو الظواهر فهو لا يشير بالضرورة إلى ظاهرة واقعية ملموسة و مباشرة ، بل إن الطبقة أداة لتصنيف ظواهر عديدة بحسب بعض الخاصيات ، فالعائلة هي المدخل للنظرية حول الطبقة الاجتماعية عنده ، ولكن لا يجب أن ننسى أبدا أن نسق المواقع المجسدة حيث يستغل الانتماء الطبقي عن فعل الأفراد ، ويستند " **شومبيتر**" في ذلك إلى وجود اختلافات في الاستعدادات الفردية ففائض القيمة عنده لا يستثمر لوحده ، ولكن لابد من وجود احد ليتخذ قرار الاستثمار و هو ما يعني أن الرأسمالي لا يجب أن يستعمله في مصاريف استهلاك ، ثم يجب عليه أن يستثمره بدراية و معرفة و هو ما يدفعنا إلى الاهتمام بسلوك الرأسمالي و الدوافع التي تحركه.

الثانية : فيركز"**شومبيتر**" على نشوء المقاول فيرى انه ينشأ عن طريق الادخار وليس التراكم الذي يفترض وجود أرباح ، وخلال المراحل الأولى للرأسمالية ولكل مهنة فردية في حقل الأعمال يمثل الادخار متغيرا هاما في التقدم ، فالموارد الضرورية لإنشاء مؤسسة تأتي عادة من افتراض مدخرات الآخرين ، أي من خلال الودائع النقدية التي توفرها البنوك للمقاولين المنتظرين . [1]

المقاربة الثالثة : السمات و الاستعدادات الفردية

تعد السمات و الاستعدادات الشخصية احد المحركات الأساسية و الضرورية التي يجب توفرها في المقاول من اجل إنشاء مشروعه ، وان كان " **شومبيتر**" يركز في تحديده لمفهوم المقاول على "ما يقوم به هذا الأخير لأجل الإنشاء الجديد لشيء مختلف ، فإنه ينطلق أيضا من الاستعدادات والقدرات الفردية لهذا المقاول الذي يعتبره نوعا من القيادة الفردية التي تعتمد جملة من الخصائص و القدرات و الاستعدادات كالمسؤولية و الطاقة و الذكاء و القدرة على القرار و التوجه فالمقاول عنده متفرغ أيضا بالنجاح الشخصي الذي يتجاوز هدف الربح المادي ، إنها إرادة غزو و صراع وتفوق على الآخرين للوصول إلى النهايات الكبرى .

1)– يعقوب الشيحي : المرجع السابق ، ص 37

حيث يشكل المقاول في مقاربة السمات الشخصية متميزة و كيانا ثابتا في الوجود ، فهي مقاربة تنطلق أساسا من استعدادات المقاول النفسية ومميزات شخصيته التي ترى فيها عنصرا محددا لنجاح المقاول ، هذا الذي يظهر كشخص قائد و متميز بشخصية مدفوعة بطاقة عمل و تأثير على المسار المهني.

فيرتبط إنشاء المؤسسة بنوعية القيم و السمات التي تميز شخصية المقاول و سلوكه ، فالمقاولة ليست تركيبا و تنظيما لعناصر إنتاج داخل إطار عقلاني فقط بل إنها القدرة على تحويل إرادة أو حاجة أو رغبة أو حلم أو رؤية إلى شيء و ذو معنى[1] ، لذلك فالمقاول يمثل فردا (ذكر/أنثى) حالما ، منشئ ، مبدع ، مبتكر ، و هو شخص مدفوع بإرادة و طموح نحو تحقيق الذات و تحقيق الأهداف و المكانة الاجتماعية التي يصبو للوصول إليها.

رابعا : المرأة المقاولة منظور جندري

لقد شهد مفهوم المرأة المقاولة في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف الباحثين حيث أن التركيز في مختلف النظريات السوسيولوجية تأتي ضمن موضوعات الزواج و الأسرة ، فقد كان الاعتقاد السائد بخصوص المرأة متمثلا في جملة واضحة هي أن البيت هو المكان الطبيعي للمرأة.

" في هذا الإطار تذهب النظرية الوظيفية لاعتبار أن الأدوار المرتبطة بنوع الجنس ارتبطت تاريخيا بدور المرأة في فترة غياب الرجل عن دائرة المكان ، ومن ثم كانت المرأة تشارك مسؤولية جلب الطعام للأسرة ، ولأن حركة المرأة كانت مقيدة بشكل اكبر بالحمل و الرضاعة و أعمال المنزل ، هذا التقسيم للعمل بمجرد أن ترسخ اخذ ينتقل للمجتمعات النامية و المتقدمة.

و الوظيفية تملي مجموعة متماثلة من المبادئ حين يجري تطبيقها على الأدوار المرتبطة بنوع الجنس في الأسرة العصرية كذلك ، و في هذا يقول " **بارسونز**" أن الزوجين حين يقومان بادوار متخصصة و متممة لبعضها ، يكون هناك قدر اقل من الاضطراب و المنافسة ، ومن ثم قدر اكبر من الانسجام و الاستقرار.

داخل الأسرة خصوصا لنوع الجنس صار الآن معطوبا بأكثر مما يؤدي وظيفته ، على سبيل المثال فإن النساء اللآتي يجري حصرهن في الأدوار الأسرية التي يرونها مفيدة لهن لم يكن سعيدات في زواجهن.[2]

كما ذهبت نظرية الصراع و التي انطلقت من كتابات "**ماركس** " حيث ركزت على دور الجانب الاقتصادي في عدم المساواة بين الذكور و الإناث بالاعتماد على الافتراض بأن المجتمع هو بمثابة مسرح تتفاعل على خشبته الصراعات من اجل السلطة و الهيمنة ، هذه الصراعات تقع بين الطبقات

1)– يعقوب الشيحي : المرجع السابق ، ص 41

2)– ساسي سالم الحاج :**المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان** ، دار الكتاب الجديدة ، ليبيا ،2004 ، ص 267

الاجتماعية التي تتنافس من اجل السيطرة على وسائل الإنتاج و توزيع الموارد ، أما فيما يتعلق بالأسرة فإن علاقة السيد و الخاضع للاستغلال فبقدوم الرأسمالية أصبح الرجل كل شيء و كانت المرأة مجرد تابع و بالتالي فالمنزل هو بمثابة مؤسسة استبدادية للزوج فيها السلطة الكاملة ، واستنادا لقول "انظر" إن تحرير المرأة يكون ممكنا فقط حين يمكن للنساء المشاركة في الإنتاج على نطاق اجتماعي واسع ، يمكن القول باختصار أن الصراع لا يرتكز ببساطة على مجرد الصراع الطبقي بين العامل وصاحب العمل ، بل هو يقع بين الكثير من الجماعات الأخرى كذلك ، هذه الجماعات تشمل : الأبوين ، الأطفال ، الأزواج و الزوجات ، الذكور و الإناث .

و بالتالي يمكن اختزال الطبقة إلى الجماعات الصغرى التي تمتلك سبل الوصول للسيطرة ، فالرجال يملكون ميزة اقتصادية على النساء و هذه الميزة توفر الأساس لعدم المساواة بين الجنسين.[1]

لعل ابرز الاتجاهات التي تعبر عن قضايا المرأة استنادا إلى أن المرأة لا تعامل على قدر من المساواة مع الرجل في شتى المجالات خاصة في المجال الاجتماعي و الاقتصادي و مجال العمل النسوي لكونها امرأة هو ذلك الاتجاه الذي يجري باسم نظرية الحقوق الجديدة (الاتجاه النسوي) و الذي يعبر عن قضايا المرأة من خلال ارتباطها بالحركات النسوية من خلال تأثيرات الثورة الفرنسية .

لقد تضمنت هذه الحركة ثلاث اتجاهات رئيسية تمثلت في :

1 – النزعة النسوية الليبيرالية :

إن المتأمل في هذه النزعة يرى أنها تقوم على فرضية بسيطة مؤداها أن الناس جميعا خلقوا متساوين و لا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس ، ويرتكز هذا الاتجاه على المرتكزات التي جاء بها عصر التنوير و التي تنادي بالإيمان بأن النساء و الرجال يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة و الإيمان بأن التعليم كوسيلة لتغيير و تحويل المجتمع .[2]

و بالتالي فإن هذا المدخل يمكن اعتباره مدخلا معتدلا يفتح المجال لعمل المرأة و المشاركة الاقتصادية لها و بالتالي الدعوة إلى المساواة وإلغاء الفوارق الجنسية بين الجنسين.

1)– ساسي سالم الحاج :المرجع السابق ، ص 268

2)– السيد حنفي عوض :**الحركات النسائية العمالية وسوق العمل** ، دار المعارف ، مصر ،2010 ، ص 233

2 – النزعة الاشتراكية :

و الواقع إن هذه النزعة تحمل في طياتها اتجاها اشتراكيا يشخص الوضع الدولي للنساء الذي يرتبط بالنسق الرأسمالي الطبقي ، وبناء الأسرة في هذا النسق و الشيء المؤكد في هذه النظرية هو تقسيم العمل على أساس الجنس على عكس النظرية النسائية الليبيرالية ، نجد أن الرؤية الاشتراكية هنا تأتي لتؤكد انه يمكن تحرير النساء خاصة العاملات اللاتي يجري استغلالهن من جانب من يملكون وسائل الإنتاج، و بالتالي لابد من تغيير النظام الرأسمالي حتى يمكن تغيير التفرقة بين الجنسين و القهر الاقتصادي فإن الأمر يحتاج إلى ثورة اشتراكية.[1]

وفي هذا الإطار إن وجود المرأة في منطقة الضعف و الاستغلال من طرف الرجل وفي ذلك تشبيه لوجود الطبقة البوريتالية تحت يد الطبقة البورجوازية و من هذا المنطلق وجوب محاولة تحرير المرأة من ذلك الاستغلال بمحاربة النظام الرأسمالي وتثبيت نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي .

3 – النزعة النسوية الراديكالية :

لقد جاءت الفكرة الرئيسية من خلال حركة تحرير المرأة الأمريكية و التي عضويتها من نساء الطبقة الوسطى للبيض الحاصلات على مؤهلات عليا ، و الشيء الملموس أن هذه الحركة جاءت كرد فعل ضد بناء الطبقة الوسطى ، ففي بيان الحركة التي نشر عام 1973 م في نيويورك يشير إلى الاضطهاد الذكوري ودوره في السيطرة ، وان العلاقات الاقتصادية في سوق العمل بين الرجل و المرأة هي صورة قانونية ، ولهذا فإن سياسة النظام الرأسمالي ليست هي السبب في عزل النساء في سوق العمل إنما هي السياسة المتعلقة بالذات.

وتشير " **شولاميت**" إلى أن السبب الأصلي في استغلال الرجال للنساء هو العنصرية و هو الامتداد الحقيقي للتعالي الجنسي ، وانه طالما قهر الرجال للنساء يأتي لأسباب عضوية وظيفية تؤدي الى اللامساواة ، فإنه من المفترض الفروق عن المعاشرة الجنسية .[2]

إن هذا الاتجاه الراديكالي يهدف إلى إبعاد الرجال جميعا من عالم النساء إذ لا يكتفي على طلب المساواة مع الرجل بل يطالب بخضوعه للمرأة.

---

1)– السيد حنفي عوض :المرجع السابق ، ص241

2)–أبو الحسين عبد الموجود إبراهيم : المرجع السابق ، ص18

خامسا : الجهود الدولية لتمكين المرأة

لقد شهد العالم في المرحلة التي عقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية حراكا واسعا في ميدان صياغة القانون الدولي لحقوق الإنسان ، حيث يمثل " ميثاق الأمم المتحدة" الذي اقر في العام 1945 ، الخطوة الأولى في ذلك ، وتضمن هذا الميثاق العديد من الإشارات في نصوصه إلى حقوق الإنسان ووجوب احترامها ، لعل أهمها ما وردت الإشارة إليه في المادة 55 منه ، التي أوجبت أن تعمل الأمم المتحدة على أن يشيع في العالم احتراما لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية بلا تمييز بين الجنسين أو اللغة أو الدين و لا تفريق بين الرجال و النساء ، ومراعاة تلك الحقوق و الحريات بشكل فعال. [1]

إن التمييز بين الرجل و المرأة خاصة في مجال العمل و النشاط المقاولاتي و إنشاء المؤسسات " تمثل صورة من صور العبودية المعاصرة ، وذلك نظرا للفارق الهام بين الرجل و المرأة ، فالمرأة غير مساوية في الحقوق للرجل فقط لكونها امرأة ، رغم مناداة اغلب المنظمات العالمية و العربية بإسنادها نفس الحقوق مساواة بالرجل. [2]

في هذا الإطار تعتبر الأمم المتحدة حقوق المرأة و مساواتها بالرجل من أهم المواضيع التي يجب على دول العالم الاهتمام بها نظرا لارتباطه الوثيق بما يعانيه العالم من ممارسات عنف تتعرض لها المرأة و تعيقها عن أداء دورها الاستراتيجي في عملية التنمية وفي هذا الشأن عقدت العديد من المؤتمرات و التي أسفرت بموجبها مجموعة من الاتفاقيات ، لأجل حماية المرأة و تمكينها في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية و الاجتماعية حيث بدأ دعم الأمم المتحدة لحقوق المرأة على الصعيد الدولي من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948/12/10 و الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وجاء في 30 مادة ، خصصت 19 منها لما عرف لاحقا بالحقوق السياسية و المدنية ، و7 مواد للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و الذي يعترف بأن لكل شخص الحق في العمل و في اختيار وفقا لشروط عمل عادلة و مرضية ، وكذاك يعترف بالحق في الحماية من البطالة.

كما نادى الإعلان بضرورة التعاون لأجل احترام حقوق الإنسان و تحقيق الحريات الأساسية للجميع دونما تفرقة على أساس الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها ، وينص في مادته الثانية على انه لكل إنسان الحق في التمتع بالحقوق و الواجبات الواردة به دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي ، أو الأصل الوظيفي أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر ، دون أي تفرقة بين الرجال و النساء[3]

---

1)- يوسف الياس : **حقوق المرأة في العمل بالدول العربية** ، المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل ، تونس، دت، ص 46

2)- د. ليليا بن صويلح : المرجع السابق

3)- نجيبة الشريف: **المرأة في تونس من 1956 إلى ما بعد 2014** ، معهد رعاية الطفولة بقرطاج ، تونس ، 2015 ، ص 132

كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1966/12/16 على "العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية" بصيغة اتفاقية دولية تتضمن قواعد ملزمة للدول الأطراف فيها و التي تخضع للإجراءات المقررة في العهد ، لغرض التعرف على مدى تنفيذها للالتزامات التي يفرضها عليها هذا العهد ، حيث يبلغ عدد الدول الأطراف في هذا العهد حاليا 160 دولة من بينها 17 دولة عربية ، وقد خصص العهد ثلاثا من مواده (6. 7 .8) لحق الإنسان في العمل ، حيث جاء فيه ما يلي " تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل الذي يشمل حق كل شخص في فرصةعمل لكسب عيشه بعمل يختاره أو يقبله بحرية ، وعليها أن تتخذ الخطوات المناسبة لتأمين هذا الحق ، كما تقضي المادة السابعة أن تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل بالخصوص مكافأة تفرض لجميع العمال كحد أدنى.[1]

وعندما بدأت الحركة النسائية الدولية تكتسب زخما خلال السبعينات أعلنت الجمعية العامة في عام 1975 بوصفها السنة الدولية للمرأة ونظمت المؤتمر العالمي الأول للمرأة و الذي عقد في "مكسيكو" [2] حيث اعتمد على خطة عمل عالمية تتبناها جميع الدول المنظمة إلى هيئة الأمم المتحدة ، ويكون هدفها ضمان مزيد من اندماج المرأة في مختلف مرافق الحياة ، كما اعتمد في ذلك المؤتمر خطة عالمية متعلقة بوضع المرأة في المجالات السياسية و الاجتماعية و التدريب ، و العمل و حماية الأسرة ، وحضرته 133 دولة و منظمة، و أكثر من 1000 مندوب ، 70 % منهم من النساء [3]

وفي خطوة بالغة الأهمية وفي إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان أقرت الجمعية العامة في سنة 1979 اتفاقية دولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، و قد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1981/9/3 ، حيث اعتنت بكل مظاهر التمييز بين الرجل و المرأة في مختلف المجالات بما فيها مجال العمل ، و طلبت من الدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها فرصا على أساس المساواة بين الرجل و المرأة حيث تحتوي على 30 مادة تتعلق بإجراءات الحد من التمييز ضد المرأة و بالتالي فقد جاءت هذه الاتفاقية لتؤكد ما سبقها من نصوص دولية واتفاقيات تخص مسألة المساواة في الحقوق و خاصة منها الحقوق السياسية [4]

---

1)– أمان الفيتاتي : **مشاركة المرأة في العمل النقابي** ، رسالة ماجستر ، المعهد العالي للعلوم الانسانية ، جامعة المنار ، تونس ، 2012–2013، ص 50

2)–الأمم المتحدة، www.u.n.org ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/04/20

3)–يوسف الياس ، المرجع السابق ، ص47

4)– اتفاقيات حماية المرأة: www.ALUKAH.net، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/04/24

وفي عام 1980 عقدت الأمم المتحدة (المؤتمر العالمي للمرأة و المساواة و التنمية و السلم) و هو المؤتمر الثاني الخاص بالمرأة بـ "كوبنهاجن" حضره أكثر من 2000 مندوب يمثلون 145 دولة عضوا بالأمم المتحدة و المنظمات لمناقشة أهم الانجازات التي تم تحقيقها ، ليليه بعد ذلك بخمس سنوات 1985 المؤتمر العالمي لاستعراض و تقييم المنجزات "بكينيا" عرف باسم استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة ، وقد حضره أكثر من 6000 شخص بينهم مندوبون من 157 دولة و منظمة ، وخلص المؤتمر إلى إستراتيجية للتطلع إلى الأمام لتقديم النساء عام 2000 و عند التأمل لمضمون هذه الوثيقة نجد أن المرأة المسلمة هي محور هذا المضمون و بمعنى أصح وأدق المرأة العربية [1]

كما جاء مؤتمر السكان و التنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994 و الملفت للانتباه في هذا المؤتمر هو الدعوة إلى حرية جنس المرأة و المناداة بقانونية الإجهاض و المطالبة بتحقيق المساواة بين الرجل و المرأة و من الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف ذلك إزالة الحواجز القانونية و السياسية و الاجتماعية ، التي تعترض المرأة و مساعدتها على إقرار و كمال جميع حقوقها.

وفي العام الذي يلي ذلك 1995 عقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين ، صدر عن هذا المؤتمر إعلان بكين و الذي يفيد بأن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان و أضاف العديد من المصطلحات وركز على مفهوم النوع الاجتماعي كما نادى بضرورة تمكين المرأة و مشاركتها الكاملة على قدر من المساواة مع الرجل في جميع المجالات والجوانب.

يعتبر مؤتمر بكين 5+ لتقييم الدول التي انتهجت وثيقة بكين ، كما جاء مؤتمر بكين 10+ لتلخيص مختلف القضايا التي شهدتها الدول في سلسلة مؤتمرات بكين.

أما في الدول العربية فقد عقدت العديد من المؤتمرات نظرا للأهمية البالغة لهذه القضية ، خاصة باعتبار أن المرأة تعد عنصرا هاما في عملية التنمية المستدامة ، حيث جاء الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، والذي تم إقراره خلال مؤتمر القمة العربية المنعقدة في تونس سنة 2004 ، ويبلغ عدد الدول المصادقة عليه حتى الآن 11 دولة منها الجزائر و تونس ، وقد خصص هذا الميثاق 34 مادة منه للحق في العمل و الحقوق الناشئة عنه دون أي نوع من أنواع التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أو الرأي السياسي. [2]

كما عقد مؤتمر المنامة في 2006 و الذي جاء بعد قمة المرأة العربية الانجازات و التحديات ليليه مؤتمر أبوظبي 2008 الذي عمل عنوان " المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان : المنظور العربي و الدولي.

---

1)– فاطمة الصمعي : **المشاركة السياسية للنساء** ، رسالة ماجستر ، المعهد العالي للعلوم الإنسانية ، جامعة المنار ، تونس ، 2006 /2007 ، ص 52

2)– ليليا بن صويلح : المرجع السابق

وجاء مؤتمر المرأة العربية شريك أساسي في مسار التنمية المستدامة في تونس في 30/28 أكتوبر 2010 كما جاء مؤتمر المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي – قضايا و تنمية – و الذي عقد في الجزائر سنة 2012 [1]

سادسا : المرأة المقاولة في الجزائر وتونس

أ – المرأة و النشاط المقاولاتي في الجزائر:

إن اشتداد التوجه إلى اقتصاد السوق مع تفاقم المناداة الدولية بالدعوة إلى إدماج المرأة في النسيج الوطني و الدولي ، دفع و حتم على حكومات الدول النامية و منها الجزائر العناية بالمرأة على العموم ، وخاصة هذه الفئة الناشطة لصاحبات الأعمال باعتبارها قوة فاعلة وأداة داعمة داخل القطاع الخاص ، وشريكة أساسية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي [1] ففي المرحلة الاستعمارية كان الفكر و النشاط المقاولاتي مغيبا و مهمشا تماما ، نظرا للأوضاع السياسية و الاقتصادية السائدة في تلك الفترة ، حيث لم تكن السياسة الفرنسية تمنح للجزائريين حرية إنشاء مؤسساتهم الخاصة ، وفي ذات السياق وكنتيجة للخيارات السياسية و الاقتصادية التي تتبناها الطبقة الحاكمة إبان الاستقلال والتي تستند إلى النظام الاشتراكي الذي يمنع كل المبادرات الخاصة كان هناك شح كبير في هذا المجال وغياب تام للنشاط المقاولاتي و المبادرات الفردية لإنشاء مؤسسات خاصة .

إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر دفعت الطبقة الحاكمة إلى تبني مجموعة من الإصلاحات خاصة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي ، " فتحولات ما بعد أكتوبر 1988 و ما نتج عنها من تغيير دستوري و التخلي عن الخيارات الاشتراكية في التسيير أو التقليص من هيمنة الدولة ومركزيتها في التخطيط التنموي ، بدأت التوجهات الجديدة تسير في إطار تعميق الحريات السياسية و الاقتصادية ، و بالتالي تبني إصلاحات قانونية ، تعلقت أساسا بمراقبة الدولة و طريقة تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية وفتح المجال أمام الرأس مال الخاص (الخوصصة) " وكما اتجهت الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات إلى خوصصة المؤسسات كذلك تم اعتماد منظومة تشريعية من شانها تسهيل استحداث مؤسسات مصغرة وهياكل دعمها وترقيتها ، مما أدى إلى انتشار واسع لمؤسسات القطاع الخاص ، وبروز فئة المقاولين كفئة تمثل دعامة رئيسية للإقتصاد المحلي . [2]

لقد انتهجت الجزائر في ظل التطور التكنولوجي الحاصل سياسة داعمة وهادفة إلى تحسين موقع المرأة المقاولة داخل المجتمع المحلي و ذلك باتخاذها العديد من الإجراءات التي تدعم فئة النساء لأجل إنشاء مشاريعهن الصغيرة و المتوسطة الخاصة بهن ، حيث أصبحت المرأة الجزائرية عنصرا فعالا خارج الإطار التقليدي المعروفة به ، خاصة بعد ولوجها عالم المقاولاتية ، فبالرغم من ضآلة نسبة مشاركتها في أعمال

1)– ليليا بن صويلح : المرجع السابق

2) مناد لطيفة: المرجع السابق ، ص ص 34–36

المقاولاتية بالمقارنة مع الرجال ، إلا أن أرقام السنوات تشير إلى قفزة نوعية في مساهمتها في عدد من المجالات المقاولاتية المتميزة .

وتوضح " **مولحسن سليمة**" إطار بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن حصة المرأة من المشاريع المقاولاتية التي أحصيت على مستوى الصندوق إلى غاية فيفري 2016 قد بلغت 09 بالمائة ، أما في سنة 2015 فقد تم تمويل أكثر من 15 بالمائة من المؤسسات التي تدار من طرف النساء.

كما تشير إحصاءات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعد القبلة المفضلة للنساء إلى نسب عالية للمشاركة النسوية في مشاريع المقاولاتية ، حيث أكد بن كرو عاشور المكلف بالاتصال لدى الوكالة انه تم تمويل أكثر من 476 ألف مشروع لفائدة النساء ، وهو ما يعادل 62 إلى 63 بالمائة في إشارة واضحة إلى إقبال المرأة على خلق مشاريع مصغرة .

وقد ولجت المرأة مختلف الميادين الاستثمارية حتى التي كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجال الأمر الذي يؤكده تصريح" **قطاش مبارك**" المدير الفرعي للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بالجزائر الذي أكد أن النساء المقاولات تحولن إلى نوعية مختلفة من المشاريع لاسيما تلك المتعلقة بميدان الفلاحة ، ومجال النظافة و كذا الصناعة الإبتكارية وأضاف قطاش مبارك أن هناك نسوة مقاولات نجحن في مجال التصنيع . [1]

ب – النموذج التونسي في المقاولةالنسوية :

في بداية التسعينيات من القرن الماضي أنشأت غرفة وطنية لسيدات الأعمال بصنف الاتحاد التونسي للتجارة و الصناعة التقليدية ، و تنحصر دور هذه الغرفة في تكوين سيدات الأعمال ، وتعليمهن في جميع المجالات كونهن مسؤولات عن مؤسساتهن و عائلاتهن وكذلك بحث كل السبل الكفيلة لاقتحام الأسواق و تسويق منتجاتهن ، وقد كان عددهن آنذاك لا يتجاوز 200 امرأة مقاولة ينشطن في مختلف المجالات ، صناعة و تجارة و خدمات ...الخ.

أما القطاع المفضل لهن فهو قطاع النسيج أو الصناعات التقليدية وذلك باعتبار أن تونس تمثل مكانا سياحيا بامتياز وذلك ما يعد احد العوامل الأساسية في التوجه المقاولاتي إلى نشاطات محددة تساهم في الدفع بالاقتصاد المحلي،[2] وحسب بعض المقاولات التونسيات فالمحيط الذي تنشط المقاولة التونسية مناسب ومشجع لبذل المجهود و البروز أكثر ، لأن المرأة التونسية حاليا تجاوزت قضية المساواة ودليل ذلك التوازن الكبير في منح الصفقات لرجال الأعمال وسيدات الأعمال و كذا وصلت المرأة التونسية إلى مرحلة الشراكة في القضايا المهنية و العائلية ، إذ نجدها تتمتع بحقوق تحميها .لكن

---

1)– الإذاعة الجزائرية : **المقاولاتية النسوية في الجزائر طريقة لإبراز القدرات وخلق مناصب شغل ،** www.radioalgerie.dz، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/05/16

2)– شلوف فريدة : المرجع السابق ،ص61

أيضا لديها مجموعة من الواجبات تؤديها بمعنى أنه أصبحت لديها مكانتها ، فالرئيس **بورقيبة** حرص منذ السنوات الأولى للاستقلال على جعل المرأة التونسية تحظى بنفس الحقوق التي يحظى بها الرجل و نشر القانون الخاص بالمرأة ، ولما جاء خليفته **زين العابدين بن علي** حافظ على تلك المكتسبات الخاصة بالمرأة ، حيث كان ضد أي مشروع لإعادة النظر في وضع المرأة في تونس ، كما قام بتشجيع النساء المقاولات ، حيث كان كل سنة يقوم بتكريم أحسن امرأة مقاولة وأحسن رجل مقاول في اليوم الوطني للمؤسسة كدعم منه للمرأة على مساهمتها في النهوض باقتصاد تونس في ظل العولمة.

وكنتيجة للإهتمام الواسع في هذا المجال تقوم وزارة المرأة بإعداد مشاريع قوانين من أجل مساعدة المرأة في الأوساط الريفية على التمكين الاقتصادي وإخراجهن من دائرة العمل الزراعي الهش ، القائم أساسا على التفرقة في الأجور بين الجنسين ، حيث كشفت دراسة حديثة لفرقة النساء صاحبات الأعمال في تونس أن عدد النساء اللاتي يدرن الأعمال يقدر بنحو 18 ألف امرأة 36 % منهن ينشطن في الصناعة و 41 % في مجال الخدمات و 22 % في التجارة ، وأكدت الدراسة على تميز المؤسسات النسائية بإنتاجية عالية وسياسة تمويل حكيمة وتأقلم مع الظرف الاقتصادي فقدرة على التحكم في التكنولوجيات الحديثة للاتصال و المعلومات ، كما بينت ذات الدراسة أن النساء صاحبات المشاريع في تونس يبلغ معدل أعمارهن حوالي 40 سنة ، و 70 % منهن نساء متزوجات و أكثر من 70 % لديهن طفلان على الأقل و أن أكثر من 74.5 % من صاحبات الأعمال هن صاحبات شهادات جامعية و أكثر من 87 % منهن بدأن من الصغر ولم يكن نتاج ارث عائلي.[1]

ولتفعيل دور المرأة التونسية في مختلف المجالات عقدت العديد من المؤتمرات في تونس لفرض الدفاع عن القضية ، من أبرز هذه المؤتمرات ، مؤتمر الاتحاد الوطني للمرأة التونسية و الذي قدم بدوره مجموعة من الأسس الداعمة للمرأة خاصة في مجال العمل و المقاولة ، و المساواة ، وذلك باعتبار أن المرأة التونسية تمثل رمز للأصالة وعنوان الحداثة ، وبوصفها عماد الأسرة و المجتمع ، ونتيجة للدور الحيوي الذي اضطلعت به المرأة التونسية من اجل الحرية و الكرامة واستكمال السيادة وإسهامها الفعال في بناء الدولة الحديثة وفي دفع مسيرة التنمية ، ولئن كان من حق المرأة أن تفتخر بما اكتسبته في ظل دولة الاستقلال من حقوق ضمنت لها إنسانيتها و كرامتها ، فإن اعتزازها يتضاعف و حماسها يزداد بفضل ما ارتقت إليه من مراتب عالية خلال العقدين الماضيين وبالتالي تفوقت البلاد التونسية خلال هذه الفترة الوجيزة في بلورة تجربة نموذجية في مجال دعم حقوق المرأة و تعزيز مكانتها في المجتمع ، فتمكنت من اجتياز مرحلة اكتساب الحقوق الأساسية إلى مرحلة التجسيد الفعلي للمواطنة الكاملة ، وارتقت من مرتبة المساواة مع الرجل إلى منزلة الشراكة معه ، من منطلق الإيمان بأن تقدم المجتمعات وتطورها لا

1)-شلوف فريدة : المرجع السابق، ص 62

يمكن أن يتحقق إلا بالتضامن بين مختلف الفئات و الأجيال ، وبتظافر جهود جميع مكوناته في سبيل عزته و تحقيق مستقبل أفضل لأجيال صاعدة .[1]

أما فيما يخص المعوقات و العراقيل التي تعترضها فهي تقريبا نفس المعوقات في مختلف الدول العربية ، أهمها مشكل التمويل و العراقيل الإدارية ، كما تشتكي المرأة التونسية من قلة استعمال و استغلال التقنيات المعلوماتية الحديثة كإحدى أدوات العمل في التجارة و التسيير المقاولاتي حيث يبقى ولوج الانترنت باهضا و صعبا بالنسبة للأغلبية الكبرى للتونسيين و التونسيات كما يخضع إنشاء مقر معلوماتي خاص بالمقاولة إلى كثير من الإكراهات و هذا ما تؤكده النسبة العالمية 87 % من المقاولات لا تملكن مقاولتهن[2]

ولعل أبرز التحديات التي تعيق دور المرأة التونسية في المجتمع هو مشكلة الهيمنة الذكورية المجتمعية، وهدا جلي الوضوح من خلال مجموعة من العوامل أهمها تشريع القوانين التي تصب نظريا في صالح المرأة إلا أن تطبيقها والسير وفقا لمنهاجها يبقي مجرد حبر على ورق[3].

1)–المؤتمر الوطني الثالث عشر للإتحاد الوطني للمرأة التونسية : **المرأة طموح آفاق و تحديات** ، 2–4 افريل2010، ص 47

2)–شلوف فريدة : المرجع السابق، ص 62

3)– منيا الرقيق عويني، **المهندس التونسي "التأثير الاجتماعي على مسألة العمالة"**، منشورات كارم الشريف، تونس، 2017، ص153

خلاصـــــة:

يتضح لنا من خلال ما تم طرحه و التطرق إليه في هذا الفصل أن ظاهرة المرأة المقاولة لم تكن وليدة الصدفة ، و إنما هي ظاهرة تدخلت فيها مجموعة من العوامل و الظروف المجتمعية و الاقتصادية ساهمت في بروز المقاول بشكل عام ، وظهور المرأة المقاولة بشكل خاص ، فمع التطور التكنولوجي و ظهور العولمة تزايدت احتياجات الأفراد ، ذلك ما عجل بوجوب إدماج العديد من النساء في النشاط المقاولاتي ، على اعتبار إن المرأة تمثل احد الركائز الأساسية في الوصول إلى النمو و التقدم وتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، وبالتالي الوصول إلى تنمية مستدامة تلبي حاجيات إفراد الحاضر دون المساس بمصالح جيل المستقبل.

و قد اتضح إن هناك تطور مميز في مشاركة المرأة ودخولها عالم المقاولاتية في كل من الجزائر و تونس ، ومما لا شك فيه إن الجانب القانوني و الدعم السياسي و المؤسساتي قد ساهم في هذا الازدهار لنموذج المرأة المقاولة ، وانطلاقا من المواثيق الدولية التي ساهمت بشكل فعال في تمكين المرأة وإعطائها حقوقها مساواة بالرجل ، انتهجت الدول العربية هذا النهج ، و ذلك لأجل الرقي و الازدهار وتحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد المحلي ، انطلاقا من محاولة تفعيل دور المرأة في المجال المقاولاتي ، وتعد الجزائر و تونس من بين الدول التي قدمت ولازالت تقدم و توفر الإمكانيات اللازمة لهذه الفئة لأجل بلوغ الأهداف المرجوة.

الفصل الثالث : المرأة والتنمية المستدامة

تمهيد

أولا :التطور التاريخي للتنمية

ثانيا : أساسيات حول التنمية المستدامة

ثالثا :دور المرأة في التنمية

رابعا : المداخل النظرية في التنمية

خامسا : الجهود الدولية لتفعيل التنمية المستدامة

خلاصة

تمهيد

إن التنمية المستدامة مصطلح استخدم كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، حيث تعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي إلى النمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على الثروة البيئية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي الكفيلة بالقضاء على التخلف والسبيل الوحيد والأكيد لضمان الحصول على مقومات حياة أفضل.

وسنحاول من خلال هدا الفصل التعرض إلى أبرز المحطات الفكرية التي تسلط الضوء على موضوع التنمية المستدامة والتذكير بأهم أسسها و مركزاتها، والتعرف على الدور الذي تقوم به المرأة في تحقيق التنمية استنادا إلى أبرز الجهود الدولية الداعمة للتنمية من جهة والمحفزة للمرأة كم جهة أخرى.

الفصل الثالث : المرأة والتنمية المستدامة

أولا : التطور التاريخي للمفهوم

على مدى فترات زمنية متلاحقة حضي مفهوم التنمية بمعان عديدة ، إلا أن المعنى الحالي لها ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث و مع تصاعد الحرب الباردة ، تم تطوير استراتيجيات للتنمية الاقتصادية إحداها تعكس فلسفة السوق الحر كما تراها الرأسمالية ، والأخرى فلسفة التخطيط المركزي كما تراها الاشتراكية ، وفي هذا الصدد يمكن اعتبار التنمية هي مواكبة التقدم في الدول الصناعية.[1]

بالرجوع للفكر اليوناني فقد استمدت التنمية كمرادف لفكر التغير ، و قد كان لفلاسفة اليونان الدور الفعال و البارز في إظهار و ازدهار هذا الموضوع في ثقافة أوروبا ، ومنهم كان "**هيرقليدس**" الذي قال في فلسفته أمورا عن التغيير ، وأوضح أن العالم في تطوير و تغير دائمين ، كما تحدث "أرسطو" عن التغيير من جانب آخر ، فأوضح طبيعة الدولة في كتابه "السياسة" بوجود نظام في الكائن العضوي ينتقل من فترة على أخرى ، يبدأ بالولادة فالنضج و أخيرا الاضمحلال و الموت. و بالتالي فإن الاهتمامات الأولى بالتنمية تعود أساس إلى الأفكار المثالية لكل من **أرسطو و أفلاطون.**[2]

إن إسهام المفكرين في موضوع التنمية تجسد أيضا في إبداعات العديد من المفكرين العرب على رأسهم العلامة " **ابن خلدون** " و يتضح ذلك من خلال أنه في القرن 14 عشر قال "**ابن خلدون**" : اعلم أن اختلاف الأجيال إنما هو باختلاف تحصيلهم للمعاش ، فإن اجتماعهم في أحوالهم إنما هو للتعاون على تحصيله و الابتداء بما هو ضروري ، وكان حينئذ اجتماعهم و تعاونهم في حاجات مع معاشهم و عمرانهم[3]. من القوة و الذخيرة إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة و يحصل بلغة العيش من غير مزيد للعجز عما وراء ذلك " كما يعتبر ابن خلدون أن المدينة ظاهرة اقتصادية قبل كل شيء آخر ، ويتحكم قانون المد و الجزر في الاقتصاد باعتباره حركة مستمرة بين الإنتاج من ناحية و الاستهلاك من ناحية أخرى ، ويربط بين ذلك عملية التداول التي لا يتم توزيع الإنتاج لغاية الاستهلاك إلا بها ، واعتنى **ابن خلدون** عناية خاصة بالصناعة ، باعتبارها ظاهرة حضارية تتأثر بتطور المجتمع و بقانون العرض و

---

1)-سهير حامد : **إشكالية التنمية في الوطن العربي** ، دار الشروق ، عمان ، الأردن، 2007، ص 40

2)-علي العطار : **التنمية الاقتصادية و البشرية** ، دار العلوم العربية ، الكويت ، دت ، ص 53

3)- في مفهوم التنمية : www.mawdoo3.com ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/03/19

والطلب ، ويتركز على التدريب و التمرين و التجربة في التكوين المهني ، دون الإفراط في التلقين النظري الذي هو قليل الفائدة ضعيف الجدوى خاصة في هذا المجال[1]

لقد سيطرت الجوانب الاقتصادية في العقود الأولى على مفهوم التنمية ، واعتبر متلف المفكرين و السياسيين أن الاقتصاد هو أساس التنمية ، " فبالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك لقد بينو كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية ، كما أضاف النيوكلاسيك تحليل عملية الادخار و الاستثمار و الآثار الموالية للتقدم التكنولوجي[2].

كما كان لعالم الاجتماع **كارل ماركس** إسهامات كثيرة في ذلك ، حيث اشتهر بكونه شيوعيا ثوريا ، يري ماركس أن ارتفاع الاستثمار الذي تليه أزمان اقتصادية سيؤدي لا محالة إلى ثورة العمال البائسين و إلى الدكتاتورية، واعتبر ماركس أن التنمية تمثل ثورة على الأوضاع التقليدية.

كما أكد على علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي إنما تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه ، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم ركود حتمي، كما أشار على أن التكاليف الباهضة و المتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي و التي يتمثل في صورة التمزق الاقتصادي و الاجتماعي الذي يحل بالمجتمع.

لقد قدمت بعض التعديلات الأساسية و خصوصا على التغييرات السابقة ، خصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية ،و تتمثل هذه التعديلات في إسهامات "**شومبتر**" بإضافته الهامة حول إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.

ويتضح ذلك جليا من خلال كتابه"نظرية التطور الاقتصادي" حيث قدم من خلاله موضوعين رئيسيين أولهما الابتكار بما فيه من طرح لمنتجات و طرق إنتاج جديدة ، وفتح أسواق أخرى و تطوير موارد جديدة و فتح أسواق أخرى ، أما الثاني فهو مجهود أصحاب المشاريع التي تساهم في الابتكارات ، و التي تعتبر ضرورية للتخلص من رتابة القواعد الاقتصادية ، ويؤكد في ذات السياق على إلزامية التمييز خاصة بين القيادة الاقتصادية و بين الاختراع[3]

1)–سالم المكي : **الاقتصاد في مقدمة ابن خلدون** ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 2004 ، ص 81

2)– إسماعيل ا لزوبري: **أفاق التنمية في الوطن العربي**، دار الطليعة، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص 63

3)–سهير حامد : المرجع السابق ، ص 52

لعل الاهتمام بالجانب الاقتصادي في مجال التنمية و تبلوره بالشكل الكافي ساهم بشكل مباشر في بروز اتجاهات جديدة تنظر إلى المفهوم من جوانب مختلفة ، أساسها الجانب الاجتماعي ، " حيث برزت البدايات الأولى لذلك في فترة نهاية الستينات و حتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين ، فأخذت عملية التنمية تركز على الجوانب الاجتماعية، كالفقر و البطالة ، و تحقيق الذات الإنسانية ، وقد استخدمت الأمم المتحدة شعارا آخر و هو التنمية البشرية و التنمية البيئية باعتبارها أحد الشروط و العناصر الضرورية للوصول إلى تنمية فعلية أساسها الاستدامة، و يعني ذلك توسيع اختيارات الأفراد و قدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكبر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجيات الأجيال الحالية دون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية.[1]

و بهذا تكون التنمية في العصر الراهن مستوفية لجميع أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية ، الثقافية ، الصحية التربوية.

جدول رقم (01) يوضح تطور مفهوم التنمية

الفترة	الفكرة	معاني التنمية
1800	الاقتصاد السياسي الكلاسيكي	وسيلة للتدرج
1850	الاقتصاديات المتأخرة	مواكبة الدول الصناعية
1870	الاقتصاديات الاستعمارية	إدارة الموارد ، الثقة
1940	اقتصاديات التنمية	النمو الاقتصادي
1950	نظرية الاعتمادية	التراكمية
1960	التنمية البديلة	التطور الإنساني
1970	التنمية البشرية	توسيع خيارات الأفراد
1975الى غاية اليوم	التنمية المستدامة	التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: سلمى التريكي: **ظاهرة السوق في المجتمع المحلي**، رسالة ماجستير، المعهد العالي للعلوم الإنسانية ، تونس ، 2010-2011، ص48

1)- خبابة عبد الله: مرجع السابق، ص 127

ثانيا : أساسيات حول التنمية المستدامة

اتجهت العلوم الحديثة إلى الاهتمام بالتنمية كهدف و غاية للإنسان و لكن إذا نظرنا إلى التنمية كعملية تجدها قديمة قدم الإنسان[1]. و بالتالي فالتنمية تعد عملية متكاملة الأبعاد تمثل البعد الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و البيئي ، ويمثل الإنسان العنصر الأساسي فيها كونه يعتبر المسؤول الأول و الفعلي عليها، و هو المستحدث لها و المتلقي الأول لنتائجها، حيث تهدف التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأهداف يمكن إبرازها كالآتي:

-تحسين الإطار المجالي والمعيشي للأفراد.

-تطوير المحيط الحياتي حتى يتمكن الأفراد من توظيف المقومات الخصوصية و الثقافية و الاجتماعية.

-تحسين نوعية الحياة.

-التدريب على العمل التشاركي و التأسيس لثقافة الحوكمة المحلية .

-تطوير التجارب الفردية و التحريف بالثقافات و التقاليد المحلية و جعلها مقوم أساسي في إرساء مجتمع محلي متنوع الثقافات منفتح على التجارب الأخرى.

-إرساء فضاءات حوارية الأهداف بين مختلف مكونات المجتمع المحلي.

و لتحقيق مجموعة الأهداف الموضحة أمامنا نجد أن التنمية المستدامة باعتبارها عملية مستمرة و مخطط لها تعتمد أساسا على مجموعة من المقاييس هي كالآتي:

-زيادة الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة ، حيث لا بد بأخذ هذا المقياس نمو السكان بعين الاعتبار ، كما انه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر أو التضييع.

-الناتج القومي الإجمالي حيث يقصد بالتنمية هنا حصول زيادة في الناتج القومي للفرد لفترة زمنية طويلة وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي اكبر من معدل زيادة السكان ، لكي تتحقق زيادة الناتج القومي للفرد. [2]

---

1)- أبو الحسن عبد الموجود: **المرجع السابق**، ص 35

2)- المنذر إسماعيل : **التنمية المحلية و الفاعلون المحليون و إحداث المشاريع الصغرى** ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة المنار ، تونس ، 2013-2014 ، ص 25

-الحاجات الأساسية حيث يؤكد هذا المقياس على ضرورة توفير الغذاء و الماء و الكساء و السكن و الخدمات الصحية.

-المؤشرات الاجتماعية: يتبنى هذا المقياس الخدمات الصحية و مستوى التغذية و التعليم و المياه الصالحة للشرب و السكن و التي تشمل مؤتمرات اجتماعية عن حياة الأفراد و مستوى الرفاهية.[1]

كما ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من الركائز يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (04) يوضح ركائز التنمية المستدامة

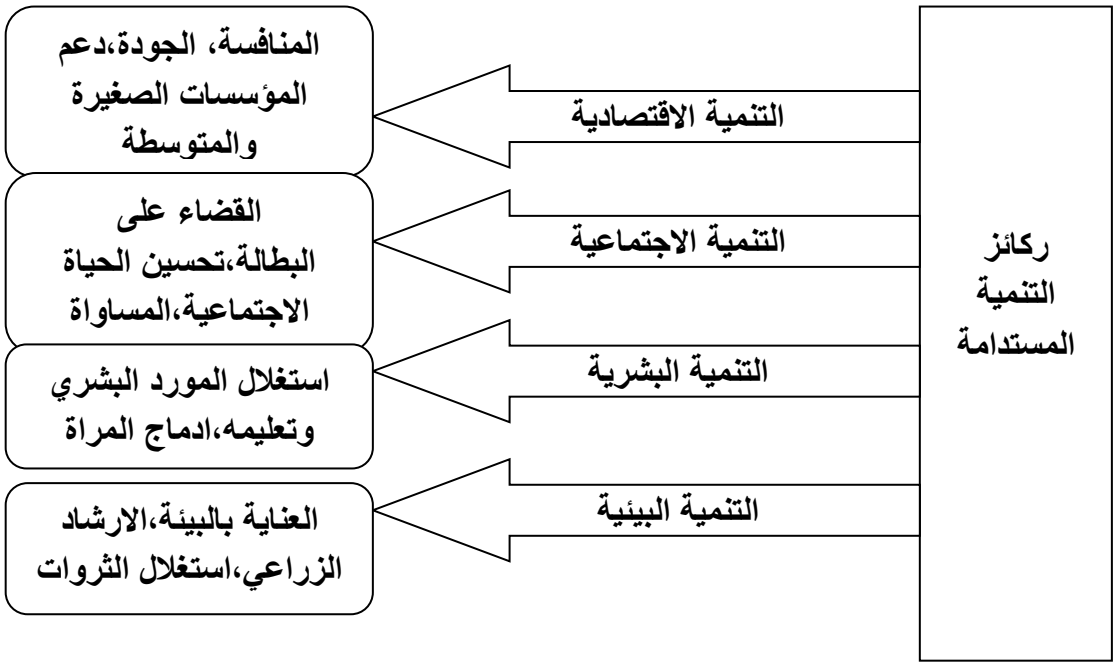

المصدر : من إعداد الطالب

بغية الوقوف على مستويات الانجاز و التنمية المحققة من قبل دول العالم المختلفة لا بد من وجود أبعاد معينة ، حيث تتنوع الأبعاد التنموية و يمكن توضيحها في الآتي:

-البعد المادي: و يظهر من خلال التأكيد على مفاهيم النمو و التحديث و التضييع.

-البعد الاجتماعي الإنساني: و يتضمن تجنب الفقر و إشباع الحاجات الأساسية للغالبية مع السكان ، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.

-البعد السياسي: و يتضمن مفاهيم التحرر من التبعية و الاستقلال الاقتصادي.

1)- أبو الحسن عبد الموجود: المرجع السابق، ص 35

-البعد البيئي: يتمثل في المحافظة على قاعدة الموارد المادية و البيولوجية و على النظم الايكولوجية و السير بها قدما ، وجعلها جزء لا يتجزأ من البناء الثقافي في سلوك الفرد و الجماعة في المجتمع.

- البعد الدولي: و يتضمن مفاهيم التعاون الدولي و علاقته بالتنمية في إطار المنظمات و الاتفاقيات و النظام العالمي الكامل و الإقليمي.[1]

كما تتشكل التنمية المستدامة من مجموعة من المقومات و الأطراف الفاعلة الأساسية و المتمثلة:

-الفاعلون المحليون.

-الفضاء الترابي بما يعنيه من مقومات اقتصادية ثقافية و اجتماعية.

-علاقات ترابط و تشابك اجتماعي تكون مصدر الإبداع و المحافظة على الموروث الثقافي.

و تتنوع مجالاتها فنجد:

المجال الاقتصادي الذي يهتم بتطوير الأنشطة الاقتصادية و الخدمات و العمل.

-المجال الاجتماعي من خلال إقرار سياسات ذات بعد اجتماعي تهدف إلى تحسين و تطوير المستوى. المعيشي للسكان و توسيع مجالات العمال.[2]

ثالثا: دور المرأة في عملية التنمية

تعتبر المرأة أحد الركائز الأساسية في عملية التنمية المستدامة حيث أنها تمثل أحد الفاعلين الاجتماعيين الأساسيين في المجتمع ، و يتضح ذلك جليا من خلال مساهمتها في مختلف المجالات و القطاعات سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية و حتى السياسية ، و كنتيجة للتأثير البالغ و المحوري الذي تقوم به المرأة انبثقت عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أهداف الألفية للتنمية، التي تؤسس غاية ملموسة و مقيدة بجدول زمني حدد بحلول 2015 و تحددت غايات ملموسة يجب تحقيقها و يمكن قياس مدى تحقيق الانجاز في سبيل تحقيقها بواسطة العديد من المؤشرات ، ومن أهداف الألفية للتنمية ما يلي:

- القضاء على حدة الفقر و الجوع.

- ضمان تحقيق التعليم الابتدائي للجميع.

---

1)- أبو الحسن عبد الوجود : المرجع السابق ، ص 42

2)- عبد الله البريدي، **التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة**، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2015، ص48

- تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة.

- خفض معدل وفيات الأطفال.

- تحسين صحة المرأة.

- ضمان الاستدامة البيئية.

-تأسيس شراكة عالمية من اجل التنمية.

و قد احتلت مكانة المرأة و ضرورة تفعيل دورها و مشاركتها عبر كافة القطاعات مكانة محورية في خطط التنمية و أهدافها المستدامة لمشروع خطة 2015 و حتى خطة 2030.

إن أهداف الألفية ركزت على مؤشرات أساسية لعل أبرزها قضية المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة حيث أن هناك حقائق أساسية عن دور المرأة في التنمية ، إذ أنها تعد نصف المجتمع كأداة فاعلة داخله

و لا يمكن أن تتم عملية التنمية عن طريق الرجال فقط ، كما انه لا يمكن اعتبار المرأة مجرد مستقبل للخدمات التي تقدرها التنمية ، وإنما يجب ان تكون عنصرا فاعلا أساسيا ذلك لأنها تعد فاعل أساسي في عملية التغيير.

و قد اتفقت المجموعة الدولية لتعزيز مشاركة المرأة و تفعيل أدوارها التنموية على :

- إحداث تعديلات في الجهاز الإداري للدولة .

- تدريب القيادات النسائية على مستوى الريف و الحضر .

- حملة توعية للمجتمعات و المؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعتبر منفذا طبيعيا لجهود المرأة في التنمية، و يجب تشجيع قيام هذه المنظمات بإطلاق هذه الطاقات لخدمة أغراض التنمية.

- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بوضع المرأة و قوانين توظيفها و ذلك لإزالة العوامل المعوقة التي قد تسد الطريق أما تقدم المرأة. [1]

- التأكيد على دور الإعلام بما فيه من جميع أشكال الاتصال لتنوير الرأي العام و المرأة على وجه الخصوص.

1)- أبو الحسن عبد الموجود: المرجع السابق، ص 262

و تتعدد مجالات مشاركة المرأة في برامج التنمية فنجدها سواء في المجال الصحي ، الاجتماعي ، و حتى الاقتصادي و السياسي ، ففي المجال الصحي نجد أن مشاركة المرأة تكون فاعلة في التوعية لغرض تربية الأطفال الصحية و العناية أيضا بالحوامل، كما نجد مشاركتها في التعاون على نشر العادات الصحية و التوجيه إلى طرق العلاج.

كما نجد أيضا مساهمة المرأة في التوعية من خلال عرض نماذج للأعراض و كيفية انتقال العدوى و الطرق الوقائية منها.

أما في المجال الاجتماعي نجد مساهمة المرأة في المشاركة عن طريق التطوع للمساهمة في مشروعات التنمية سواء بالجهد أو المال ، أو المشاركة في جمع التبرعات لمشروعات المساعدة المختلفة، كما نرى مساعدة المرأة للأسر المحتاجة ، والمشاركة في تدريب السيدات على بعض الحرف المختلفة التي تمكنهم من استغلال و استثمار أوقات فراغهن ، والمساهمة في بعض المشروعات العمرانية ، التطوع للعمل في المستشفيات.

أما في المجال الاقتصادي نجد أن المرأة تمثل عنصرا هاما من عناصر التنمية الاقتصادية كالمساهمة في تدريب الأمهات و الفتيات على أعمال التدبير المنزلي و الصناعات التقليدية ، و تنفيذ المشروعات الاقتصادية ، والمساعدة في التوعية على الادخار و إنشاء الجمعيات التعاونية ، إضافة إلى الصناعات الزراعية و الريفية و البيئية. [1]

إن تميكن المرأة في مختلف المجالات داخل المجتمع و محاولة إدماجها في مختلف المشاريع التنموية، تمثل أحد التحديات الأساسية لمختلف الدول الساعية للارتقاء و النمو وذلك نتيجة لتعدد المعوقات التي تؤثر على دور المرأة في عملية التنمية ، ويمكن أن نعرض المعوقات التي تحد من دور المرأة التنموي كالتالي:

- الفقر و انخفاض دخل الأسرة.
- نقص المعرفة وارتفاع نسبة الأمية لدى المرأة.
- العادات و التقاليد في المجتمعات المحلية.
- عدم الالتزام بإستراتيجية محددة لمشاركة المرأة في العمل التنموي.

1)- أبو الحسن الموجود: المرجع السابق، ص-ص 264-266

- نقص الكفاءات و القيادات ذات القدرات الابتكارين الشخصية للمرأة.

- ضعف المستوى الصحي و التعليمي و الاجتماعي و الثقافي لدى عدد كبير من النساء.

- تأخير التنفيذ للمشروعات التنموية التي تشارك المرأة فيها.

- عدم تطبيق نتائج البحوث و الدراسات التي تؤكد على أهمية مشاركة المرأة. [1]

رابعا: المداخل النظرية في التنمية

تشير الأدبيات و التجارب العلمية بما فيها التجارب العربية التي تفاوت النظرة إلى الدور الذي يلعبه البعد الاجتماعي في التنمية بصيغها المختلفة، ويمكن التمييز بين أربعة مداخل رئيسية هنا:

أ-**البعد التقليدي** : حيث ينصب اهتمامه بالمشاكل التي تهدد أمن المجتمع و تضعف من مستوى الرفاهية التي هي من مؤشرات سلامة النظام القائم ، ويتخذ هذا البعد حقيقتين هما:

الأولى تعبر عن قضايا تصيب المجتمع و من أمثلتها تبني الحكومات للثورة شعارا لمكافحة الفقر و الجهل و المرض ، وعندما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد التنمية الأولى في الستينات طالبت بمكافحة الجوع و المرض و الجهل من أجل تمكين الموارد البشرية من تنفيذ الأهداف التي حددها إعلان العقد ، ومؤخرا ركزت قمة 1995 للتنمية الاجتماعية على قضايا البطالة و التفكك الاجتماعي و الفقر كقضايا تشكل قاسما مشتركا بين مختلف دول العالم على تفاوت نظمها و مستويات نموها.

أما الثانية و التي تعني بأوضاع و مشكلات فئة معينة لا تطالها التنمية على النحو المرجو إما بسبب طبيعتها الجسمانية ، أو نتيجة ممارسات اجتماعية خاطئة أو بسبب قصور في استراتيجيات التنمية المطبقة، و قد امتد الاهتمام العالمي من المرأة و الأطفال إلى قضايا الشباب و الشيوخ و كذلك المعوقين و المهاجرين و الأقليات ، ومن هنا أقر المجتمع الدولي ضرورة العمل على معالجة الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي كرفع الأسعار مثلا. [2]

ب/- المدخل القطاعي: حيث يولي اهتمام خاص بقطاعات الخدمات الاجتماعية و رغم وجاهة هذه النظرة إلا أنها تغمض العمل الاجتماعي حقه ، بإخضاعه لمعايير الجدوى و الكفاءة الاقتصادية التي تغلب على عمليات صياغة الأهداف القطاعية و البرامج و المشاريع المتعلقة بها ، خاصة مع تركيزها

1)- أبو الحسين عبد الموجود: المرجع السابق، ص266

2)- إسماعيل الزوبري، المرجع السابق، ص ص 54-65

على تقويم النتائج و المشروعات و البرامج القطاعية و جدواها الذاتية دون تقدير لتشابك آثارها غير المباشرة كما تتفاوت فيها النظرة إلى أهمية القطاعات الاجتماعية المختلفة.

ج/-المدخل الإقليمي: ينطلق عادة من منظور اجتماعي ، ولكنه قد بفضي إلى مشروعات تنتمي إلى نشاطات مختلفة ، تلعب فيها استثمارات اقتصادية من نوع معين دورا هاما و مهيمنا ، ويشمل ذلك المناطق الأقل تقدما أو التي تصاب بركود في أنشطة رئيسية فيها ، أو التي تعتمد على قطاعات منخفضة الدخل بشكل عام كالمناطق الريفية و المناطق النائية ، وهنا أيضا ينظر إلى معالجة القضايا الإقليمية كنوع من تصحيح آثار سياسات تنموية قاصرة أو أساليب خاطئة لإدارة شؤون المجتمع مصدره الخوف ، مما يتهدد المجتمع من دواعي عدم الاستقرار ، وتنصب الجهود في هذا المجال على تعزيز البيئة الأساسية ، وتطوير قطاع الإسكان و ما يرتبط به من مقومات الحياة الكريمة كما تشمل دعم الأجهزة الخادمة للنشاط الاقتصادي.

د/-المدخل الحياتي: ينطلق من نظرة إلى الحياة الاجتماعية و الإنسانية بمختلف جوانبها ، ويعتمد على تطويرها على نحو يزيد بصورة مستمرة من رفاهية المواطنين ، ويقلل بالتالي من فرص المجتمع لأي من المشاكل المشار إليها أعلاه.[1]

لقد نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية ، حيث فرضت هذه الأخيرة نفسها كمجال للبحث العلمي على مستويات التنظيم و التطبيق ، ومن هذا المنطلق يمكن إبراز التراث السوسيولوجي حول التنمية كالتالي:

1/-نظرية التحديث:

لقد تضمنت نظرية التطور في القرن 19 كما أشار "**بوك**" بتأكيدها على حتمية التغير ، فقد تم النظر إلى التغيير على أنه عملية مستمرة و بطيئة ، فعندما يحدث التغيير يتم تمييز المجتمعات عن بعضها البعض من خلال اختلالها المواقع المختلفة على مقياس التطور ، فكلما ارتفعت مكانتها على سلم التطور كلما كانت أقرب في نوعيتها إلى المجتمعات الغربية الصناعية. [2]

ومن ثم تطورت نظرية التحديث قي بداية الستينات من هذا القرن على أيدي علماء الاجتماع ومن أبرزهم "**بارسونز**" ، "سميث" ، "**روسو**" ،" **ماكليلاند**" ، و أصبح العالم الثالث موضوع اهتمام السياسيين الذين كانوا متحمسين لإظهار البلدان التي تشق طريقها نحو الاستقلال مؤكدين على إن التنمية ممكنة

1)- إسماعيل الزوبري : المرجع السابق، ص 65

2)- وسام درويش مصطفي : المرجع السابق، ص 53

برعاية الغرب ، و عكس المؤسسات الأكاديمية هذا الاهتمام بدراستها الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المؤدية إلى التحديث.

إن من أهم مبادئ نظرية التحديث ما يلي:

-هناك خلط واضح للجوانب السوسيولوجية و السيكولوجية و الاقتصادية في نظرية التنمية.

-هناك دور للقيم و الأعراف و معتقدات الغرب كبرنامج عمل للتنمية في العالم الثالث.

-إن تاريخ تطور التصنيع في الغرب لم يعد شيئا فريدا من نوعه كما اعتقد فيبر إنما يمكن ان يكون عمل للتنمية في العالم الثالث.

-يحدث تحول المجتمعات عندما ينهار أنماط السلوك التقليدية تحت ضغط التحديث.

-إن المجتمعات المختلفة تمر زمنيا بأوقات مختلفة في التنمية لأنها قد نجحت بدرجات مختلفة في إدخال جانب الحداثة.

لقد انصب اهتمام علماء الاجتماع على العلاقة المتبادلة بين التغير الاجتماعي و الاقتصادي ، ونتائج التكنولوجية الغربية على المجتمعات الغير صناعية ، و أصبحت النظرية القائلة بأن التغير في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي من الأفكار المقبولة، و يتم التركيز على العوامل الداخلية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من أبرز ما يميز نظرية التحديث. [1]

إن من أهم خصائص نظرية التحديث و التي يشير فيها " **روستو**" مع غيره من مؤيدي هذه النظرية ما يلي:

-أنها نظرية تطورية حيث ترى أن التغير الاقتصادي و الاجتماعي يمر عبر مجموعة من مراحل متعددة و محددة.

-أنها نظرية خطية ، فجميع المجتمعات يجب أن تمر بالنظام نفسه و لا توجد طرق مختصرة أو خيارات بديلة كما أنها نظرية داخلية ، فعلى الرغم من وجود الدلالات التي تلعبه المؤشرات الخارجية فروستو يرى أن المجتمع هو وحدة التحليل الأساسية و يفترض أن جميع الجوانب الرئيسية للتغير تظهر داخل كل مجتمع. [2]

1)- وسام درويش مصطفي: المرجع السابق، ص 53

2)- محمد شفيق: المرجع السابق ، ص 28

2/-نظرية التبعية:

لقد واجهت نظرية التحديث انتقادات عديدة من قبل الماركسيون من حيث افتقارها إلى الشواهد التي تؤيد صحتها ، و افتقارها إلى القوة التحليلية و هي لا تقدم صورة للتفاوت في القدرة و الصراع الطبقي الذي يعتبره العديد من علماء الاجتماع من العوامل المهمة الذي يؤثر في نمط التغير الاجتماعي و التنمية.

-إن المدرسة الماركسية المحدثة عرفت في أوقات مختلفة باسم نظرية الاعتماد أو نظرية النظام العالمية أو ونظرية التخلف ، غير انه يفضل استخدام نظرية الاعتماد و النظام العالمي تحت الإشارة على مجموعة الأفكار المتعلقة بالتنمية ، والتي ظهرت في أمريكا اللاتينية في عقد الخمسينات و الستينات من هذا القرن و التي عادت في مرحلة متأخرة إلى نظرية أكثر عمومية للتنمية و نقيضها التخلف ، لقد برزت نظرية الاعتماد و التي تعتبر عنصرا من عناصر نظرية التطور ، ونتيجة خيبة الأمل المتنامية من الإستراتيجية الاقتصادية للتنمية خصوصا عندما تم تطبيقها في أمريكا اللاتينية. [1]

لقد تناولت نظرية التبعية تنقل الاحتمال في التناقض و الصراع من المستوى الداخلي للمجتمع إلى منظور عالمي يتبع التركيز فيه على العلاقات الدولية، وخاصة بين الدول الغنية و الفقيرة من منظور عالمي تبرز فيه أهمية العوامل الخارجية.

في إطار هذه النظرية تم التركيز على النظام الاقتصادي العالمي حيث قسم إلى نوعين من الأنظمة ، أنظمة متقدمة أطلق عليها المركز و أنظمة تابعة هامشية ، كما ترى هذه النظرية إلى أن القوى الخارجية تمثل التغير الحاصل الذي يأتي و يفرض من خلال العلاقة بين المراكز و الأطراف ، و تشمل الازدواجية عنده المركز و التوابع ، حيث يسلكان طريقتين مختلفتين منذ البداية لأن ذلك تحدده أدوارهما المختلفة في النظام. [2]

1)- سهير حامد : المرجع السابق، ص 132-133

2)- وسام درويش مصطفي : المرجع السابق ، ص 54

3/-نظرية التنمية البديلة:

إن التنمية البديلة هي تسمية شاملة لسلسلة من الأفكار التي تختلف في اهتماماتها المركزية ، وتختلف عن المدرستين الفكريتين السابقتين في كونها ليست محاولة لدراسة التنمية التي حدثت سابقا ، بقدر ما هي اعتراض سابق لما ينبغي أن تكون عليه التنمية من خلال ارتباطها بالتصنيع غير المقيد ، لذلك هي تقدم عددا من المقترحات النظرية و التاريخية حول الأخطاء التي وقعت و ما زالت تقع في عدد من الجبهات أولها أنها المؤسسات الصناعية كبيرة و رسائلها التكنولوجية متصلة و الناس يعانون من التدمير البيئي و الاجتماعي الذي يسببه النظام الإنتاجي.[1]

أما الثانية فتمثل الموارد غير القابلة للتجديد ، في حين تتجلى الثالثة من خلال أن هذه النظرية تقدم بديلا للتصنيع ، قد يؤدي إلى تقليل الأنظمة الاقتصادية للإنتاج الواسع حاليا ، ليدخل محلها أنظمة تكنولوجية صغيرة في العالم الثالث ، ومن سمات التكنولوجية قلة التكلفة ، صغر الحجم ، و عدم الضرر.

خلافا للنظريات السابقة نجد أن هذه النظرية تحاول تقييد النمو الصناعي ، مراعية أن العديد من مشاكل التنمية في العالم الثالث يرجع أسبابها إلى إدخال التكنولوجيا غير الملائمة من الشمال ، وتشمل سياستها ما يلي:

-إعادة ترتيب أسبقيات الإنتاج لكي تضمن أن إنتاج المؤسسات يهدف إلى تحقيق مصالح المجتمع و المحافظة على البيئة الطبيعية.

-تخفيض مستوى المعيشة في البلدان المرفهة و خاصة الو.م.أ من أجل التوصل إلى إعادة توزيع الموارد الطبيعية لصالح الفقراء.

-تحقيق تباطؤ كبير في النمو الاقتصادي الدولي و إلا سيحدث دمار طويل المدى.[2]

1)- وسام درويش مصطفي : المرجع السابق ، ص 54

2)-عبد الرحيم تمام: **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،ص102

خامسا : الجهود الدولية لتفعيل عملية التنمية المستدامة

ترتبط التنمية المستدامة بتحقيق التقدم و الرفاهية سواء الاجتماعي أو الاقتصادي و بالتالي المساهمة في المحافظة على الموارد الطبيعية و البيئية ، حيث يشكل الإنسان جوهر عملية التنمية المستدامة ، فمن خلال تنمية قدراته و إبداعاته يمكن التطوير في عديد المجالات.

و من خلال هذا يمكن توضيح تفاعل الجهود الدولية لتفعيل عملية التنمية المستدامة من خلال مجموعة المؤتمرات و الندوات التي عقدت لأجل تحقيق النمو و الارتقاء في مختلف المجالات ، حيث يعتبر"**مؤتمر كامبريدج**" من أكبر المكتسبات في قضية تنمية المجتمع المحلي، فيرى بأنها حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي ، وبمبادأة منه إن أمكن، و تصنع تنمية المجتمع المحلي ككل أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع المحلي كما تصنع كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية.

كما تزايد الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية من خلال "**مؤتمر ستوكهولم**" **1972** ، و لقد انبثق عن هذا المؤتمر إنشاء برامج الأمم المتحدة للبيئة حيث لفت الانتباه إلى بعض الظواهر التي تهدد الموارد الطبيعية كالتصحر ، وهدر الموارد البيئية ، وتغير المناخ و اتساع ثقب طبقة الأوزون و تلوث الهواء ، كما دعا المؤتمر إلى تغيير النمط المستخدم في التنمية ، و استبداله بنمط جديد هو التنمية المستدامة ، وارتكز هذا المفهوم على ثلاث مبادئ أساسية هي : المحافظة على التكامل البيئي ، والعمل على تحقيق كفاية اقتصادية ، وتحقيق عدالة تستوعب الأجيال الحاضرة و المستقبلية.[2]

كما قدم " **تقرير بورتلاند** " مقترحا للتنمية المستدامة في إطار مؤسساتي ، سياسي وقانوني ، حيث نظر إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال حلول ترتبط بسياسات جديدة و إلزام قانوني.

و انطلاقا من إطار "تقرير بورتلاند" عقدت منظمة الأمم المتحدة مؤتمر قمة الأرض في" **ريودي جانيرو 1992** " ، وقد ركز المؤتمر على الموارد الطبيعية و دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة ، وقد كان هذا المؤتمر نقطة تحول للتأكيد على ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية عند التحقيق النمو الاقتصادي و قد نتج عن مؤتمر قمة الأرض الاتفاقيات التالية:

-اتفاقية تغير المناخ.

---

1)- أبو الحسن الموجود: المرجع السابق، ص ، 266

2)- خبابة عبد الله : المرجع السابق ، ص 42

-اتفاقية التنوع البيولوجي.

-وثيقة جدول أعمال القرن 21 .

-أجندة 21.

كما نادى المؤتمر أن ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية ، حسب الاقتضاء أن تعتمد على إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ، وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات و الخطط القطاعية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية المنفذة في البلد المعني و أن توفق بينها.[1]

كما انعقد **مؤتمر قمة الأرض في مدينة "كيوتو" (اليابان) في 1997** حيث تمثل **ندوة كيوتو** منعرجا هاما فيما يخص حماية دولية للبيئة.

لقد شارك في هذه الندوة أكثر من 10 آلاف مشارك من مختلف الآفاق، ولقد صادق على هذه الاتفاقية أكثر من 60 دولة في نوفمبر 1998 .[2]

و من خلال " مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة" و الذي عقد بعد عقد من الزمن من مؤتمر قمة الأرض ، بدأ هذا المؤتمر بمراجعة (الأجندة 21) و نتائج تطبيقها و تجديد التزام العالم بالتنمية المستدامة ، ولقد ركز المؤتمر على التكلفة و الفائدة للعولمة من خلال التقدم التكنولوجي و انسياب المعلومات و حرية انتقال رؤوس الأموال ، و لكن الاهتمام الأكبر للمؤتمر كان حول تخفيض معدل الفقر و تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك غير المستدامة، و إدارة و حماية المصادر الطبيعية على المستويات المحلية و العالمية ، وقد صدر عن هذا المؤتمر الوثائق التالية:

-**خطة التنفيذ:** و التي تمثل خطة عمل للعشر سنوات القادمة لتنفيذ أجندة 21 المقررة في قمة الأرض، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التنموية التي تضمنها إعلان وقمة الألفية الصادرة عن الأمم المتحدة عام 2000.[1]

- **إعلان جوهانسبورغ للتنمية المستدامة** : حيث تمثل هذه القمة أكبر مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة حيث تم وضع اتفاقيات لحماية المناخ ، وحماية التنوع البيولوجي ، والتخفيف من ظاهرة التصحر ، وتم التخطيط لتخفيض سكان العالم المحرومين من المياه الصالحة للشرب إلى النصف،وما يؤخذ على هذه القمة أنها لم تستطيع تحقيق الاتفاق حول الطاقة المتجددة ، ولا في تحقيق التعهد الدولي

1)- عابد عبد الله الوصبي: المرجع السابق ، ص 59

2)- فاروق أحمد مصطفى : المرجع السابق ، ص 76

الذي يقترح تخصيص الدول الغنية لنسبة معينة من إنتاجها الإجمالي لقضايا التنمية على المستوى العالمي ، وبالتالي فكلا الوثيقتين أكدتا على ضرورة تعزيز تكامل عناصر التنمية المستدامة الثلاثة: التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية ، و حماية البيئة[2]

و فيما يلي يمكن الإشارة إلى تواريخ هامة في مسيرة التنمية المستدامة:

-1873 : إنشاء المنظمة الدولية للأرصاد الجوية.

-1898 : يقترح العالم الكيميائي السويدي"أرهنسيون" أن انتشار co2 يمكن أن يؤدي إلى احتباس الحراري و بالتالي ارتفاع متوسط حرارة الأرض.

1957: فتح العالم الأمريكي" ج.بلاش" النقاش حول مسؤولية الإنسان في التغير المناخي و انطلقت القياسات المنتظمة لغاز co2 في هاواي و ألاسكا.

-1967: تنبأ العالمان "هانابل وريتلالد" بتضاعف تركز غاز co2 في الجو و ارتفاع متوسط درجة الحرارة بـ2,5 .

-1979: المؤتمر العالمي الأول حول البيئة تحت رعاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

-1980: إنشاء المجموعة ما بين الحكومات للخبراء حول تطور المناخ (GIEC). [3]

1)- رواء زكي يونس: **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي**، دار زهران، الأردن، 2009، ص83

2)- فاروق أحمد مصطفى: المرجع السابق، ص 76

3)- وسام درويش مصطفى : المرجع السابق ، ص 70

خلاصة

يظهر جليا من خلال ما تم التعرض إليه في الفصل الثالث أن ظهور التنمية المستدامة يرتبط بمجموعة من العوامل أبرزها المراحل الفكرية المختلفة، والتي ميزت بين مجموعة معتبرة من وجهات النظر حول التنمية سواء ما تعلق بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى البيئي، ويعود الفضل إلى تزايد وتيرة التنمية وصولا إلى ما يعرف بالاستدامة إلى مجموع الجهود الدولية الساعية لتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين والاستثمار في المولد البشري الذي يعد أساس التقدم وتحقيق الرفاهية داخل المجتمعات، وهدا من خلال مختلف التشريعات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية المختلفة.

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية

تمهيد

أولا : منهج و مجالات الدراسة

ثانيا : عينة الدراسة

ثالثا: أدوات جمع البيانات

رابعا: عرض و تحليل البيانات الميدانية

خامسا: نتائج الدراسة

خلاصة

تمهيد

ترتكز الدراسة البحثية في الأساس على مجموعة من المعطيات و البيانات النظرية نتيجة لاحتوائها على مجموعة من الأسس المعرفية و الحقائق العلمية ، و لعل نجاح أي بحث علمي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى نجاح إجراءاته المنهجية ، وذلك خاصة في جمع البيانات و المعطيات و المعلومات حول موضوع الدراسة ، ومن هذا المنطلق كان لزاما السعي إلى محاولة إسقاط هذه المعطيات على أرض الواقع دون تهميش دور المعلومات النظرية و ذلك من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات المنهجية لغرض الوصول إلى حقائق و نتائج دقيقة.

أولا : منهج و مجالات الدراسة

يعتبر المنهج أسلوبا للتفكير و التنفيذ يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره و تحليلها ،و محاولة عرضها للوصول إلى حقائق حول الظاهرة محل الدراسة ، ويتم ذلك وفقا لمجموعة من الخطوات المتلازمة ، والتي تؤدي كل خطوة إلى الخطوة التي تليها.[1]

إن هذا اللفظ "منهج" هو ترجمة للكلمة méthode الفرنسية ، ونظرائها في اللغات الأوروبية الأخرى ، وكلها تعود إلى الكلمة اليونانية métodos ، وهي كلمة استعملها الفيلسوف أفلاطون بمعنى النظر أو المعرفة ، كما نجدها كذلك عند أرسطو أحيانا كثيرة بمعنى "بحث" ، والمعنى الاشتقاقي الأصلي يدل على الطريق أو المنهج المؤدي إلى الغرض المطلوب ، و بالتالي فالمنهج يعد الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم ، بواسطة مجموعة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل و تحدد عملياته حتى و يصل إلى نتيجة معلومة.[2]

و يرتكز المنهج على مجموعة من الخصائص يمكن إبرازها في الشكل التالي:

شكل رقم (05) يوضح أهم خصائص المنهج

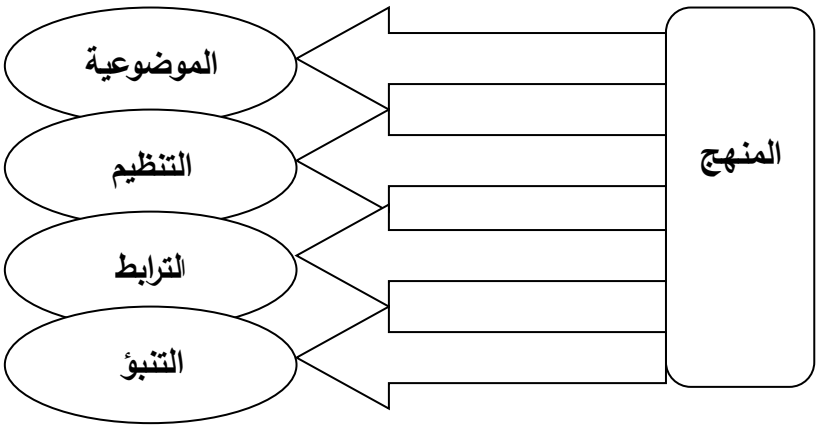

المصدر: من إعداد الطالب

1)- سهيل رزق دياب: **مناهج البحث العلمي** ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، فلسطين ، 2003

2)- كمال دشاي: **منهجية البحث العلمي** ، منشورات جامعة حماة، سوريا ، 2016 ، ص 50

3

و لقد اختلف الباحثون في الماضي و الحاضر حول تصنيف مناهج البحث رغم أنه يوجد إجماع على كثير من الأنواع و إن كان هناك اختلاف في تصنيفاتها ، وفيما يلي عرض لأهم أنواع المناهج المستخدمة في البحث العلمي:

شكل رقم(06) يوضح أنواع المناهج

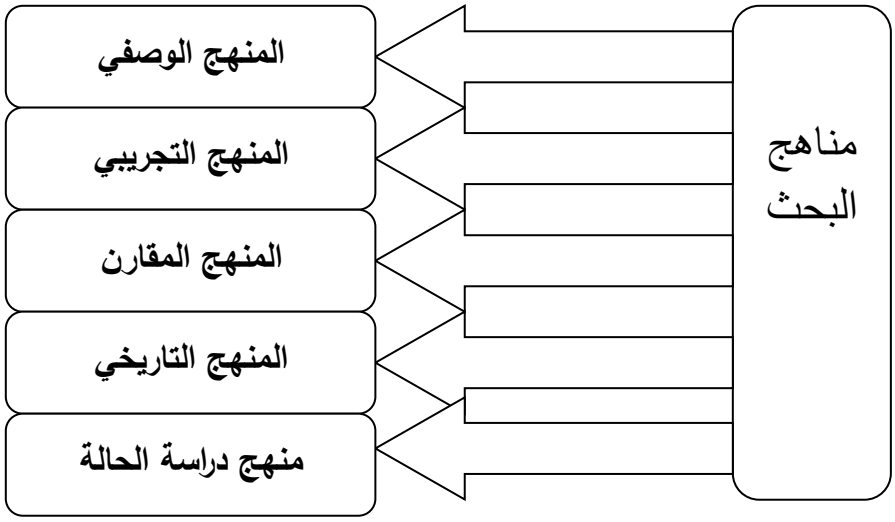

المصدر: من إعداد الطالب

و انطلاقا من التصنيف لأنواع المناهج ، ولأن الباحث دائم السعي نحو تحقيق أهداف الدراسة ، والوصول إلى نتائج ملموسة حول الظاهرة المدروسة تم التركيز من خلال هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يحظى بمكانة خاصة في مجال البحوث السوسيولوجية نظرا لملاءته للعديد من المشكلات السوسيولوجية ،حيث يعتمد على وصف الظاهرة التي يريد دراستها و جمع المعلومات والمعطيات عنها ، ويعبر عنها كميا و نوعيا ، و المنهج الوصفي ينهب إلى أبعد من ذلك فيحلل و يفسر و يقارن ويقيم أملا في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد و يثري بها رصيد معارفنا عن تلك الظاهرة موضوع الدراسة، كما تم الاعتماد أساسا على المنهج المقارن و الذي يعتمد على المقارنة في دراسة حيث يحاول إبراز أوجه الشبه و الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر ، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة.[1]

من هذا المنطلق يسعى هذا البحث إلى إبراز دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال محاولة وصف و تفسير الظاهرة باستخدام المنهج الوصفي أين يتم جمع مجموعة من المعطيات و

1)- سهيل رزق الله دياب : المرجع السابق ، ص 70

المعلومات حول الظاهرة المدروسة للوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بها ، وأيضا محاولة تسليط الضوء على واقع المرأة المقاولة الجزائرية مقارنة بنظيرتها التونسية من خلال استخدام المنهج المقارن و محاولة إبراز أوجه التشابه و الاختلاف بين النموذجين ، وبالتالي أصبحت الدراسة تعتمد في الأساس على تقنيات منهجية محددة تتمثل في جمع المعلومات و البيانات و ذلك من خلال استخدام مجموعة من التقنيات لأجل الوصول إلى نتائج واضحة ودقيقة تحقق الأهداف البحثية.

و لتحديد مجالات الدراسة ارتأينا أولا إلى الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل أساس الدراسة و أساس تقدم المجتمع و تطوره و ارتقائه ، وبذلك وجب تحسين ظروفه لأجل إمكانية تقديمه للنتائج والأهداف المرجوة منه و التي يطمح إليها أي اقتصاد كان ، حيث تمحورت الدراسة حول فكرة أساسية تمثل فيها المرأة المقاولة الأساس الذي ترتكز عليه دراستنا ، وذلك من خلال محاولة الكشف عن دورها الاقتصادي و الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث انحصر المجال البشري في مجموعة من النساء المقاولات في الجزائر و تونس ، وبالتالي تم إحصاء حوالي 338 مفردة في تونس العاصمة ، ونظرا لصعوبة التواصل معهم كلهم تم التحصل على 30 مفردة من أصل المجموع الكلي، وذلك نظرا لصعوبة التواصل معهم كلهم من جهة وصعوبة الحصول على العدد بالضبط من طرف الهيئات المختصة في تونس، لسبب رئيسي يتمثل في الخصوصية حسب ما أكدته مختلف الهيئات المختصة في العمل وشؤون المرأة، و50 مفردة من أصل 716 في الجزائر والمسجلين في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**ANSEJ** (عنابة320 ، قالمة232 ، سوق أهراس164)، وتشهد الدولتين زيادة كبيرة لتواجد المرأة في هذا المجال نظرا لمساهمتها في زيادة الإنتاجية المطلوب.

لقد بدأ التحضير لهذا العمل الميداني منذ 15 فيفري 2015 ، حيث تم النزول إلى الميدان من خلال زيادة مدينة تونس العاصمة ، في إطار التحصل على تربص قصير المدة بالخارج دام مدة شهر ، أين تم جمع المعلومات و المعطيات اللازمة حول الموضوع من خلال زيادة مختلف النساء المقاولات في مختلف النشاطات ، وإجراء مقابلة مع الدكتورة "**منيا الرقيق**" باحثة في مجال المرأة و ودكتورة في المعهد العالي للعلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس. عند العودة من تونس تم توزيع الاستمارات الأخرى على النساء المقاولات في الجزائر في ولايات قالمة ، عنابة ، سوق أهراس .

في هذا الإطار يمكن إن تحدد المجال المكاني للدراسة من خلال التعريف بمختلف الولايات التي أجريت فيها دراستنا ، من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (07) يوضح المجال المكاني للدراسة

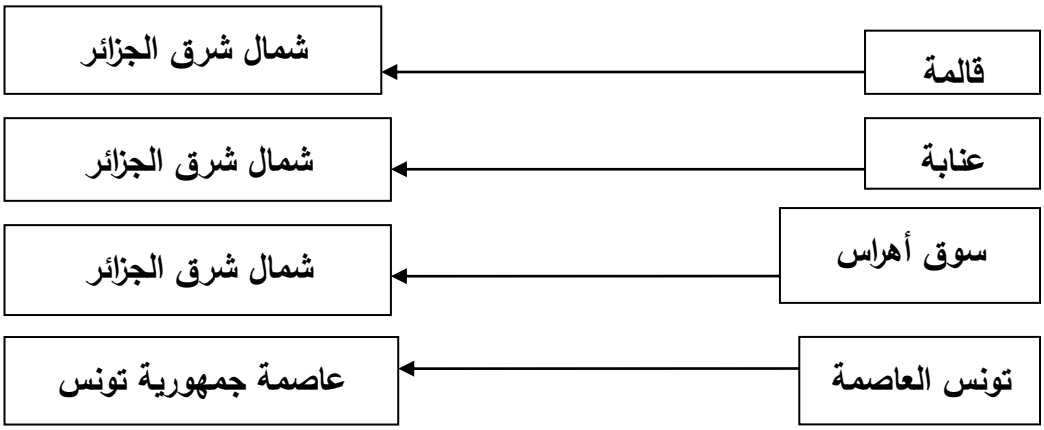

ثانيا: عينة الدراسة

يبدأ الباحث بالتفكير في اختيار العينة المناسبة لبحثه ، منذ أن يشرع في تحديد مشكلة بحثه لأن طبيعة البحث و منهجه و الأداة المستخدمة في جمع البيانات جميعها، يؤثر و يتأثر بالعينة المختارة و تمثل العينة وحدة إحصائية للمجتمع الكلي ، تجمع أفراد يتشابهون في الخصائص و الظروف المشتركة بينهم ، ولكي يتم الحصول عليها بطرق مختلفة ، و تبعا لطبيعة الدراسة يتحدد نوع العينة إلى جانب طبيعة موضوع الدراسة. [1]

و ضمن هذا الإطار لقد تم اختيار أسلوب العينة العشوائية البسيطة و ذلك نظرا لتوفر شرط أساسي و هو وجود تجانس بين هؤلاء الأفراد، و في سبيل اختيار العينة تم إتمام مجموعة من الخطوات يمكن إبرازها من خلال الشكل التالي:

1)- كمال دشاي: المرجع السابق ، ص 64

شكل رقم (08) يوضح مراحل اختيار العينة

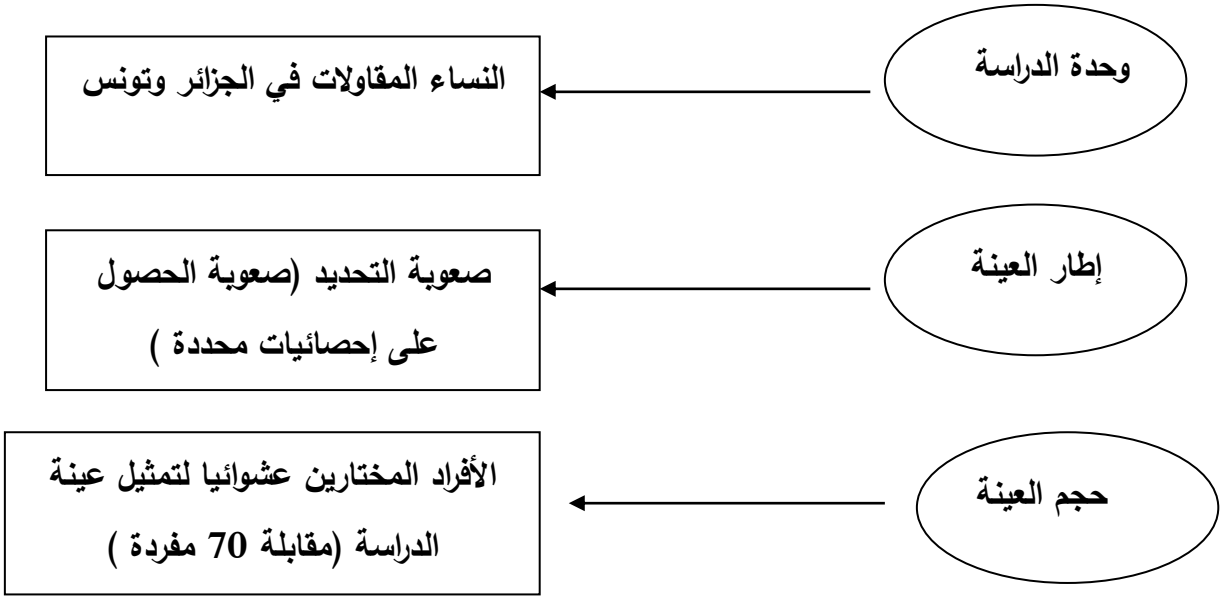

المصدر : من إعداد الطالب

ثالثا: أدوات جمع البيانات

للإجابة عن المشكلة البحثية و لمحاولة تقديم حلول حول الأسئلة المطروحة في الإشكالية، ولغرض التحقق من صحة الفرضيات المطروحة ، يستخدم الباحث في ذلك مجموعة من الأدوات و التقنيات سواء الكمية منها أو الكيفية ، وذلك من أجل الوصول إلى الفهم العميق و الواسع للظاهرة المدروسة.

ومن خلال ذلك تم استخدام مجموعة من الأدوات لفك اللبس عن مختلف التساؤلات المطروحة في الإشكالية و الوصول إلى النتائج التي تساهم في فك اللبس و الغموض حول الظاهرة المدروسة و التي تمثل المرأة فيها الأساس في ذلك ، لعل أبرز هذه التقنيات هي الملاحظة ، الاستمارة و المقابلة.

حيث تمثل الملاحظة أقدم وسائل جمع المعلومات استخدمت للتعرف على الظواهر و الأحداث بشكل عام و في العلوم الاجتماعية بشكل خاص ، وتعد أحد العوامل و الوسائل المتعلقة بجمع المعلومات و البيانات المتعلقة بالسلوكيات و المشاعر و المواقف و الاتجاهات بالنسبة للفرد ، ولها طبيعة خاصة لأنها تؤدي إلى معلومات لا يمكن للوسائل الأخرى الحصول عليها ، فالملاحظة عبارة عن تفاعل و تبادل بيانات بين الباحث و المبحوث بغرض جمع البيانات المحددة حول الموضوع.[1]

1)- عبد الرحمن بدوي: **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1977، ص 121

أما من جهة أخرى فقد تم تطبيق أداة أخرى من أدوات الاستمارة ، والتي تعد" أحد وسائل جمع البيانات المدونة في شكل أسئلة محددة، معدة من قبل الباحث حول الموضوع المدروس ، أي أنه يمكن تحديد تعريف للاستمارة بأنها أداة لجمع المعلومات تحوي على عدد من الأسئلة مرتبة بأسلوب منطقي مناسب ، يجري توزيعها على أفراد معينين لأجل تعبئتها".[1]

و من خلال الاستمارة تم طرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة و المغلقة ، تميزت بالسهولة اللازمة في الطرح لأجل فهمها من طرف المبحوث و الإجابة عليها بكل سهولة و بساطة ، حيث تم من خلال هذه الاستمارة تحديد نوع المعلومات المراد الحصول عليها ، وتحديد الأسئلة و نوعيتها و شكلها لأجل صياغتها بالشكل المناسب و النهائي.

حيث شملت الاستمارة مجموعة من الأسئلة جاءت في أربعة محاور مقسمة كالآتي:

-**المحور الأول** يتضمن البيانات الشخصية، وكان في أربعة أسئلة مقسمة من 01 إلى 04.

-**المحور الثاني** و الذي تمحور حول دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال الأسئلة المرقمة من 05 إلى 13.

- **المحور الثالث** و الذي تعلق بالبيانات الخاصة يدور حول المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال الأسئلة المرقمة من 14 إلى 19.

- **المحور الرابع** التحديات التي تواجه المرأة المقاولة و ذلك ما جاء من خلال الأسئلة المرقمة من 20 إلى 28.

في ذات السياق تم إجراء مقابلة مع الدكتورة "**منيا الرقيق**" و هي دكتورة في المعهد العالي للعلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس العاصمة (ابن شرف) و باحثة في شؤون المرأة و الجندر، حيث تمثل المقابلة أهم الأدوات في جمع المعلومات و البيانات و المعطيات ، إذ تعرف"بأنها عملية تحدث بين شخصين يلعبان دورين اجتماعيين مختلفين ، دور المقابل الذي يريد المقابلة و التي يريد من خلالها أن يحصل على المعلومات المطلوبة ، و دور المبحوث الذي يقع عليه البحث و الذي يدعم الباحث أو المقابل بالمعلومات التي يحتاجها ، و تنطوي المقابلة على سؤال و جواب ، وعلى سلسلة من التفاعلات الاجتماعية التي تعتمد على رموز سلوكية و كلامية يقوم بها أطراف المقابلة".[2]

---

1)- نبراس عبد الستار : **استخدام مناهج البحث العلمي في الرسائل الجامعية** ، مجلة آداب المستنصرية ، جامعة المستنصرية، بغداد ، العراق ، 2016 ، ص 30

2)- إحسان محمد الحسين، **مناهج البحث العلمي**، دار وائل للنشر، الاردن، 2005، ص85

رابعا : عرض و تحليل البيانات الميدانية

I.البيانات الشخصية

جدول رقم (02) بيانات حول السن والحالة العائلية

النساء المقاولات / السن / الحالة العائلية	النساء المقاولات في الجزائر			النساء المقاولات في تونس		
	30-18	43-31	56-44	30-18	43-31	56-44
أعزب	4	14	6	3	5	2
	24 (%48)			10(33,33)		
متزوج	2	6	3	2	4	4
	11 (%22)			10 (33,33)		
مطلق	3	8	0	2	5	1
	11(%22)			8(26,66)		
أرمل	0	3	4	0	1	1
	7(%14)			2(6,66)		
المجموع (النسبة)	50(%100)			30(%100)		

تشير المعطيات الإحصائية الممثلة في الجدول أعلاه إلى أن فئة العزاب في كل من الجزائر و تونس تمثل أعلى نسبة بـ48% و 33,33% على التوالي والممثلة في أعلى عدد من خلال الذين تتراوح أعمارهم بين 31 و 43 سنة ، و هذا ما يشير إلى أن هناك ارتباط وثيق بين الحالة العائلية للمرأة خاصة المتواجدة في محيط أسري يسهل و يدعم فكرة التوجه المقاولاتي و ممارستها للنشاط و نشاطها المقاولاتي، كما أن لمتغير السن دور هام للتوجه المقاولاتي للمرأة من خلال أنه يلعب دور مهم في ولوج المرأة لعالم ريادة الأعمال خاصة وأن هذه المرحلة العمرية للأفراد تميزهم بالحركية والنشاط والأفكار الإبداعية ، وهذا السن يسمح لهن بالحصول على الدعم المالي الكافي من طرف الوكالات الوطنية سواء في تونس أو الجزائر و ذلك بهدف إنشاء مؤسساتهن الصغيرة و المتوسطة في إطار النشاط الذي يرغبن فيه.

إن هذه البيانات الإحصائية تكشف لنا أن هناك تشابه كبير بين البلدين ، حيث يظهر جليا أن ولوج المرأة لعام شغل المقاولاتية و زيادة الأعمال يرتبط ارتباطا وثيقا بمتغيري السن و الحالة العائلية ، فتواجد المرأة في محيط عائلي داعم و مساعد و تحررها من الارتباطات العائلية يساعد بشكل مباشر في دخولها لعالم المقاولة ، وكذلك تواجدها في سن يمثل الشريحة الشبابية تتميز بالطاقة و العطاء و الابتكار و الأفكار المتجددة يجعلها دائمة البحث عن إنشاء مشاريع خاصة بها تساهم في ارتقائها، و انطلاقا من ذلك و استنادا على التعاريف التي قدمها "**شومبتر**" حول المقاول نجد أن المقاول هو ذلك الفرد الذي يتوفر فيه مجموعة من الشروط الابتكارية و الأفكار المتجددة تتدخل فيها مجموعة من العوامل أهمها عامل السن يسمح بالعطاء الدائم و التفكير المتجدد.

جدول رقم (03) المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستوى التعليمي	**الجزائر**	**تونس**
ابتدائي	–	–
متوسط	(%8)4	(%3,33)1
ثانوي	(%18)9	(%23,33)7
جامعي	(%24)12	(%30)9
تكوين مهني	(%50)25	(%43,33)13
المجموع	(%10)50	(%100)30

يوضح الجدول التالي المستوى التعليمي الخاص بالنساء المقاولات في كل من الجزائر وتونس حيث يتصدر مستوى التكوين المهني النسب إذ يقدر بـ50% و 43,33% في كلا البلدين على التوالي ، بينما تمثل نسبة 24% و 30% المستوى الجامعي الذي يحتل المركز الثاني ، ثم يليه المستوى الثانوي بنسبة 18% و 23,33% ، ومن خلال قراءتنا لمعطيات الجدول و النسب المئوية المشار إليها مسبقا ، نستخلص أن التحصيل الدراسي والمستوى العلمي الأكاديمي لا يعد سببا و عاملا أساسيا في ولوج المرأة للعمل و ممارستها للنشاط المقاولاتي في كل من الجزائر و تونس ، بل تعد المهنة المكتسبة و المتعلمة في إطار مؤسسة التكوين المهني العامل الرئيسي في ذلك ، فإنشاء المرأة لمؤسستها الخاصة سواء كانت صغيرة أو متوسطة يرتبط ارتباطا وثيقا بنوع المهنة التي تتقنها و تسعى إلى تجسيدها في شكل مشروع على أرض الواقع.

جدول رقم (04) طبيعة ونوع نشاط أفراد العينة

طبيعة نشاط المؤسسة	الجزائر	تونس
الصناعة و الصناعة التقليدية	(%32)16	(%56,66)17
النقل و المواصلات	(%18)9	—
البناء و الأشغال اليومية	(%6)3	(%3,33)1
الزراعة و الصيد البحري	(%6)3	(%20)6
خدمات	(%20)10	(%16,66)5
أعمال حرة	(%18)9	(%3,33)1
المجموع	(%100)50	(%100)30

يبين الجدول أعلاه طبيعة نشاطا المؤسسة التي يتم إنشائها من طرف المقاولات في كل من الجزائر و تونس ، و ما يمكن ملاحظته من خلال ذلك أن الصناعة و الصناعة التقليدية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 32% و 56,66% في كلا البلدين ، ليليها نشاط الخدمات بنسبة 20% و 16,66% و هذا راجع إلى طبيعة المهنة التي تمتهنها النساء المقاولات في كلا البلدين ، حيث تجد الكثير من النساء يمارسن مهنة الخياطة و الحياكة و هذا راجع إلى عامل مهم و هو ثقافة المجتمعين ، إضافة إلى ذلك نجد في تونس على غرار الجزائر الاهتمام بهذا النوع من النشاطات يرجع إلى الطبيعة السياحية للدولة التونسية ، الأمر الذي يدفع العديد من التونسيات لممارسة هذا النشاط من أجل تحقيق الأرباح المتوقعة من جهة و توفير حاجيات السياح من جهة أخرى خاصة الأجانب الطامحين إلى التعرف على ثقافات الدول الأخرى، كما يتضح من خلال بيانات الجدول أن فئة الخدمات تحتل المراكز المتقدمة من حيث النسبة في الجدول و ذلك راجع أيضا إلى طبيعة المهنة و نوعية المجتمع ، حيث أن في المجتمع التونسي و الجزائري تمتهن النساء العديد من المهن على غرار الخياطة ، الحلاقة ...الخ، و التي تلقى رواجا كبيرا في البلدين لأجل تلبية حاجيات السكان خاصة فئة النساء، أما في القطاعات الأخرى فنجد أن النساء التونسيات يتفوقن في هذا المجال في حين نجد أن الجزائريات يتفوقن بالشكل الكبير على التونسيات في مجال النقل و المواصلات و هذا راجع إلى سبب رئيس والذي مؤداه احتكار الدولة التونسية لمجال النقل أي أن النقل و المواصلات حكر على الدولة فقط(الشركة التونسية للمواصلات) و ممنوع على الخواص و ذلك في شتى المجالات سواء النقل الحضري ، نقل المسافرين و حتى في مجال السكك الحديدية ، في حين نجد أيضا

ظهور محتشم للتونسيات في مجال النقل باستعمال سيارات الأجرة ، على غرار ذلك تظهر المرأة الجزائرية في هذا المجال فنجد العديد من الجزائريات يمتلكن حافلات خاصة بهن و خطوط نقل خاصة و أيضا سيارات أجرة خاصة بهن.

II- بيانات تتعلق بدور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية

جدول رقم (05) دافع الانجاز للمشاريع

دافع الانجاز	الجزائر	تونس
الرغبة في الاستقلالية	(%14)7	(%10)3
تحسين المستوى المعيشي	(%30)15	(%26.66)8
التخلص من البطالة	(%42)21	(%40)12
الحصول على مكانة اجتماعية	(%6)3	(%10)3
التواجد في محيط مقاولاتي	(%8)4	(%13.33)4
المجموع	(%100)50	(%100)30

يلعب العمل دورا محوريا في تنمية الموارد البشرية و الذاتية و الإمكانيات الاقتصادية لجميع النساء في الجزائر و تونس ، و ذلك من خلال محاولة إبراز المرأة لقدراتها و إمكانياتها خاصة في مجال المقاولة و ريادة الأعمال ، ما تجسد في إنشاء النساء لمشاريعهن الخاصة في العديد من البلدان، و ذلك لغرض تحسين الوضعية المعيشية و الاجتماعية و التي جاءت ممثلة بنسبة 30% في الجزائر و 26.66% في تونس ، كما تسعى المرأة الجزائرية و التونسية في هذا الصدد إلى التخلص من البطالة الذي يمثل العائق الأكبر للمرأة في مجتمعها أين يتم تهميش دورها الاستراتيجي في عملية التنمية و تحقيق التطور و التميز الاقتصادي و الاجتماعي ، وذلك ما تبين من خلال النسبة المئوية المحددة في الجدول و المتمثلة في 42% و 40% في كلا البلدين على التوالي، في حين مثلت مختلف الدوافع الدافعة لانجاز المرأة لمشاريعها الخاصة و محاولة إبراز لكفاءاتها في مختلف المجالات داخل أوساط المجتمع ، نسبا متفاوتة نسبيا كالرغبة في الاستقلالية و محاولة الحصول على مكانة اجتماعية و التواجد في محيط مقاولاتي.

و بالتالي فبروز المرأة في مجال المقاولة في كل من الجزائر و تونس يعود أساسا إلى مجموعة من العوامل و الدوافع أبرزها البطالة التي تعاني منها فئة كبيرة من النساء و التي تعود أساسا إلى قيم اللامساواة بين الجنسين في الفرص ، ما يجعلها تعاني و تعيش ضمن أطر تسود فيها معالم حياة رديئة لا تلبي احتياجاتها الأساسية و تدني لمستواها المعيشي ، و الذي يفرض عليها إنشاء مؤسستها الخاصة وولوجها إلى عالم الشغل وريادة الأعمال من أجل تحقيق مكانة اجتماعية و ظروف معيشية أفضل.

جدول رقم (06) الوضعية الاجتماعية لأفراد العينة

الوضعية الاجتماعية	الجزائر	تونس
سيئة	(%24)12	(%16,66)5
حسنة	(%60)30	(%70)21
جيدة	(%16)8	(%46,66)14
المجموع	(%100)50	(%100)30

إن بروز النساء المقاولات كفئة أساسية و محورية في المجتمعات ساهم بشكل فعال في زيادة وتيرة التنمية في مختلف المجالات سواء اقتصادية كانت أو اجتماعية و حتى سياسية ، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل حيث تمثل البطالة و الظروف المعيشية السيئة أحد أبرز الدوافع لولوج المرأة لعالم المقاولة و ريادة الأعمال خاصة في الجزائر و تونس ، حيث سعت المرأة الجزائرية و التونسية لإنشاء مشاريعهن الخاصة لأجل تحقيق مكانة اجتماعية أفضل و تحسين المستوى المعيشي و ذلك ما يتضح لنا من خلال بيانات الجدول أعلاه، حيث لقيت المرأة في كلا البلدين نجاحا كبيرا في ذلك ، ما تجسد من خلاله تحسين الوضعية الاجتماعية التي يعيشونها بنسبة 60% و 70% في كلا البلدين على التوالي ، و وصلت حتى النساء المقاولات بعد إنشائهن لمشاريعهن إلى وضعية اجتماعية جيدة جدا بنسبة 16% في الجزائر و 46,66% في تونس ، وذلك يعود إلى نوعية المشروع المختار و حسن التسيير ، إضافة إلى المحيط الاجتماعي الذي تمارس فيه المرأة لنشاطها ، والدعم العائلي الذي تحظى به المرأة المقاولة ، كلها عوامل تؤثر إيجابيا على مردود المرأة المقاولة.

جدول رقم (07) المحيط الاجتماعي لأفراد العينة

تواجد مقاولين	الجزائر	المحيط الاجتماعي		تونس	المحيط الاجتماعي	
نعم	37(%74)	أفراد من العائلة	19(%51.35)	21(%70)	أفراد من العائلة	12(%57.14)
		الأصدقاء	12(%32.43)		الأصدقاء	7(%33.33)
		الجيران	2(%16.21)		الجيران	2(%9.52)
لا	13(%26)	37(%100)		9(%30)	21(%100)	
المجموع	50(%100)			30(%100)		

لقد أكدت النظرية الماركسية في نظرتها إلى المرأة على أن النظام الرأسمالي هو السبب الرئيس الذي جعل المرأة بمثابة عاملة لدى الرجل ، تتلخص مجموع أعمالها على رعاية الأطفال و العمل المنزلي ، كما أكد "**شومبيتر**" في تعريفه للمقاول على وجوب توفر مجموعة من العوامل لتجعله قادرا على إنجاز مشروعه أبرزها الإبداع و الابتكار ، لكن خلافا لذلك أكدت "**شلوف فريدة**" من خلال دراستها حول واقع المرأة المقاولة في الجزائر على نقطة أساسية مفادها أن المحيط الاجتماعي يعد أحد الدعائم الأساسية لولوج المرأة إلى المقاولة ، وذلك ما تم تأكيده من طرف أفراد العينة سواء في الجزائر أو تونس ، من خلال تأكيدهم على تواجدهم في محيط مقاولاتي سواء ممثل في أفراد العائلة بنسبة 51,35% و 57,14% في كلا البلدين ، أو ممثل بالأصدقاء بنسبة (32,43% الجزائر) (33,33% تونس) ، أو ممثل في الجيران بنسبة 16,21% في الجزائر و 9,52% في تونس، وبالتالي يعد المحيط الاجتماعي أداة دافعة لولوج المرأة لمجال المقاولة وريادة الاعمال.

جدول رقم(08) مساهمة المشاريع المنجزة في خلق مناصب عمل جديدة

خلق المناصب	الجزائر	تونس
نعم	(%42)21	(%43,33)13
لا	(%58)29	(%56,66)17
المجموع	(%100)50	(%100)30

إن تحقيق التطور و التقدم في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية داخل المجتمعات و تحقيق التنمية المستدامة يتوقف على مجموعة من العوامل ، حيث تمثل المرأة عاملا أساسيا في ذلك ، و لأجل أن يحقق المشروع الذي تم إنشائه من طرف المرأة النتائج المرجوة منه سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي ، يجب أن يحقق النتائج التنموية المرتقبة منه، و من خلال الجدول أعلاه و تحليلينا للبيانات وفقا لإجابات المبحوثات يتضح لنا أن أغلب المشاريع المنجزة لم تساهم في خلق مناصب عمل جديدة سواء في الجزائر أو تونس بنسبة 58% و 56,66% على التوالي، و يعود ذلك أساسا إلى نوعية المشاريع المنجزة و التي هي في أغلب الأحيان مشاريع لا تعتمد على عمالة كثيرة أو بالأحرى هي مشاريع مهنية ترتكز على مهن محددة كالحلاقة ، الخياطة...الخ.

و بالتالي و من خلال ما تم التطرق إليه و رغم بروز المرأة في هذا المجال نرى أن تحقيق المرأة للتنمية الاجتماعية يبقى محتشما ، و يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى نوعية المشاريع المنجزة، والثقافة المهنية والتي تتمحولر حول مهن بسيطة مكتسبة تتقنها المرأة.

جدول رقم (09) مساهمة المشاريع المنجزة في توظيف خريجي الجامعات

التوظيف	الجزائر	تونس
نعم	(%12)6	(%40)12
لا	(%88)44	(%60)18
المجموع	(%100)50	(%100)30

إن تحقيق المرأة المقاولة للتنمية الاجتماعية سواء في الجزائر أو تونس أو مختلف البلدان و المجتمعات العالمية سواء العربية أو غير العربية ، يتوقف على مجموعة من المؤشرات تمثل البطالة فيها أحد أبرز المعايير التي تقاس عليها فعالية إنشاء المؤسسات أو المشاريع من طرف المرأة المقاولة ، وانطلاقا من التحليلات السابقة و ما هو موضح أمامنا من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن المشاريع المنجزة من طرف المرأة في الجزائر و تونس ليست كفيلة بتحقيق النتائج التنموية المرجوة منها ، و ذلك نتيجة فشلها في استقطاب و توظيف عدد كبير من خريجي الجامعات وذلك بنسبة 88% في الجزائر و 60% في تونس ، يرجع ذلك بالأساس كون هذه المشاريع المنجزة لا تتماشى و طموحات هذه الفئة من المجتمع ، كونها مشاريع مهنية أساسا و لا تقدم الاحتياجات الأساسية لهم (الأجر مثلا)، العمل الطامحين إليه بعد التخرج...الخ

جدول رقم (10) مساهمة المشاريع المنجزة في التقليل من المشاكل الاجتماعية

ملائمة المشاريع	الجزائر	المشاكل الاجتماعية		تونس	المشاكل الاجتماعية	
نعم	(%64)32	التقليل من البطالة	(%16.25)18	(%56.66)17	التقليل من البطالة	(%52.94)9
		تلبية الاحتياجات	(%15.62)5		تلبية الاحتياجات	(%23.52)4
		تحسين الظروف	(%21.87)7		تحسين الظروف	(%23.52)4
لا	(%36)18	(%100)32		(%43.33)13	(%100)17	
المجموع	(%100)50			(%100)30		

إن تحقيق التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية يتوقف على مجموعة من المؤشرات لعل أبرزها القضاء على البطالة ، وذلك ما أكده أفراد العينة باعتبار أن مشاريعهم المنجزة ساهمت في تحقيق نوع من التنمية الاجتماعية ، وتجسد ذلك من خلال التقليل من نسبة البطالة بنسبة 56,66% و 52,94% في الجزائر و تونس ، كما أكد أفراد العينة على أن مختلف المشاريع المنجزة باختلاف نوع المشروع و نوع النشاط و المخرجات التي يوفرها ساهمت في تلبية احتياجات العمال بنسبة 15,62% (الجزائر) و 23,52% (تونس) وتحسين ظروفهم الاجتماعية بنسبة 21,87% و 23,52% في كلا البلدين على التوالي.

جدول رقم (11) ملائمة الأجور للمتطلبات المعيشية للعمال

ملائمة الأجور	الجزائر	تونس
نعم	(%72)36	(%63.33)19
لا	(%28)14	(%36,33)11
المجموع	(%100)50	(%100)30

من خلال بيانات الجدول التالي يتضح لنا أن الأجور التي تقدمها النساء المقاولات صاحبات المشاريع إلى العمال تلائم إلى حد ما متطلبات القائمين بالعمل بنسبة 72% في الجزائر و نسبة 63.33% في تونس، في حين نجد أن هناك من يرى بأن الأجر المقدم للعامل في إطار قيامه بالعمل لا تتناسب مع متطلبات الوظيفة و متطلبات القائم بالعمل و ذلك بنسبة28 % و 36.33% على التوالي.

وبالتالي فالأجور المقدمة للعمال تناسب و تلبي إلى حد ما احتياجاتهم و ذلك يعود أساسا كون الفئة العاملة المستهدفة تمثل النساء أصلا الذي لا يمثل موضوع الأجر المقدم لهم نقطة أساسية عكس فئة الرجال الدين تتضاعف مسؤولياتهم في الحياة الاجتماعية، حيث نجد تواجد ضئيل للرجال في هذا الإطار، وذلك يرجع إلى طبيعة المشاريع و نوع النشاط الممارس من طرف صاحبات المؤسسات، إضافة إلى الأجر المقدم.

جدول رقم (12) تكوين الأفراد وتعليمهم

التكوين	الجزائر	مشكلات اليد العاملة		تونس	مشكلات اليد العاملة	
لا	(%30)15	التدريب	(%29.16)7	(%26.66)8	التدريب	(%37.5)3
		الانضباط	(%37.5)9		الانضباط	(%37.5)3
		الاستقرار	(%33.33)8		الاستقرار	(%25)2
نعم	(%70)35	(%100)15		(%73.33)22	(%100)8	
المجموع	(%100)50			(%100)30		

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن مختلف المشاريع المنجزة من طرف أفراد العينة ساهمت مبدئيا في تكوين الأفراد و تعليمهم و ذلك حسب ما أفادت به النساء المقاولات ، وتجسد ذلك بنسبة 70% في الجزائر و 90% في تونس ، حيث لعبت هذه المشاريع دورا فعالا في توفير فرص عمل في مختلف المهن و بالتالي إكساب المقبلين عليها بعض الخبرات ، كما أفادتنا عينة الدراسة بوجود عائق مهم يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة و المسطرة للمشاريع المنجزة، و هو العائق الذي يتمثل في العمالة ، حيث أرجعت صاحبات الأعمال ذلك إلى عدة مشكلات أولها عدم الانضباط في العمل و ذلك بنسبة 37,5% في الجزائر و نفس النسبة في تونس ، أما الثانية فتمثلت في نقص التكوين و ذلك ما يتضح من خلال النسب المسجلة و المقدرة بـ29,16% و 37,5% في كلا البلدين على التوالي.

كما اعترفت النساء صاحبات الأعمال بوجود مشكلة أخرى و التي تتمثل في عدم الاستقرار في العمل و ذلك بنسبة 33,33% و 25% في كل من الجزائر و تونس تواليا، و تعود هذه المشكلات المتعلقة بالعمالة إلى مجموعة من الأسباب أهمها الأجور المقدمة من طرف صاحبات الأعمال إضافة إلى ساعات العمل و التي تفوق في حالات العشر ساعات يوميا، أما عن مشكلة نقص التكوين و التدريب فهذا يعود إلى نوعية المشروع القائم من طرف صاحبة العمل و الذي قد لا يتوافق مع خبرات و مهنة العامل.

III.بيانات تتعلق بدور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية

جدول رقم(13) السعي لتطوير المشاريع المنجزة

تطوير المشاريع	الجزائر	تونس
نعم	(%76)38	(%73,33)22
لا	(%24)12	(%26,66)8
المجموع	(%100)50	(%100)30

يوضح الجدول التالي أن معظم النساء المقاولات رائدات الأعمال و صاحبات المشاريع المنجزة ، لديهم الرغبة في توسيع و تطوير مشاريعهم التنموية في الجزائر و تونس و ذلك بنسبة 76% و 73,33% على التوالي ، و الهدف من ذلك هو تحقيق قفزة نوعية سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي ، حيث أدى بروز المرأة في هذا المجال و تحقيقها لأهدافها و طموحاتها من خلال إنجازها لمشاريعها ، يعود بالإيجاب عليها و يجعلها دائمة البحث من أجل التطوير و التحسين المستمر لأجل الاستمرارية و مواكبة مختلف التطورات ، غير أن بعض صاحبات المشاريع صرحوا بعدم رغبتهن في توسيع مشاريعهن في كلا البلدين و ذلك ما تجسد في نسبة 24% و 26,66% في كلا البلدين على التوالي، و يعود السبب الرئيسي لذلك إلى مجموعة الصعوبات سواء المادية أو المجتمعية ، أو نتيجة للهيمنة الذكورية في المجتمعين بصفة خاصة و في المجتمعات العربية بصفة عامة ، التي ترفض ولوج المرأة إلى عالم ريادة الأعمال و المقاولة خاصة في المجالات التي تلقى سيطرة من طرف الرجال.

جدول رقم (14) مساهمة المرأة المقاولة في زيادة الإنتاج و تحسين الخدمات

المساهمة	الجزائر	كيفية المساهمة		تونس	كيفية المساهمة	
نعم	(%64)32	تلبية الاحتياجات	(%28.12)9	(%73.33)22	تلبية الاحتياجات	(%33.33)4
		تقليص الواردات	(%18.75)6		تقليص الواردات	(%16.66)2
		زيادة الصادرات	(%6.25)2		زيادة الصادرات	–
		تخفيض البطالة	(%46.88)15		تخفيض البطالة	(%50)6
لا	(%36)18	(%100)32		(%26.66)8	(%100)12	
المجموع	(%100)50			(%100)30		

يبين الجدول أعلاه بأن للمشاريع المنجزة من طرف النساء المقاولات دور في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الانتاج وتحسين الخدمات، إذ بلغت نسبة ذلك 64% في الجزائر و 73,33% في تونس حيث وزعت على مجموعة من الاحتمالات كان أهما خلق مناصب عمل جديدة و التقليص من نسبة البطالة و ذلك بنسبة 49,12% و 39,21% في كلا البلدين على التوالي، إضافة إلى تلبية احتياجات المجتمع بنسبة 31,57% و 37,25% ، وفي المقابل نجد أن بعض المقاولات يرون بأن مشاريعهن المنجزة لم تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة ، و ذلك بنسبة 36% في الجزائر و 26,66% في تونس ، استنادا إلى أن هذه المشاريع هي مشاريع مهنية بالدرجة الأولى تسعى إلى تحقيق خدمات اجتماعية بسيطة ، و الدليل على ذلك أن مختلف المشاريع لم تساهم في زيادة الصادرات و ذلك بنسبة 3,50% في الجزائر .

جدول رقم (15) الأسواق التي تسوق فيها مخرجات المشاريع المنجزة

الأسواق	الجزائر	تونس
محلية	(%56)28	(%40)12
جهوية	(%26)13	(%6,66)2
وطنية	(%18)9	(%53,33)16
دولية	(%0)0	(%0)0
المجموع	(%100)50	(%100)30

يبين الجدول أعلاه بأن مخرجات المشاريع من طرف النساء المقاولات في تونس تسوق إلى أسواق محلية بنسبة 40% و التي تمثل أعلى نسبة من خلال إجابات أفراد العينة ، وكذلك هو الحال بالنسبة للجزائر فالسوق المستهدفة و التي تسوق فيها مخرجات المؤسسات و المشاريع المنجزة من طرف النساء المقاولات باختلاف النشاطات الممارسة هي أسواق محلية بنسبة 56% ، بينما بلغت نسبة التسويق في الأسواق الجهوية 26% في الجزائر و 6,66% في تونس ، والأسواق الوطنية 18% في الجزائر و 53,33% في تونس ممثلة أعلى نسبة ، و بالتالي فنوع النشاط و جودة المنتجات و القدرة على المنافسة كلها معايير تتحكم في القدرة على التسويق و السيطرة على الأسواق ، وبالتالي فالمرأة التونسية نجدها تتفوق على المرأة الجزائرية في هذا الجانب و ذلك يعود بالأساس بمكتسبات المرأة في هذا المجال بالدرجة الأولى ، ويعود إلى عوامل أخرى أبرزها السياحة و التي تساعد المرأة المقاولة التونسية في تسويق منتجاتها.

جدول رقم (16) إمكانية الانفتاح على الأسواق العالمية

إمكانية الانفتاح	الجزائر	امتلاك شهادة الإيزو		تونس	امتلاك شهادة الإيزو	
نعم	(%68)34	نعم	(%17.64)06	(%56.66)17	نعم	(%23.52)4
		لا	(%82.35)28		لا	(%76.47)13
لا	(%32)16	(%100)34		(%43.33)13	(%100)17	
المجموع	(%100)50			(%100)30		

إن نجاح أي مؤسسة سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، اقتصادية كانت أو غيرها يرتبط ارتباطا وثيقا بجودة المنتجات و الخدمات التي تقدمها ، وذلك ما يساهم بشكل فعال في السيطرة على السوق و المنافسة ، و انطلاقا من ذلك تعتبر المشاريع المنجزة من طرف أصحابها تمتلك مجموعة من الخصائص التي تمكنها من الانفتاح على الأسواق العالمية و المنافسة ، وهذا ما يعطى دفعة قوية للاقتصاديات المحلية سواء في تونس أو في الجزائر ، وذلك ما تم تأكيده من طرف أفراد العينة بنسبة 68% في الجزائر و 56,66% في تونس ، لكن بالرغم من ذلك تبقى معظم المؤسسات المنجزة لا تمتلك المؤهلات اللازمة لامتلاك شهادة الايزو(82.35%/76.47% تواليا) و ذلك يعود إلى مجموعة من العوامل سواء ذاتية ترجع إلى ثقافة أصحاب المشاريع الغير مستعدين لدخول معترك المنافسة العالمية، نظرا لنوع النشاط أو حتى ضعف التسيير ، أو عوامل مجتمعية تقود إلى غياب الدعم الكافي من مؤسسات الدولة المخولة لذلك.

جدول رقم (17) الخلفية المعرفية لمفهوم الجودة

المعرفة بالجودة	الجزائر	تونس
نعم	(%64)32	(%63.33)19
لا	(%36)18	(%36.66)11
المجموع	(%100)50	(%100)30

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب صاحبات المشاريع و باختلاف نوع النشاط ، لديهم خبرة مسبقة و إطلاع حول مفهوم الجودة و ذلك بنسبة 64% في الجزائر و 63,33% في تونس ، حيث ترى صاحبات الأعمال سواء في الجزائر أو تونس أن مخرجات المشاريع المنجزة تتطابق و معايير الجودة في كلا البلدين، و بالتالي تقدم هذه المؤسسات خدمة تتماشى و متطلبات أفراد المجتمع ، وهذا ما يساهم في تقديم إضافة نوعية سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي للمجتمعين، لكن يبقى السؤال المطروح هنا لماذا لا يمكن لهذه المشاريع امتلاك شهادة الإيزو رغم أن المخرجات تتماشى و معايير الجودة؟ هنا يمكن القول أن هناك عوامل تحول دون ذلك كما أشرنا سابقا ، وقد تكون عوامل ذاتية المترية عن الخوف من المخاطرة ، أو عوامل مجتمعية أبرزها غياب الدعم والمرافقة.

جدول رقم (18) المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المشاركة	الجزائر	تونس
ضعيفة	15 (30%)	11 (36.33%)
متوسطة	27 (54%)	13 (43.33%)
جيدة	8 (16%)	6 (20%)
المجموع	50(100%)	30 (100%)

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن مشاركة المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية متوسط وذلك حسب ما تم الإجابة عنه من طرف أفراد العينة حيث بلغت نسبة ذلك 54% في الجزائر و43,33% وذلك يعود إلى مجموعة من العوامل والصعوبات التي تواجه المرأة في هذا المجال سواء منها الصعوبات الذاتية والتي تتعلق بصاحبة المشروع في حد ذاتها خاصة المرتبطة بنوعية النشاط الممارس ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف المرجوة منه لأجل تحقيق الارتقاء التنموي في إطار السياسة المتبعة من طرف الدولية الجزائرية والتونسية، أو حتى الصعوبات المجتمعية ،المادية والثقافية ،وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى إجابات الدكتورة " **مينا الرقيق** "حول هذا الموضوع والتي صرحت بأن مساهمة المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس ضعيف وضعيف جدا، وذلك يعود بالأساس إلى كون المرأة مجرد امرأة في نظرة المجتمع، أي أن جنس المرأة يفرض عليها أن تكون تابعة وخاضعة دائما للرجل، دلك رغم الأطر التشريعية التي تفرضها الدولة التونسية لتمكين المرأة في مختلف المجالات والتي يبقي تنفيذها مجرد حبر على ورق، وبالتالي المشاريع المنجزة من طرفها تبقى مجرد مشاريع بسيطة ،لا تقدم الإضافة المرجوة منها في عملية التنمية المستدامة، وهدا ينطبق أيضا على المرأة المقاولة الجزائرية.

III- بيانات تتعلق بالتحديات التي تواجهها المرأة المقاولة

جدول رقم (19) ملائمة المشاريع المنجزة للطموحات والرغبات

ملائمة المشاريع	الجزائر	أسباب اختيار النشاط		تونس	أسباب اختيار النشاط	
لا	(%66)33	الرغبة في العمل	(%27.27)9	(%40)12	الرغبة في العمل	(%33.33)4
		البطالة	(%54.54)18		البطالة	(%41.66)5
		الاستقلالية	(%6.06)2		الاستقلالية	-
		الظروف العائلية	(%12.12)4		الظروف العائلية	(%25)3
نعم	(%34)17	(%100)33		(%60)18	(%100)12	
المجموع	(%100)50			(%100)30		

من خلال بيانات الجدول التالي يتضح لنا وأن المشاريع المنجزة من طرف النساء المقاولات لا تتماشى وطموحاتهم وذلك بنسبة 66% في الجزائر و60% في تونس، بل يعود اختيار النشاط والولوج فيه الى مجموعة من العوامل أهمها البطالة وذلك بنسبة 52,72% و43,90% في كلا البلدي، ودوافع أخرى كمحاولة الاستقلالية والرغبة في العمل ،كما تعد الظروف العائلية التي يعيشها بعض أفراد العينة عامل مهم ودافع أساسي للولوج في عالم المقاولة لأجل تلبية مختلف الاحتياجات التي تسعى المرأة لتحقيقها في حياتها اليومية.

جدول رقم (20) تلقي أفراد العينة الدعم من الأسرة والأقارب.

الدعم	الجزائر	تونس
نعم	31 (%62)	23 (76.66%)
لا	19 (%38)	7 (%23.33)
المجموع	50 (100%)	30 (%100)

إن نجاح أي مشروع منجز من طرف أي فرد كان ،سواء أنثى أو ذكر راجع إلى مجموعة من العوامل لعل أبرزها تلقي الدعم الكافي سواء المعنوي أو المادي من طرف أقرب الناس إليك ،وهم أفراد عائلتك وأسرتك ،وبالتالي فالمحيط الأسري يلعب دورا هاما في تشجيع ومساندة المرأة في ممارسة نشاطها المقاولاتي و بلوغ النجاح فيه، بما يحقق الأهداف المرجوة منه، ومن خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة يتلقون الدعم الأسري الكافي ما يخولهم للنجاح في مشاريعهم المنجزة باختلاف نشاطاتها وذلك بنسبة 62% في الجزائر،76,66% في تونس، غير أن بعض النساء المقاولات سواء الجزائريات أو التونسيات اعتبرن أن أسرهن لا يقدمن لهن الدعم الكافي لأجل النجاح في مشاريعهن،وذلك بنسبة 38% في الجزائر ،و23,33% في تونس ،ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أبرزها غياب الوعي التنموي لدى فئة معينة من المجتمع سواء الجزائري أو التونسي ،وكذلك ثقافة المجتمع الذي يغيب فيه عنصر المبادرة والنشاط المقاولاتي لأجل تحقيق الثروة.

جدول رقم (21) دعم المجتمع للمرأة المقاولة.

الإجابة	الجزائر	تونس		الجزائر	تونس
لا	39 (%78)	9 (%30)	ثقافة	21 (43.75%)	8(%61.53)
			الدين	12 (%25)	3(%23.07)
نعم	11 (%22)	21 (%70)	العادات والتقاليد	15(%31.25)	2 (%15.38)
المجموع	50 (%100)	30(%100)	المجموع	50 (%100)	30(100)

تتعرض المرأة المقاولة إلى مجموعة من التحديات والصعوبات أبرزها السيطرة والهيمنة الذكورية في مختلف المجالات والتي تتعلق بزيادة الأعمال وعامل الشغل ،وهذا ما تعرضت إليه الزهرة عباوي في دراستها حول المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط المقاولاتي ،وهذه الهيمنة ترجع في الأساس إلى عوامل اجتماعية أبرزها ثقافة المجتمع وذلك ما أكدته أفراد العينة بنسبة 43,75% في الجزائر و61,53% في تونس ،كما يعد الدين أيضا أحد المعيقات التي تعيق دور المرأة وذلك من خلال الفهم الخاطئ لتعاليمه التي نادت بتكريم المرأة ورفع منزلتها ،وذلك ما تحدد بنسبة 25% و23,07% في البلدين على التوالي ،وبالتالي فالعادات والتقاليد المستوحاة من الدين وثقافة المجتمع تحد من بروز المرأة في مجال المقاولة وهذا ما تم تأكيده بنسبة 31,25% في الجزائر و15,38% في تونس.

جدول رقم (22) التحديات الإدارية التي تواجهها المرأة المقاولة

التحديات	الجزائر	تونس
نعم	22 (%44)	18 (60%)
لا	28 (%56)	12 (%40)
المجموع	50 (100%)	30 (%100)

من خلال الدراسات التي تم التطرق إليها ، والتي ركزت في أغلبها على مجموع التحديات التي تحول دون ممارسة المرآة المقاولة لنشاطها وتحقيقها لأهدافها، ومن خلال بيانات وأجوبة العينة الموضحة في الجدول أعلاه، يتضح لنا جليا وأن المشاكل الإدارية، تبقى واحدة من أهم التحديات التي تواجه الأفراد بغض النظر عن عمره أو جنسه (ذكر / أنثى) فالمجتمع الجزائري والمجتمع التونسي والمجتمعات العربية بشكل عام لم تصل إلى مرتبة التطوير والرقي الذي يسهل مختلف العمليات الإدارية لتسهيل نشاطات مختلف الأفراد في مختلف المجالات، وفقا لطموحاتهم ومهاراتهم واستعداداتهم وحتى ابتكاراتهم، والمرأة الجزائرية والتونسية تدفع الثمن اليوم في ذلك، فرغم الدعم الدولي لترقية المرأة وتطوير قدراتها واستثمارها لولوج عالم المقاولة من أجل تحقيق الإضافة النوعية للاقتصاديات المحلية، إلا أن المشاكل الإدارية تبقى من أهم العوامل التي تحول دون تحقيق المرأة لأهدافها، وذلك ما تم تأكيده من خلال إجابات أفراد العينة بنسبة 56% و 40 % في الجزائر وتونس عن عدم وجود التسهيلات الإدارية اللازمة لتحقيق المرأة المقاولة للأهداف التي تطمح إليها من خلال إنجازها لمشاريعها.

جدول رقم (23) توجه المرأة المقاولة عند التعرض لضائقة مالية

توجه المرأة المقاولة	الجزائر	تونس
العائلة	35 (70%)	10 (33.33%)
البنك	4 (8%)	14 (46.66%)
شبكة الأصدقاء	11 (22%)	6 (20%)
المجموع	50 (100%)	30 (100%)

إن نجاح أي مشروع منجز من طرف المرآة المقاولة ، يتوقف على مجموعة من العوامل المعايير، من بين هذه العوامل قد تكون اجتماعية، ثقافية وحتى اقتصادية، حي يلعب المحيط الاجتماعي، والعائلي دور فعال في ذلك خاصة في دعم الفرد في إنشاء مشروع خاص به ومسايرته، سواء كان هذا الدعم معنوي أو اقتصادي، وذلك ما تبين من خلال إجابات المبحوثات في الجزائر حيث شهدت النسبة 70% يلجأن إلى العائلة عند التعرض لضائقة مالية، ثم اللجوء إلى شبكة الأصدقاء بنسبة 22% ليأتي الحل الأخير وهو التوجه إلى البنك بنسبة 8% وهذا دليل كاف على أن العلاقات الاجتماعية والعائلية في المجتمع الجزائري مازالت مترابطة ومتماسكة، غير أن الأمور تختلف في تونس وذلك استنادا الى البيانات المقدمة لنا من طرف المبحوثات صاحبات الأعمال ، حيث أن التعرض لضائقة مالية يدفعهم إلى اللجوء للبنك وذلك بنسبة 46.66% ثم العائلة بنسبة 33.33% و 20%، وهذا دليل على روح المرأة التونسية في تحمل الخسارة والمخاطرة من خلال المبادرة، وهدا ما يمكن إسقاطه على تعريف ماكس فيبر للمقاول الذي يعتبره الفاعل المركزي الذي يقوم عليه المشروع، و فرغم التقارب الكبير بين البلدين في العديد من الأمور إلا أن هناك نوع من الاختلاف من حيث الثقافة المجتمعية وشخصية الأفراد.

جدول رقم (24) تلقي الدعم والمرافقة من الهيئات الرسمية

الدعم	الجزائر	تونس
نعم	(36) 18	(40) 12
لا	(64) 32	(60) 18
المجموع	(100) 50	(%100) 30

في إطار إنجاز المشاريع، وضمان سيرورة السير الحسن لها، وتحقيقها للأهداف المرجوة منها بفعالية داخل المجتمعات المحلية، يتطلب ذلك نوع من الرقابة، المرافقة، الدعم وحتى التشجيع من طرف الهيئات الوصية داخل المجتمعات، سواء كانت ممثلة في وكالات أو حتى جمعيات، وبالتالي تحد غياب المرافقة والدعم الكافيين أحد أبرز التحديات التي تقف عائقا أمام نجاح المشاريع وديمومتها وتحقيقها لأهدافها، وذلك بنسبة 64% في الجزائر و 60% في تونس، وذلك ما أكدته أيضاً مختلف الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في الفصل الأول، حيث أكدت على مجموعة من التحديات تواجه النساء المقاولات سواء في تونس أو الجزائر، ومن بين هذه التحديات هو غياب المرافقة والدعم الإداريين الكافيين لنجاح المشاريع والمؤسسات المنجزة من طرف النساء المقاولات.

جدول رقم (25) المشكلات التي تواجه المرأة المقاولة.

المشكلات	الجزائر	تونس
قلة الخبرة في النشاط	11 (%22)	4 (%13.33)
البيروقراطية الإدارية	16 (%32)	19 (%63.33)
صعوبة التسويق	23 (46%)	7 (23.33)
المجموع	50(%100)	30(%100)

تتعدد التحديات والمعيقات التي تقف في وجه الأفراد داخل المجتمعات بصفة عامة، وفي وجه النساء صاحبات الأعمال بوجه خاص ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب والظروف والعوامل سواء المجتمعية منها وحتى الثقافية والاقتصادية والسياسية، واستنادا إلى التحليلات السابقة يمكن استنتاج مجموعة أخرى من التحديات التي تواجه النساء المقاولات في تونس والجزائر ولعل أبرزها صعوبة التسويق في الجزائر بنسبة 64 % حسب إجابات أفراد العينة إضافة إلى البيروقراطية الإدارية بنسبة 32% وقلة الخبرة في النشاط بنسبة 22% أما في تونس فنجد أن أهم التحديات تتوقف على البيروقراطية الإدارية بنسبة 63.33% لتليها صعوبة التسويق 23.33% و 13.33% حول قلة الخبرة في النشاط، ورغم اختلاف المسببات والتفاوت في النسب حول مختلف التحديات ، إلا أنها تبقى أحد المعيقات الأساسية التي تحول دون نجاح المشاريع المنجزة من طرف النساء المقاولات وبالتالي الحلول دون تحقيق النمو والارتقاء بالمجتمعات المحلية لأجل تحقيق الاستمرارية، والمنافسة ، وتحقيق الأهداف المطلوبة والمرجوة ، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى غياب الإمكانيات اللازمة من طرف الدولة التونسية، وكذا غياب مصادر الطاقة.

خامساً: نتائج الدراسة

1- نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات الجزئية

لقد تم عرض البيانات وتحليلها كمحاولة من أجل التأكد من صحة الفرضيات التي تم التطرق إليها في الفصل الأول والتي تعتبر بمثابة همزة وصل بين ما هو نظري وما هو ميداني، وذلك لأجل اختبارها ميدانيا، حيث جاءت الفرضية الأولى والتي أكدت على انه للمرأة المقاولة دور في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال مجموعة من العوامل ، فمن خلال بيانات الجدول رقم (06) اتضح أن مختلف المشاريع المنجزة ساهمت نسبياً في تحسين الوضعية الاجتماعية لأفراد العينة ، حيث فتحت لهم المجال للاستثمار والإنتاج وبالتالي تحقيق أرباح نوعية لفائدتهم، كما ساهمت هذه المشاريع المنشأة من طرف النساء المقاولات في تونس والجزائر من تحسين الأوضاع الاجتماعية للعاملين وهذا ما أكدته بيانات الجدول رقم(11) حيث فتحت هذه المؤسسات والمشاريع فرص عمل ولو نسبية للكثير من البطالين، وعملت بدورها على التخفيف من حدة ونسبة البطالة، وهذا ما أكدته بيانات الجدول رقم (08) إلا أن هذه المؤسسات يعيب عليها عدم قدرتها على استقطاب وتوظيف خريجي الجامعات ويعود ذلك إلى نوعية النشاط الممارس والذي تقوم عليه المؤسسة، ونظرا لحداثة هذه المشاريع وتحسينها للظروف المعيشية للأفراد داخل مجتمعاتهم، وتميزها بالفعالية والمرونة، ساهم ذلك في تكوين الأفراد وتدريبهم،وذلك رغم طبيعة المشكلات المتعلقة باليد العاملة كعدم الاستقرار في العمل، ونقص التدريب والتكوين والكفاءة.

كما جاءت الفرضية الثانية و التي مفادها أن للمرأة المقاولة دور في عملية التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج المحلي ، وذلك ما اتضح لنا من خلال بيانات الجدول رقم (13) والذي يؤكد على أن معظم النساء المقاولات يطمحن إلى تطوير وتوسيع المشاريع الخاصة بهم ، وذلك ما يساهم في زيادة الإنتاج وتحسين الخدمات، وبالتالي تحقيق إضافة نوعية للاقتصاد المحلي نسبيا، من خلال مجموعة من المعايير أهمها تلبية احتياجات المجتمع والتقليص من حدة البطالة ، كما أن السعي إلى تطوير المشاريع وتوسيعها يجعل منها دافعاً أساسياً للانفتاح على مختلف الأسواق سواء الداخلية منها وحتى العالمية ، وبالتالي تزيد المنافسة لأجل السيطرة على الأسواق الخاصة المحلية منها و الوطنية، وبالتالي تبني أسس علمية ترتكز أساساً على معايير الجودة ما يجعل الفرد المواطن يستفيد من ذلك وينتعش الاقتصاد المحلي، غير أن ذلك يبقى نسبيا وبطريقة بطيئة نتيجة للعديد من العوامل والظروف التي تقف عائقا في وجه المرأة المقاولة والتي تحد من مستوى مشاركتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومنه ومن خلال ما تم التطرق إليه سابقا يمكن القول أن هناك مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون الممارسة المرأة لنشاطها المقاولاتي وتحقيقها الأهداف التي تطمح إليها ، وذلك بالاستناد

إلى الفرضية الجزئية الثالثة والتي مفادها وجود مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة المقاولة والتي يمكن حصرها في تحديات مجتمعية تتمثل في الأطوار الثقافية والأسرية التي تختلف من مجتمع إلى أخر، وأخرى إدارية ومالية تتلخص في غياب المرافقة والدعم، ولعل أبرز التحديات التي تواجه المرأة في المجتمعات العربية بصفة عامة هي مشكلة السيطرة والهيمنة الذكورية على مختلف مجالات ريادة الأعمال والتي تهمش الدور الاستراتيجي للمرأة في مجال المقاولة بصفة خاصة والعمل بصفة عامة.

1-النتائج العامة:

من خلال القيام بالدراسة حول دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة وتحليل البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها في كلا البلدين سواء في الجزائر أو تونس، يمكن أبراز أهم النتائج المتوصل إليها من خلال ما يلي :

- أن متغير السن والحالة العائلية يعد عاملا أساسيا يساهم في ولوج المرأة المقاولة إلى عالة ريادة الأعمال في مختلف المجالات في كل من الجزائر وتونس
- أن المستوى التكويني والمهني يلعب دوراً فعال في إنشاء النساء لمشاريعهن الخاصة في الجزائر وتونس.
- للمرأة المقاولة دور في عملية التنمية الاجتماعية، من خلال مجموعة من العوامل أبرزها التقليل من نسبة البطالة وتحسين الأوضاع الاجتماعية لأصحاب المشاريع في كلا البلدين.
- تقدم النساء المقاولات صاحبات المشاريع أجور تتماشى نسبياً مع متطلبات العمال وبالتالي امتصاص نسبياً ظاهرة البطالة في كل من الجزائر وتونس.
- تساهم المشاريع المنجزة من طرف النساء المقاولات في الجزائر وتونس من زيادة الإنتاج وتلبية احتياجات الأفراد نسبياً.
- تبقى مشاركة المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية منخفضة نسبياً وذلك لعدة عوامل همها نوعية المشاريع المنجزة ونوعية نشاطاتها المقدمة في كلا البلدين.
- تسوق المرأة المقاولة مخرجات مؤسستها في الجزائر وتونس وفق حيز ضيق أساسه الأسواق المحلية، وذلك يعود إلى نوعية النشاطات الممارسة والتي لا تمكن من غزو الأسواق العالمية ، وبالتالي تبقى مشاركة المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية محتشمة في كلا البلدين .
- تؤثر العوامل الذاتية والشخصية على طموح المرأة في انجاز المشاريع المقاولاتية الخاصة بها.

- رغم التقارب بين المجتمع الجزائري و التونسي إلا أن هناك نقطة اختلاف في الثقافة ، حيث تمارس المرأة التونسية نشاطها المقاولاتي بأريحية نسبية مقارنة بالمرأة الجزائرية التي تخضع لمنظومة العادات والتقاليد والأعراف.
- يعتبر المحيط الأسري دعامة أساسية للمرأة المقاولة لأجل نجاح نشاطها المقاولاتي وتحقيق الأهداف المرجوة في الجزائر وتونس.
- تتوجه أغلب النساء المقاولات الجزائريات في إطار إنجاز المشاريع إلى القرض، عكس النساء التونسيات وذلك يعود إلى إستراتيجية الدولة في تسهيل ولوج المأة إلى عالم المقاولة وريادة الأعمال.
- إن غياب الدعم سواء المادي أو المعنوي من قبل الهيئات الوصية والرسمية يؤثر سلبا على نجاح المقاولة النسوية في الجزائر وتونس.
- تعد البيروقراطية والمشاكل الإدارية إضافة إلى قلة الخبرة في النشاط وصعوبة التسويق من أبرز التحديات التي تواجه المرأة المقاولة الجزائرية والتونسية.
- إن الهيمنة الذكورية وتواجد المرآة في مجتمعات ذكورية يمنعها بشكل كبير من ولوج عالم المقاولة في مجالات عدة التي يبقى حكرا على الرجال .

الخلاصة

من خلال تحليل البيانات بعد جمعها وتبويبها في جداول إحصائية ، يتضح جليا أن للمرأة المقاولة دور نسبي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة يبقى رهينة لمجموعة التحديات والصعوبات التي تواجهها في تحقيق الأهداف التي تطمح إليها من خلال المشروعات المنجزة من طرفها ، ونخص بالذكر منها الصعوبات الإدارية والبيروقراطية، إضافة إلى الثقافة المجتمعية وغياب الدعم والمرافقة من قبل الهيئات الوصية وهذا ما تم الاتفاق عليه في مختلف الأطر النظرية والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وركزت عليه، ويبقى ابرز عائق يحول دون تحقيق المرآة المقاولة لطموحاتها هو الهيمنة الذكورية وتواجدها في مجتمع ذكوري.

في ظل سياسة التنموية العالمية في مختلف المجالات سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية، انتهجت الجزائر وتونس سياسة هادفة وطامحة إلى تفعيل وتطوير دور المرأة المقاولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر البديل الاقتصادي والاجتماعي المثالي في تحقيق النمو والرقي، والتقدم، ومن خلال هذه الدراسة المقدمة والتي تسلط الضوء على دور ومساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة تم الكشف وبقوة عن الدوائر النبي الذي تلعبه في تقديم متطلبات التنمية المستدامة باختلاف المجالات سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية على مختلف الأصعدة ، وذلك نتيجة لمجموعة القدرات والخصائص التي تتميز بها المرأة خاصة في مجال التنظيم ، الإبداع والابتكار.

إن المرأة المقاولة تلعب دورا فعالا ورئيسياً في تقديم الصناعة النوعية للاقتصاديات المحلية سواء في الجزائر أو تونس ، حتى ولو كانت هذه الإضافة نسبية، إلا أنها ساهمت ولو بشكل ضئيل في فتح مناصب عمل جديدة لمختلف البطالين باختلاف أعمارهم ، مؤهلاتهم وحتى أجناسهم فأضحت بمثابة مجال لاستقطاب العديد من الأفراد من خلال نوع المشاريع المنجزة، وبالتالي تقديم مختلف الخدمات وتوفير مختلف السلع التي يحتاجها أفراد المجتمع، لذلك يجب توفر مجموعة من الخصائص في المرأة المقاولة صاحبة المشروع أبرزها المخاطرة ، الإبداع الابتكار والرغبة الجامحة في التطور و التقدم و الاستمرارية و تحقيق الأهداف وذلك للوقوف ضد مختلف التحديات التي تعيق دورها سواء كانت إدارية أو مجتمعية ، لغرض تحقيق الطموحات التي تسعى لتحقيقها ، والوصول إلى مرحلة تصل اتصالا وثيقا بمعايير الجودة، وذلك لغرض المنافسة الدولية وليس التوقف فقط عن تلبية حاجات السكان وتغطية الاستهلاك المحلي.

وتجدر الإشارة هنا إلا أن المحيط الاجتماعي المتمثل في الأسرة والمجتمع يلعب دوراً بارزاً وفعالا في تطوير وتفعيل ودعم المشاريع المنجزة من طرف المرأة المقاولة ، فنجاح المرأة المقاولة واستمراريتها يتوقف على مدى مساهمة الأسرة والمجتمع في مرافقة ودعم المشروع الاستثماري الذي تمارسه المرأة باختلاف نوعه فمجموعة التحديات والعراقيل التي تواجهها المرآة في ممارستها لنشاطها سواء إدارية كانت أو مجتمعية أو ذاتية ، لا يمكن التغلب عليها إلا بتظافر الجهود وتقديم الدعم اللازم للمرأة الذي يتوقف على مدى مساندة المجتمع والعائلة لها، كذلك يجب أن تكون هذه المشاريع المنجزة مواتية لقدرات ومهارات أصحابها لأجل المزيد من الإبداع والابتكار .

وأخيرا ومن خلال ما تم تقديمه سابقا يمكن القول أن الدولة الجزائرية والتونسية أولت اهتماماً بالغاً بالمرآة، وسعت إلى تقديم الدعم المالي والمعنوي الكافيين لأجل تطوير وتفعيل الدور المحوري الذي تلعبه المرأة خاصة في المجال الاستثماري والمتمثل في إنشاء المؤسسات التي من شأنها أن تقدم الإضافة

السوسيو–اقتصادية اللازمة للاقتصاديات المحلية ، كما أن توفر مجموعة الشروط الابتكارية في أصحاب المشاريع وسعيهم المتواصل إلى تطوير مؤسساتهم ومشاريعهم يشجع على مساهمة اكبر لهذه المشروعات في امتصاص نسب أعلى من البطالة وتقديم خدمات أكثر ، وبالتالي تقديم الأهداف المرجوة منها .

أولا: المعاجم والقواميس

1-ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، ط1، لبنان 1996

2-جبران مسعود: **دار العلم للملايين**، لبنان، 2005.

3-مؤنس رشاد الدين: **قاموس المراح في المعاني والكلام**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2002.

ثانيا: الكتب

1-أبو الحسن عبد الوجود إبراهيم :**التنمية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004.

2-إحسان محمد حسين: **مناهج البحث العلمي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

3-إسماعيل الزوبري: **آفاق التنمية في الوطن العربي**، دار الطليعة، لبنان، 2006.

4-السيد الحسني و آخرون: **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعارف، مصر، 1979

5-السيد حنفي عوض: **الحركات النسائية العالية وسوق العمل**، دارالمعارف ، مصر، 2016.

6-إلياس يوسف: **حقوق المرأة في العمل بالدول العربية**، المركز الجامعي لإدارة العمل والتشغيل، تونس، دت.

7-حذيفة تقي الدين: **التمكين أسسه وأساليبه**، دار الكتب الوطنية، الامارات، 2009.

8-خبابة عبد الله : **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، دت .

9-رواد زكي يونس: **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي**، دار زهران، الأردن، 2009

10-ساسي سالم الحاج: **المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان**، دار الكتب الجديدة، ليبيا، 2004.

11-سالم المكي: **الاقتصاد في مقدمة ابن خلدون**، دار النهضة العربية، لبنان ، 2004.

12-سهير حامد: إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر، الأردن، 2007.

13-سهيل رزق الله دياب: **مناهج البحث** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين، 2003.

14-عبد الرحمان بدري: **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977

15-عبد الرحمان يسري: تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.

16-عبد الله البريدي: **التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2015

17-عبد الرحيم تمام: **دراسات في علم الاجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

18-علي العطار: **التنمية الاقتصادية والبشرية**، دار العلوم العربية، الكويت، دت .

19-رقية حساني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إتراك للطباعة، مصر، 2008.

20-فاروق احمد مصطفى: **التنمية المستدامة والسياحة دار المعرفة** ، مصر، 2004.

21-قصي الحسين: **كتابة البحوث العلمية والأكاديمية**، دار الهلال، لبنان ، 2008.

22-كمال دشاي: **منهجية البحث العلمي**، منشورات جامعة حماة، سوريا، 2016

23-مروة احمد، سبع إبراهيم : **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2008.

24-محمد شفيق : **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق للنشر ، الأردن، 1999.

25-محمد محمود محمد، أحمد ناجي: **التنمية في ظل عالم متغير**، دار الزهراء الشرق، مصر. 2007

26-محمود يونس ، عبد المنعم محمد مبارك : **اقتصاديات التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية لبنان، دت .

27-مينا الرقيق : **المهندس التونسي التأثير الاجتماعي على مسألة العمالة**، منشورات كارم الشريف، تونس، 2017.

28-نجية شريف :**المرأة في تونس من 1956 إلى ما بعد 2014**، معهد رعاية الطفولة بقرطاج، تونس ، 2015.

29-وسام درويش ، **إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية** ، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016.

ثالثا: المجلات والمقالات

1-إرادة زيدان الجيدوري: **صور المرأة في الكتب المدرسية مجلة كلية الإعلام** ، جامعة بغداد 2016.

2-باسم عبد الحسين : **أثر التمكين على الالتزام التنظيمي** ، مجلة كلية بغداد جامعة الرصافة، العراق، 2012.

3-برو هشام: **ترقية روح المقاولاتية في الجزائر**، محاضرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2018.

4-رحالي حجيلة ،بوخالفة رفيقة: **التنمية من مفهوم الاقتصاد الى مفهوم تنمية البشر**، مقال منشور 5-المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 2015.

6-سيف الدين عماد احمد: **أثر التمكين في التطوير التنظيمي**، مجلة كلية بغداد، جامعة النهرين، العراق، 2012.

7-صندرة سبياني: **المقاولاتية وسيرورة المؤسسة**، محاضرات في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2017

8-طاهر محسن هاني: **المرأة والتنمية** ، مجلة كلية العلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل العراق، 2017.

9-ليليا بن صويلح :**المرأة في الاتفاقيات الدولية**، محاضرة ماستير في العلوم الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018.

رابعا: الرسائل الجامعية

1-الزهرة عباوي: **المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط المقاولاتي**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2014-2015

3-أمال الفيتاني: **مشاركة المرأة في العمل النقابي**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية ، جامعة الستار، تونس 2012-2013.

4-الجودي محمد علي : **تطوير المقاولات من خلال التعليم**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، 2012-2015

5-المنذر إسماعيل : **التنمية المحلية وإحداث المشاريع الصغرى**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية ، جامعة الستار تونس .2013-2014.

6-حجيمي حدة: **الحماية القانونية للمرأة في الجزائر بين القطاع الرسمي والغير الرسمي** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة. 2013-2014.

7-رابح خولي: **ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**: رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2002.

8-شلوف فريدة: **المرأة المقاولة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، 2009

9-سلامي منيرة: **أثر التكوين على التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2015- 2016.

10-سلمى التريكي: **ظاهرة السوق في المجتمع المحلي**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، المعهد العالي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2016-2017

11-فاطمة الصمعي: **المشاركة السياسية للنساء**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية ، جامعة الستار، تونس، 2006، 2007.

12-قائد منى: **النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي والغير** الرسمي ،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة ، 2013، 2014.

13-مناد لطيفة :**المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر** ، رسالة ما جيستر في العلوم الاجتماعية جامعة تلمسان 2003، 2014.

14-يعقوب الشيحي: **المقاول وتسيير المؤسسة** ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس، 2002، 2003.

خامسا: المؤتمرات والملتقيات

1-الأمم المتحدة : **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز**.

2-المؤتمر الوطني الثالث عشر للاتحاد الوطني للمرأة التونسية 2 – 4 أفريل 2010

3-بن قراري عبلة: **اثر خصائص المقاولة في بنية الطلبة المقاولين** ، الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية عند الشباب، جامعة بسكرة 25/24/23 أفريل 2013.

سادسا: المواقع الالكترونية

1-الإذاعة الجزائرية: **المقاولات النسوية في الجزائر طريقة لإبراز القدرات وخلق مناصب الشغل،** www.radioalgerie.com تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/05/16.

2-الأمم المتحدة www.u.n.org تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/04/20.

3-تعريف وتأسيس المؤسسةwww.bloastekblog.com تمت زيارة الموقع بتاريخ 11-04-2018.

4-في مفهوم التنمية www.mavdoo3.com تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/03/19.

سابعاً: المراجع باللغة الأجنبية

1- Marie Biscotto : **sociologie du genre**, Cursus Armand colin, Paris, France, 2014

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945– قالمة –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الاستمارة

دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة مقارنة بين النساء المقاولات الجزائريات والتونسيات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالب:

بن شويب نورالدين

إشراف الأستاذة:

د.بن صويلح ليليا

ملاحظة : بيانات هذه الاستمارة سرية و لا تستخدم الا في خدمة البحث العلمي

السنة الجامعية

2018/2017

المحور الأول: البيانات الشخصية

1- السن: 18-30 ☐ 13-43 ☐ 44-56 ☐

2- الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

3-المستوى التعليمي : ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ تكوين مهني ☐

4-طبيعة نشاط المؤسسة:

الصناعة والصناعة التقليدية ☐

النقل والمواصلات ☐

البناء والأشغال العمومية ☐

الزراعة والصيد البحري ☐

خدمات ☐

أعمال حرة ☐

المحور الثاني: دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاجتماعية

5- ما هو الدافع الذي دفعك لانجاز المشروع ؟

الرغبة في الاستقلالية ☐

تحسين المستوى المعيشي ☐

التخلص من البطالة ☐

الحصول على مكانة اجتماعي ☐

التواجد في محيط مقاولاتي ☐

6- كيف تقييمين وضعيتك الاجتماعية بغد إنشائك للمشروع؟ سيئة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

7- هل يوجد مقاولين في محيطك الاجتماعي؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم من هم؟ أفراد من العائلة ☐ الأصدقاء ☐ الجيران ☐

8- هل ساهم مشروعك في تحسين أوضاع العاملين داخل مؤسستك؟ نعم ☐ لا ☐

9- هل ساهم مشروعك في خلق مناصب عمل جديدة؟ نعم ☐ لا ☐

10- هل ساهم مشروعك في توظيف خريجي الجامعات؟ نعم ☐ لا ☐

11-هل ترين إن مؤسستك كفيلة بتخفيف المشاكل الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

برر إجابتك في كلا الحالتين.....

12-هل ترين أن الأجور التي تدفع للعمال تتماشى ومتطلباتهم المعيشية؟ نعم ☐ لا ☐

13-هل ساهم مشروعك في تكوين بعض الأفراد وتعليمهم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا ما طبيعة المشكلات المتعلقة باليد العاملة؟

نقص التدريب والتكوين ☐

عدم الانضباط ☐

عدم الاستقرار في العمل ☐

المحور الثالث: دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية

14-هل سعيت كصاحبة مؤسسة لتطوير و توسيع مشروعك؟ نعم ☐ لا ☐

15-هل ترى أن مشروعك ساهم في زيادة الإنتاج و تحسين الخدمات ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم كيف ذلك ؟

تلبية احتياجات المجتمع ☐

التقليص من الواردات ☐

زيادة الصادرات ☐

التقليص من البطالة ☐

16- ما هي الأسواق التي تسوق فيها مخرجات مؤسستك؟

محلية ☐ جهوية ☐ وطنية ☐ دولية ☐

17-هل يمكنك من خلال نوع نشاطك الانفتاح على الأسواق العالمية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم هل تملك مؤسستك شهادة الإيزو؟ نعم ☐ لا ☐

18- هل لديك خلفية معرفية حول مفهوم الجودة؟ نعم ☐ لا ☐

كيف يمكنك تقييم مستوى مشاركتك المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

ضعيفة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐

المحور الرابع: التحديات التي تواجه المرأة المقاولة

19- هل لديك تكوين مسبق في مجال المشروع المنجز؟ نعم ☐ لا ☐

20- هل تتلقين الدعم الكافي من أسرتك وأقاربك؟ نعم ☐ لا ☐

21- هل ترى أن المجتمع يدعم فكرة التوجه المقاولاتي للمرأة؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا ما هو سبب ذلك؟ ثقافة المجتمع ☐ الدين ☐ التقاليد ☐

22- هل تحظين بالتسهيلات الإدارية الكافية؟ نعم ☐ لا ☐

عند التعرض لضائقة مالية إلى من تلجئين؟

العائلة ☐

البنك ☐

شبكة الأصدقاء ☐

23- هل تتلقى مؤسستك الدعم والمرافقة من قبل الهيئات الرسمية؟ نعم ☐ لا ☐

24- ما طبيعة المشكلات التي تواجه مشروعك؟

البيروقراطية الإدارية ☐ قلة الخبرة في النشاط ☐ صعوبة التسويق ☐

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945- قالمة -

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

دليل المقابلة

دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة مقارنة بين النساء المقاولات الجزائريات والتونسيات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع تنظيم و عمل

إعداد الطالب:

بن شويب نورالدين

إشراف الأستاذة:

د.بن صويلح ليليا

ملاحظة : بيانات هذه الاستمارة سرية و لا تستخدم الا في خدمة البحث العلمي

السنة الجامعية

2018 -2017

1. ما رأيك في السياسة التي تم انتهاجها من طرف الدولة التونسية في إطار تشجيع المرأة على العمل المقاولاتي ؟

.....

.....

2. حسب رأيك ما هي الدوافع التي أدت بالدولة إلى انتهاج هذه السياسة الداعمة للمرأة ؟

.....

.....

3.كيف تقييمين دور المرأة التونسية في تحقيق التنمية الاجتماعية؟

.....

.....

4. هل هناك مساهمة للمرأة التونسية في المجال الاقتصادي ؟

.....

.....

5. هل ترى أن المجتمع التونسي يدعم فكرة التوجه المقاولاتي للمرأة ؟

.....

.....

6.في نظرك ماهي أهم التحديات التي تواجهها المرأة المقاولة التونسية؟

.....

.....

7. ضمن أطر المجتمع التونسي هل هناك مساواة بين الرجل و المرأة؟

.....

.....